العدد السابع والخمسون- تشرين أول 2011م - ذو القعدة 1432هـ

صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال

تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

الاتحاد العمالي العام يخوض مع الهيئات الاقتصادية والحكومة معركة استعادة الحق

لكل أداؤه ومسؤوليته وتعالوا إلى كلمة سواء

شهد قرار تعليق الإضراب العام ، الذي كان الاتحاد العمالي العام في لبنان، قد دعا إليه ، لمطلب تصحيح الأجور في لبنان، بما يتوافق مع نسب غلاء المعيشة ، منذ آخر تصحيح لها العام ١٩٩٦ ، شهد قرار تعليق الإضراب هذا ، اعتراضا من بعض النقابيين ، و اتضح من شعارات المعترضين ، ومن يافطاتهم و خطاباتهم وأنشطتهم ، أن هدف الاعتراض والرفض هو الاتحاد العمالي العام وقيادته ، بل وخيارات قاعدته العمالية الواسعة ، وليس الحرص على الأهداف المطلبية للإضراب الذي شارك بعضهم في قراره ، وبعضهم التحق به مؤيدا بشروط ! ودليل عدم حرصهم على الأهداف المطلبية ، أن رئيس الحكومة التقاهم كمعترضين على مضمون قراره (المنقوص) بتصحيح الأجور، لكنهم خرجوا من عنده ، ليعلنوا لأنصارهم انجازين كبيرين ؛ الأول : قبول رئيس الحكومة الاجتماع بهم كهيئة نقابية ، والثاني وعد رئيس الحكومة لهم بتمثيلهم في لجنة المؤشر . انجازان هلّلوا لهما ، وبعده وبعد لقاء مطابق في النتيجة مع وزير العمل أوقفوا كل نشاط مطلبي جدي لهم ، (على الأقل منذ ١٢-١٠ وحتى ٣١-١٠) ، حتى أن وزير المالية المكلف إعداد مرسوم تصحيح الأجور في القطاع العام لم يسمع منهم صوتا جديا مستعجلا المرسوم ، رغم أنه هدف نضالهم المطلبي الذي زايدوا به على الاتحاد العمالي العام ، والذي يمكن القول أن الاتحاد العمالي العام قد فتحه لهم طريقه ، وكان ينبغي أن يتابعوا ، فهل فعلوا ؟! أم أنهم اكتفوا باعتراف رئيس الحكومة (الشكلي) بهيئتهم ؟! هل تابعوا ، أم أن الوعد بدخول لجنة المؤشر كان الهدف ؟ وهل أن معركة انجاز الوعد بدخول لجنة المؤشر ، كانت تستوجب الهجمة على الاتحاد العمالي العام والقطاعات النقابية العمالية بشعارات ودعوات أطلقت، ليس أقلها اتهامه بالخيانة "والمطالبة بإسقاط قيادته " ، واستوجبت أنشطة أقيمت من قبيل عقد "المهرجان المطلبي" بعنوان "رص الصفوف" وتشكيل الإطار النقابي البديل للاتحاد العمالي العام ، وبذلوا الجهود لإنجاحه حتى ولو كان النجاح على حساب تعطيل المدارس والثانويات ، والدخول مع إدارات المدارس والمؤسسات التربوية في إشكالية حقهم بالإضراب أم لا ، هل كل ذلك كان سلاحا ضروريا للحصول على وعد دخول لجنة المؤشر ؟! لقد قررت الهيئات الدستورية للاتحاد العمالي العام الإضراب بكامل المسؤولية النقابية والوطنية ، فأعلنتم دعمكم وتأييدكم وهذا منتهى الشرف النقابي ، والقيام بالواجب الوطني في معركة وطنية – اجتماعية ، انتم جزء منها . وقررت الهيئات الدستورية للاتحاد العمالي العام تعليق الإضراب، بكامل المسؤولية النقابية والوطنية، متحفظة على قرار تصحيح الأجور، الذي صدر عن رئيس الحكومة ، وتابعت تحركها لتصحيح جريمة التمييز دون إبطاء ، ومنذ صبيحة ١٢-١٠ ٢٠١١ ، اليوم الذي كان مقررا للإضراب، فأين جريمته في ذلك ؟! إذا كان من جريمة ارتكبتها قيادة الاتحاد العمالي العام، فالمساءلة النقابية لأدائها تكون من قبل هيئاته الدستورية ، فهل تقبلون أنتم غير هذه القاعدة في هيئاتكم وتجمعاتكم ؟!و ماذا لو كانت قد مشت معكم قيادة الاتحاد العمالي العام، وعاكست هيئاتها الدستورية ولم تعلق الإضراب ؟ فهل ستكون بهذا الأداء قيادة نقابية شريفة بمعاييركم ؟! هذا فضلا عن مسؤوليات ما كان سيجري في الإضراب ، من تجاوزات لحدود قرار الاتحاد العمالي العام في أشكال التحرك وساحاته ! وقد أعلن عنها أصحابها وما استحوا !

لقد قمتم سابقا بتحركات مطلبية عديدة لقطاعكم ، ودعمكم ودعم مطالبكم الاتحاد العمالي العام ، وعندما فاوضتم ، وقبلتم التسوية الممكنة ،وأنهيتم تحرككم ، وأعلنتم عزمكم على متابعة النضال ، هنأكم الاتحاد العمالي العام ، ولم يطالبك بمشاطرة القرار ، وما ثارت أي من قطاعاته عليكم، ولا خرجت إلى الشارع تنتقدكم وترجمكم ، فلما تخرجون اليوم إلى الشارع متدخلين في شؤونه ، معطلين مدارسكم من أجل إسقاط قيادته ؟!

ماذا دهاكم ، حتى خرجتم بألفاظ الموت والدفن ، وإسقاط الهياكل والرؤوس ، ماذا لو خرج نقيب المزارعين ، أو نقيب التجار ، ليطالب من انتخبكم بإسقاطكم ، فقط لان قراركم النقابي لم يكن متفقا مع رؤيته وأهدافه ؟!

ماذا دهاكم ، و دهى من ساندكم على صفحات إعلام ، ظن أنها برج هتلر أو ستالين راح يقطع فيها الرؤوس ، ويصدر أحكام الإعدام ، محرضا ومؤلبا ، حتى ظننا أننا في ثارات داحس والغبراء ، والغضب المقدس ، وانقلاب الأرض على السماء ، هل تبنى المؤسسات النقابية على صفحات الإعلاميين الساخطين بدون مسؤولية ؟!

التتمة صفحة ٣٦

سامعك .....

وشايفك .....

ومعك على الخط

بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١ قال وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي في مؤتمر صحافي عقده بعد سلسلة لقاءات نقابية ونيابية تمحورت حول الوضعين الاقتصادي والاجتماعي والتحرّك العمالي حول تصحيح الأجور: لقاءات اليوم مع النقابات العمالية تمحورت حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وما هو مرتقب من التحرك العمالي والمطالبة بتصحيح الأجور، ووضع خارطة طريق لمعالجة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتفاقمة في البلاد، وانعكاسها على الفقراء في كل قطاعاتهم ومجال عمله. وهناك أفكار متنوعة، والمطالب كثيرة والمقاربات مختلفة.

أضاف: الحوار يجب أن يكون مفتوحاً، والنقاش يجب أن يدور حول كل القضايا. بهذه الروحية نستطيع أن نقارب كل المسائل، أما ترك الأمور إلى حين حصول الاضراب أو تحديد موعد لتظاهرة أو تعطى وعود ولا تنفذ، ليس أمام العمال والسائقين وأصحاب القضايا المطلبية سوى التحرك.

واعتبر العريضي أن «المطالبة بتشكيل مجلس اقتصادي اجتماعي ليس كافياً وليس الحل، بل هو مدخل له»، متسائلاً عن «أي تشكيل نتحدث وهو مغيب منذ سنوات؟ لذلك لا ضرورة في مثل هذه الحال لمجلس اقتصادي اجتماعي، أو لأي مؤسسة من المؤسسات. المطلوب رؤية كاملة من قبل الدولة لدور المجلس الاقتصادي الاجتماعي، ورؤية كاملة وشاملة من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي في مقاربته لكل القضايا التي نعاني منها، ثم شراكة بين المجلس والحكومة والعمال وأرباب العمل، وكل القطاعات للخروج بصياغة قابلة للتطبيق وتشكل مدخلاً إلى حلول هذه الأزمة.

تاريخ ٦-١٠-٢٠١١ التقى رئيس لجنة الأشغال والطاقة النيابية النائب محمد قباني وفدا من العمال المياومين في كهرباء لبنان، وعرض معه مطالبه.وقال قباني «إن هؤلاء العمال الذين يعملون منذ سنوات طويلة دون ضمان اجتماعي ودون تعويض نهاية خدمة، والذين سقط منهم عدة شهداء ومعوقين أثناء عملهم، يستحقون اهتمام وتضامن المسؤولين معهم وهم مهددون بمعظمهم بالصرف».

اضاف «إن من حق هؤلاء استيعابهم ضمن مؤسسة كهرباء لبنان بصفة أجراء دائمين، بخاصة وأن المؤسسة تشكو من نقص كبير في عدد الموظفين والعمال. إلا إذا كان المطلوب فصل هؤلاء من أجل توظيف سواهم من المحظيين»، ودعا الحكومة لـ«وضع يدها على هذا الأمر وإنصاف هذه الشريحة من المواطنين وتثبيتهم بدل فصلهم .

بتاريخ ٨-١٠- ٢٠١١ قال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي انه «علينا جميعا العمل على تفعيل الضمان الاجتماعي وأن تكون تقديماته جدية ووازنة اجتماعياً للمواطن، وأن نسرع في وضع الخطوط التنفيذية لقانون ضمان الشيخوخة». وقال: «يجب إجراء حوار اقتصادي واجتماعي دائم يفضي الى سياسة اجتماعية شاملة».

بتاريخ ٨-١٠-٢٠١١ قال وزير الاقتصاد نقولا نحاس انه أرسل خلال اليومين الماضيين فرق مراقبة الأسعار الى الاسواق لدراسة الارتفاعات غير الطبيعية التي حصلت، ويفترض ان تقدّم تقريرها اليه اليوم (الاثنين ١٠-١٠-٢٠١١)من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الأسعار، «مع الإقرار بصعوبة مراقبة الاسواق وأسعار كل السلع وضبطها كما يجب» .

الاتحاد العمالي العام يخوض مع الهيئات الاقتصادية والحكومة معركة استعادة الحق بتصحيح الأجور ويربحها

مجلس الوزراء يخرج عشية الاضراب تصحيحا منقوصا للأجور .. ومجلس شورى الدولة يبطل مشروع مرسومه لكنه يثبت حق الدولة بالتصحيح السنوي للأجور

بعدما استنفد الاتحاد العمالي العام اتصالاته مع الرؤساء والوزراء الشهر الماضي (كامل شهر أيلول) ، وبدت الأمور تتجه الى حتمية الاضراب، تابع الاتحاد العمالي العام ، التحضير العملي والميداني لإضرابه المعلن في ١٢ تشرين الأول ، فبعد أن نجح ممثلو العمال في الاجتماع الأول للجنة المؤشر بتاريخ ٣٠-٩-٢٠١١ في انتزاع إجماع كل الأطراف على مبدأ تصحيح الأجور وأولويته . بدأت الاجتماعات اللاحقة تتجه نحو التعقيد والتضارب في ارقام مؤشرات الغلاء واسسها ، فكيف تعاطى الاتحاد العمالي العام في الايام الاثني عشر الأولى من شهر تشرين الأول ٢٠١١ الفاصلة عن موعد الاضراب ؟

بتاريخ ١-١٠-٢٠١١عقد في مقر الاتحاد العمالي العام اجتماع بين قيادة الاتحاد وهيئة التنسيق النقابية وروابط المعلمين في المدارس الرسمية وروابط التعليم التقني والمهني ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة ولجنة الموظفين في القطاع العام.وصدر عن المجتمعين بيان أكد فيه الاتحاد العمالي العام "المضي قدما لتنفيذ الإضراب والتظاهر في ١٢ تشرين الأول الحالي إذا لم يتم رفع الحد الأدنى لأجور وتصحيحها وفقا للنسب على الشطور وزيادة التقديمات الاجتماعية ووضع السياسات الصحية والتربوية والنقل وسواها من السياسات الاجتماعية في موازنة العام ٢٠١٢".وأكد البيان على حق هيئة التنسيق بالمشاركة بالمفاوضات الجارية في لجنة المؤشر ،وتم الاتفاق على "تشكيل لجنة متابعة بين الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية لتنسيق المواقف من أجل الدفاع عن الحق بتصحيح الأجور وزيادة التقديمات الاجتماعية للعمال والمستخدمين والموظفين والأساتذة والمعلمين في القطاعين العام والخاص".

بتاريخ ٢-١٠-٢٠١١ أكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن التمسك بالمطالب التي طرحها الاتحاد، وقال ان الاسبوع الحالي هو اسبوع الحسم بالنسبة الى تصحيح الاجور، وهناك من يطرح الـ٢٥٠ الف ليرة كبدل مقطوع على الرواتب والاجور، ونحن من جهتنا نرفض مبدأ المقطوعية لأن ذلك ليس تصحيحا للاجور، وهذه المقطوعية اقرب الى «مكرمة»، ونحن لا نريد مكرمات، بل نريد تصحيحا للاجور وفقا للشطور.

بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١ أكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أن " الزيادة المقطوعة غير مطروحة. ولن نقبل مكرمات بعد اليوم. الزيادة إما إن تكون على أساس الراتب وموزعة على الشطور، بحيث تعود التعويضات العائلية لتشكّل ٧٥ في المئة من الحد الأدنى للأجور، أو لا تكون. كما أننا سنتابع موضوع التغطية الصحية الشاملة وخطة النقل وتحسين خدمات الكهرباء والمياه والتعليم الرسمي، حتى بعد أن تقر الزيادة، ولن نسمح لأية حكومة بان تتجاهل هذه المواضيع بعد اليوم. المعركة الحالية ليست سوى توطئة للمعركة الكبرى المتمثلة بإصلاح النظام الضريبي والصحي والتعليمي، فضلاً عن قطاعات النقل والكهرباء والمياه الخ ». بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١ أكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أن معدل التضخم التراكمي منذ عام ١٩٩٦ حتى اليوم بلغ ١٢٢ في المئة. وهو رقم سيحاول أصحاب العمل التحايل عليه والإقلال منه قدر المستطاع. فكل نسبة بالنازل للعامل، تنعكس ربحاً صافياً في ميزانية أصحاب العمل. يضيف غصن «إن الهيئات تتلطى خلف أرقام الإحصاء المركزي المسجلة منذ العام ٢٠٠٨ بحجة أنها رسمية. ما يعني أن التصحيح المرجو سيحصل بناء على نسبة تضخم لا تتخطى الـ٢٥ في المئة منذ ٢٠٠٨. وهو أمر غير مقبول ولن نرضى به بأي حال من الأحوال» .

بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١ زار رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن مقر اتحاد عمال المصالح المستقلة والمؤسسات العامة والخاصة في مرفأ بيروت وقال «المعركة اليوم هي معركة الأجور وحولها التقديمات الاجتماعية وعدالة الرسوم الضريبية وهي من مسؤولية الدولة».وأعلن غصن ان لدى الاتحاد خطة للتحرك المطلبي وليست بغية مواجهة الحكومة، وقال «سلمنا رئيسها مذكرتنا وكنا صريحين وواضحين بان الحكومة تحدثت عن العدالة الضريبية والتقديمات الاجتماعية. قابلنا المسؤولين بدءا من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء المعنيين، وحددنا الاولويات ومنها تعميم الاجور»، مؤكدا أن الغاء الاضراب مبني على نتائج المفاوضات مع الحكومة وما ستقدمه الينا .

بتاريخ ٤-١٠-٢٠١١ التقت قيادة الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وقال غصن بعد اللقاء: «قبل انعقاد المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، عقدنا اجتماعاً مع الرئيس ميقاتي وبحثنا في موضوع تصحيح الأجور الذي يعني اللبنانيين لارتباطه بالغلاء، وأكدنا أن هذين الموضوعين صنوان ويكمل بعضهما بعضا، لكي لا ندخل في سياسة الحلقات المفرغة، ونبقى نطالب بتصحيح الأجور نتيجة الخلل المتراكم بسبب ارتفاع

الأسعار، حيث انعدمت الرقابة لعقود طويلة كلياً، لان الحكومات في تلك المرحلة قررت اعتماد النظام الاقتصادي الحر والسياسة الليبرالية، والجميع يعرف ان هذا الأمر لا ينفع في لبنان لأننا نعيش في ظل الاحتكارات في المجالات كافة».أضاف: لقد أعلن ميقاتي العمل على تصحيح الأجور، والمسعى قائم وهناك اجتماعات تعقد بينه وبين الوزراء المعنيين، لا سيما وزير العمل في إطار لجنة المؤشر واللجان الفرعية التي شكلت».

بتاريخ ٤-١٠-٢٠١١ اثر لقاء قيادته مع رئيس الحكومة صباحا ، اكد المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام اثر اجتماع له ظهرا، على سلّة المطالب التي طرحها الاتحاد لجهة رفع الحد الأدنى وتصحيح الأجور وفقاً لنسبة التضخم التراكمي منذ العام ١٩٩٦ على قاعدة الشطور وزيادة التقديمات الاجتماعية من بدل نقل ومنح مدرسية وإعادة ربط التعويضات العائلية بنسبة الـ٧٥٪ عن الحد الأدنى للأجر وفك الارتباط بين تصحيح الأجور وقانون الإيجارات. إنّ هذه السلة التي ترتبط فيها إعادة النظر جذرياً بالسياسة الضريبية، إنّما هي الجزء الأول من مطالب الاتحاد العمالي العام والمحطة الأولى من معركته المطلبية وصولاً إلى سياسة اقتصادية تعزّز قطاعات الإنتاج في الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات المولّدة لفرص العمل وكذلك سياسة اجتماعية تضمن الطبابة والاستشفاء لكل اللبنانيين والمدرسة الرسمية والجامعة الوطنية لكلّ التلامذة والطلاب بالإضافة إلى خطة نقلٍ شاملة على كل المناطق اللبنانية والمدن. ورفض المجلس التنفيذي أي مماطلة أو تسويف في البت بمطالب الاتحاد العمالي العام ويدعو إلى التعجيل بإصدار مرسوم تصحيح الأجور وزيادة منح التعليم والنقل والتعويضات العائلية وإعداد المشاريع اللازمة في موازنة ٢٠١٢ لتأمين الضمان الصحي لكل اللبنانيين والمدرسة الرسمية والجامعة الوطنية لكل التلامذة والطلاب والنقل لجميع اللبنانيين. وقرر المجلس التنفيذي «إبقاء جلساته مفتوحة والاجتماع الثلاثاء في ١١ الجاري لمتابعة المفاوضات الجارية مع الحكومة والإعداد لتنفيذ الإضراب المقرر في ١٢ تشرين الأول ٢٠١١».

بتاريخ ٤-١٠-٢٠١١ أكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن على مسؤولية الحكومة كسلطة تنفيذية في مكافحة الاحتكار، كل وزارة في اطار سلطتها، معتبرا ان لا مفر من الاضراب اذا لم يتم التوصل الى حل. قائلاً: «اذا كانت الحكومة لا تغير من نهجها وممارساتها فلتذهب». وفي الاطار ذاته حذر غصن من التهرب من تصحيح الاجور، وفق ما يطالب به الاتحاد، محددا مهلة ١١ الشهر موعدا لتحديد موقف الحكومة، نافيا ان يكون الخلاف فقط على ارقام المؤشر، معتبرا ان الرقم وجهة نظر، داعيا الناس الى «يوم الشعب» في ١٢ تشرين الاول.

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ قال رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن لـ«السفير» ان اجتماع لجنة المؤشر الجمعة المقبل «سيكون حاسما، على قاعدة إما ان يلبوا مطالبنا وإما ان ننعى الحوار». وأكد تمسك الاتحاد برفع الحد الأدنى للاجور الى مليون و٢٥٠ ألف ليرة وزيادةالرواتب وفقا للشطور، مشيرا الى ان «لهوة كبيرة بين ما نطرحه وبين ما يطرحه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وأرباب العمل»، لافتا الانتباه الى ان الخلاف يتمحور حول مبادئ تصحيح الأجور، ولكنه تمنى ان يردم ميقاتي هذه الهوة بقرار جريء. وشن غصن حملة عنيفة على مشروع قانون الموازنة الذي أعلن عنه وزير المال محمد الصفدي، معتبرا انه يشكل فضيحة حقيقية لما ينطوي عليه من زيادات ضريبية، «وكأن المطلوب ان يأخذوا منا بيد ما يمكن ان يعطونا إياه باليد الأخرى». وأضاف: إنها موازنة فؤاد السنيورة وإن كانت تحمل اسم غيره، والإضراب في ١٢الشهر الحالي سيكون موجها ضد هذه الموازنة وضرائبها الى جانب كونه موجها ضد سياسة رفض تصحيح الأجور بنسبة منصفة. بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ واثر اجتماع للجنة السياسات العامة والتقديمات الاجتماعية والإنتاجية المنبثقة عن لجنة المؤشر أعلن رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن ان الاتحاد حسم قراره بتصحيح الأجور على كامل الأجر، واعتبر ان حماية اليد العاملة اللبنانية في ظل الكلام عن صرف عمال يفترض بحكومة تغيير سياسة استقدام اليد العاملة الاجنبية المنافسة لليد العاملة اللبنانية وذلك بربط إجازة العمل والإقامة بالحد الادنى للاجور، مقترحا ان تكون هذه الرسوم تبدأ من ثلاثة أضعاف الحد الادنى للاجور على الفئات الثالثة والرابعة وصولا الى خمسة أضعاف على الاولى والثانية. كما طالب غصن بإلغاء اتفاقية العمل غير المبرمة مع مصر والمتعلقة بالاعفاءات من الرسوم على إجازة العمل والاقامة.

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ رفض رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن مشروع موازنة ٢٠١٢ «التي فيها دعوة صريحة الى الاضراب، وخصوصا انها تضمنت زيادة ضريبة القيمة المضافة الى ١٢٪»، لفت الى «تهريبة» ضريبة البنزين من خارج الموازنة بقرار من مجلس الوزراء. واستغرب الاصرار على خفض معدل الضريبة على الربح عبر اعادة تخمين اصول المؤسسات والشركات. «لكن الاخطر، هو الاعفاء من غرامات تأخير اشتراكات الضمان والتي هي بمثابة المسمار الاخير في نعشه». وتعقيبا على سياسة وزير المال المتعلقة بدعم مالي مباشر للاسر المحتاجة، قال غصن انهم يدفعون الناس ليعتادوا على التسوّل والاستعطاء».

بتاريخ ٥–١٠–٢٠١١ قال امين عام الاتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي صقر لـ <اللواء> إن اللقاء الذي تم مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لم يكن مشجعاً، ما يعني أن الاتحاد يُدفع دفعاً باتجاه تنفيذ الاضراب المقرر منه سابقاً في ١٢ من الشهر الحالي• وقال صقر: إن الاتحاد العمالي العام ملتزم بقرار الاضراب في حال لم يصل إلى تصحيح الأجور وإقرار "سلة " المطالب التي تقدم الاتحاد بها قبل الموعد المشار إليه أعلاه• ورداً على سؤال قال صقر: لا يُفترض أن يكون هناك ما يؤخّر موضوع تصحيح الأجور، سيّما وأن نسب الغلاء المتراكم منذ العام ٢٠٠٦ الماضي واضحة ومعترف بها من الجميع• وختم صقر بالقول: نأمل أن يُصار إلى إقفال ملف تصحيح الأجور والتقديمات الاجتماعية قبل ١٢ من الشهر الحالي كي نتجنب تداعيات الوقوع في الاضراب الذي لا مفر منه في حال استمرار "المراوغة"والتردد في تحقيق المطالب العمالية•

بتاريخ ٦–١٠–٢٠١١ قرر الاتحاد العمالي العام سحب ممثليه في لجنة مؤشر الغلاء ومقاطعة اجتماعاتها، اعتراضاً على سلسلة الضرائب التي يتضمنها مشروع موازنة ٢٠١٢. الذي اعلنه وزير المال محمد الصفدي واعتبر رئيس الاتحاد العمالي العام غسن غصن أن الحوار لم يعد مجدياً،

مهما كانت نسبة التصحيح التي تقر على الاجور، وذلك بعدما تضمن مشروع موازنة ٢٠١٢ زيادة الفي ليرة كرسم على صفيحة البنزين، في وقت يطالب الاتحاد بتحديد سعر الصفيحة بـ ٢٥ الف ليرة، وفي وقت تجتمع فيه لجنة المؤشر للبحث في تصحيح الخلل الضريبي، متسائلاً عن معنى استمرار الاجتماعات والحكومة تحضر ضرائب اضافية.

بتاريخ ٦–١٠–٢٠١١ تابعت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام واللجنة التحضيرية لتنفيذ الإضراب العام وتنظيم التظاهرات في مختلف المناطق اللبنانية اجتماعاتها المفتوحة فعقدت اجتماعاً لها في مقر الاتحاد برئاسة غسان غصن، فتوقفت هيئة المكتب، في بيان لها، أمام مشروع موازنة العام ٢٠١٢ الذي أقرّه وزير المال محمد الصفدي، والذي لم يخرج عن سياسات الحكومات السابقة وما تضمّنه من زيادة على ضريبة القيمة المضافة من ١٠ إلى ١٢٪ وزيادة سعر صفيحة البنزين وإعفاءات عن غرامات التأخير بنسبة ٩٠٪ عن أصحاب العمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدم الالتزام بالبيان الوزاري لتصحيح النظام الضريبي وإقرار ضريبة على الربح العقاري. كما أنّ مشروع الصفدي لم يلحظ تصحيح الأجور للقطاع العام وغيرها من التوجهات المعادية لمصالح العمال وغالبية الشعب ا للبناني. لذلك تطالب هيئة المكتب «وزير المالية سحب اقتراحاته الجائرة التي تزيد الأعباء المعيشية على اللبنانيين كما تطالب هيئة المكتب الحكومة عدم الموافقة على مشروع الموازنة المطروح وإسقاط بنوده». وقرّرت هيئة المكتب مقاطعة اجتماعات لجنة المؤشر ودعوة مجلس الوزراء لإقرار تصحيح الأجور وزيادة التقديمات الاجتماعية وإلغاء زيادة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠ إلى ١٢٪ وعدم السير باقتراح إعفاء الغرامات على زيادات التأخير حمايةً للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإعداد مشروع موازنة وفقاً لمضمون البيان الوزاري .

بتاريخ ٧–١٠–٢٠١١ أكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن لـ«السفير»، في أعقاب اجتماعه مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، أن «الاجتماع كان جدياً، وعرضنا أرقامنا حول التضخم وحددنا سقف مطالبنا، ونقل الحوار إلى الحكومة، بعدما أثبت الحوار مع ممثلي الهيئات الاقتصادية عقمه ولاجدواه».

وحول نسب الزيادة التي اقترحها وتوزعها على الشطور، قال غصن «طرحنا أن تكون الزيادة على الأجور المتراوحة قيمتها ما بين ألف ومليون ليرة ٦٠ في المئة، على ألاّ تقل عن الحد الأدنى للأجور. فيما تبلغ نسبة الزيادة على الأجور ما بين مليون الى مليونين ٤٠ في المئة، على أن تكون نسبة الزيادة على الأجور التي تفوق المليونين ٢٠ في المئة». كما تمسك غصن بمطلب رفع بدلات النقل من ٨ الى ١٦ ألف ليرة، وتعزيز المنح المدرسية، عبر زيادتها إلى مليون ليرة لكل ولد.

بتاريخ ٧–١٠–٢٠١١ أكد الاتحاد العمالي العام ردا على موقف الهيئات الاقتصادية المتمسك «بالرقم الصادر عن إدارة الاحصاء المركزي للنسبة التراكمية للتضخم منذ آخر زيادة للأجور في العام ٢٠٠٨، أن العام ١٩٩٦ هو تاريخ آخر عملية تصحيح فعلي للأجور، مصراً على أن نسبة التضخم التراكمي مذاك تتجاوز الـ١٢٠ في المئة، وهو رقم يتوافق تماماً مع ما أعلنته مؤسسة البحوث والاستشارات في أثناء اجتماعاتها مع ممثلي إدارة الاحصاء المركزي .

بتاريخ ٨–١٠–٢٠١١ أكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن ان توصيات وزير العمل شربل نحاس في اطار نتائج اعمال لجنة المؤشر تصبّ في اطار السياسة الاجتماعية التي يطمح اليها كل اللبنانيين، وذلك عبر تحمل الدولة مسؤولياتها حيال مواطنيها في ادارة الشأن الصحي والتخفيف من كلفة النقل العام والتعليم. بتاريخ ١٠–١٠–٢٠١١ كتب محمد زبيب في «الأخبار» :...» وهناك أكثر من جهة رسمية تعمل على تفادي الإضراب العام المقرر بعد غد الأربعاء، والذي يُخشى أن تستغله بعض القوى السياسية لإشعال الشارع بهدف «تصفية حسابات عالقة مع الحكومة أو في داخلها»، على غرار ما حصل في السادس من أيار من عام ١٩٩٢، عندما تضافرت عوامل ومصالح مختلفة لإطاحة الرئيس عمر كرامي وتعبيد الطريق أمام وصول الرئيس الراحل رفيق الحريري إلى سدّة الرئاسة الثالثة!

بتاريخ ١٠-١٠-٢٠١١عقد بعد لقاء موسع بين قيادة الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية واتفق المجتمعون على اربعة امور هي: ١ ـ الاضراب قائم يوم غد الاربعاء، في غياب أي جدية في المفاوضات الجارية، اذ ان امورا تطرح فيها ولا علاقة لها بالاجور. ٢ ـ ترك المجتمعون باب الحوار مفتوحا مع المعنيين، على ان يعقد بعد الظهر اجتماع مشترك بين الاتحادج وهيئة التنسيق النقابية لتقويم ما يستجد من اتصالات واتخاذ المقف المناسب في ضوئها٣ ـ عدم القبول بمبلغ مقطوع للزيادة بل شطور للاجر. ٤ ـ رفض تام لزيادة الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الاخرى الواردة في مشروع قانون الموازنة .

بتاريخ ١٠-١٠-٢٠١١ قال رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن لـ«المستقبل» : ان الهيئات الاقتصادية، من خلال الطروحات التي تقترحها لاسيما اعتماد نسبة الغلاء التي اصدرها الاحصاء المركزي، تكون قد اغلقت الحوار مع الاتحاد العمالي»، مطالبا الحكومة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، وادارة الملف الاجتماعي والاقتصادي، الذي يدخل في صلب عملها ودورها، لاسيما تأمين حياة كريمة وعادلة للمواطنين».

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ رئيس الجمهورية يستقبل قيادة الاتحاد العمالي العام صباحا ، ويشير الى «ضرورة تحسين الأوضاع الحياتية للعمال»، ويلفت في الوقت نفسه الى «الاخذ في الاعتبار واقع الهيئات الاقتصادية بما يحفظ قدرتها على الاستمرار لأنها تشكل رافدا للاقتصاد اللبناني»، مجددا الاشارة الى «أهمية وضرورة إعادة اطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكونه المكان والاطار الصالح والصحيح لقيادة الحوار بين أفرقاء الانتاج». وجدد سليمان الاشارة الى أن الوضع المطلبي محور اهتمام ومتابعة منه بهدف إيجاد الحلول المنطقية والمناسبة له.

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ رئيس مجلس النواب يلتقي الهيئات الاقتصادية في عين التينة صباحا ، ووسط إصرار الهيئات على التمسك بزيادة الـ٨٠ ألف ليرة. اقترح بري صيغة أخرى قوامها زيادة ٢٥٠ ألف ليرة لراتب تحت المليون ليرة، و١٥٠ ألفاً للراتب فوق المليون، إضافة الى رفع بدل النقل والمنح المدرسية، كما نقلت السفير طالباً من أعضاء الوفد البحث فيها واتخاذ موقف منها، الى ان عرض رئيس المجلس زيادة ٢٠٠ ألف ليرة بدلاً من ٢٥٠ ألفاً، مع تشديده على وجوب ان تأتي في سياق سلة واحدة تشمل تفعيل التقديمات الاجتماعية.

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ اعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام يتوافدون على مقر الاتحاد في كورنيش النهر للاجتماع الساعة الثانية عشرة ظهرا . واقرار اما المضي في الاضراب، واما تعليقه نتيجة اتصالات اللحظات لأخيرة السابقة لانعقاد جلسة مجلس الوزراء .

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ رئيس مجلس النواب يستقبل قيادة الاتحاد العمالي العام ظهرا ورئيس الاتحاد العمالي غسان غصن يعلن اثر اللقاء أن اللقاء مع رئيس مجلس النواب نبيه بري توصّل إلى صيغة تمّ التوافق عليها، وهي أن يكون الأجر مقسماً الى ثلاثة شطور، تقضي بزيادة الحد الادنى للاجور ٢٠٠ الف ليرة، و١٥٠ الف ليرة للأجر من مليون الى مليون ونصف المليون ومئة ألف ليرة للأجر من ١،٥٠١ مليون وما فوق، أي أن يكون الحد الأقصى للزيادة ٤٥٠ الف ليرة مهما بلغ الراتب.

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ رئيس مجلس الوزراء الذي وصله خبر اتفاق قيادة الاتحاد العمالي العام مع رئيس مجلس النوا ب استقبل قيادة الاتحاد العمالي العام بعد الظهر ، مفترضاً ان الحل قد اكتمل، الى ان حصلت المفاجأة غير المتوقعة، بعدما اكتشف الطرفان خلال النقاش انهما لا يتكلمان على موجة واحدة، إذ فهم ميقاتي من رئيس المجلس ان زيادة الـ١٥٠ ألفاً للراتب ما فوق المليون قائمة بذاتها ولا تضاف اليها زيادة الـ٢٠٠ ألف المضافة الى راتب ما تحت المليون، في حين افترضت قيادة «العمالي» ان الزيادة تراكمية، بحيث تصبح قيمتها الاجمالية ٣٥٠ ألف ليرة لمن يتجاوز راتبه المليون ليرة. خرج وفد الاتحاد العمالي من اللقاء مع ميقاتي ليعلن عن الوصول الى حائط مسدود، مؤكداً الاستمرار في تنفيذ الإضراب المقرر. وعلى الأثر، تحركت عجلة الاتصالات مجدداً على أكثر من سكة، في سباق مع الوقت الذي كان قد بدأ ينفد. وبعد شد حبال تفاوضي، وُلدت فكرة إقرار زيادة مقطوعة بقيمة ٢٠٠ ألف للراتب الذي يقل عن مليون ليرة، وزيادة مقطوعة بقيمة ٣٠٠ ألف للراتب الذي يزيد عن مليون، ثم انطلقت حملة التسويق للاقتراح الجديد.

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ ليلا اللقاء الليلي بين ميقاتي ورئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار ومحمد شقير اللذين أبلغاه رفض الزيادات على شطور الاجور، ففوّض مجلس الوزراء ميقاتي مواصلة التفاوض مع الهيئات توصلاً لحل مقبول، الى ان خرجت الصيغة المعروفة الى النور والتي اختلفت عما كان متداولاً في النهار في نقطة واحدة وهي عدم شمول الأجر فوق مليون و٨٠٠ ألف ليرة بالزيادة

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ ليلا صدر قرار رئيس مجلس الوزراء (بناء على تفويضه من قبل مجلس الوزراء) جعل الحد الادنى للأجور ٧٠٠ ألف ليرة، وزيادة ٢٠٠ ألف ليرة للأجر الذي يقل عن مليون ليرة و٣٠٠ ألف للأجر الذي يتراوح بين مليون ومليون و٨٠٠ ألف (من يتقاضى ما يفوق مليون و٨٠٠ الف ليرة، لن يستفيد من الزيادة!)، ورفع بدل النقل ألفي ليرة من ٨ الى ١٠ آلاف ليرة يومياً، والمنحة المدرسية من مليون ليرة الى مليون و٥٠٠ ألف، اضافة الى عقد اجتماع سنوي للجنة المؤشر يبدأ في كانون الثاني من كل سنة، واعادة احياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ الحادية عشر ليلا علّق الاتحاد العمالي العام إضرابه ، معلناً تحفظه على قرار رفع الأجور، منتقداً حرمان من يتقاضون ما فوق مليون و٨٠٠ ألف ليرة من الزيادة .

الاربعاء ١٢-١٠-٢٠١١ أعلن مجلس الوزراء رسمياً، الموافقة على قرار رئيس الحكومة نجيب ميقاتي المتعلق بالزيادات على الاجور وملحقاتها، والمبني على التفويض المعطى له من مجلس الوزراء، قبل ساعات من اعلان القرار، على ان يصار الى اصدار مرسوم تصحيح الاجور في القطاع الخاص، مع مرسوم تعديل النقل برفعه الى عشرة آلاف ليرة عن كل يوم عمل فعلي، واعطاء الوقت الكافي لوزارة المال لاعداد مشروع قانون تصحيح الرواتب والسلاسل في القطاع العام والذي يشمل الاسلاك الادارية والتعليمية والعسكرية، وهو سيأتي مطابقا لمرسوم زيادات القطاع الخاص مع مراعاة وضع من راتبهم يفوق المليون و٨٠٠ ألف ليرة.

بتاريخ ٢٢-١٠-٢٠١١ أعلن وزير العمل الدكتور شربل نحّاس في محاضرة ألقاها على مسرح كنيسة السيدة في الحدث، عن «رفض مجلس الوزراء إعادة النظر في تصحيح الأجور»، (الهيئات الاقتصادية وهيئة التنسيق النقابية طالبت في وقت سابق باعادة النظر في القرار) . الخميس ٢٧-١٠-٢٠١١ أصدرت الغرفة الادارية في مجلس شورى الدولة، قراراً قضى بعدم الموافقة على مشروع المرسوم الرامي الى تعيين الحدّ الادنى الرسمي لأجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل ونسبة غلاء المعيشة وكيفية تطبيقها. وأخذ على المرسوم أنه «يستثني فئة العمال والمستخدمين الذين تزيد أجورهم الشهرية على مليون وثمانمئة الف ليرة من أي زيادة، «في حين أن غلاء المعيشة هو مسألة واقعية يفترض أنها تطاول جميع المستخدمين». وأكد قرار مجلس شورى الدولة على أن « إعادة النظر في الحد الادنى الرسمي للاجور يجب ان تتم قانونا بصورة سنوية على الاقل وذلك تطبيقا لنص الاتفاقية العربية الرقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحديد الاجور وحمايتها، التي أبرمت بموجب القانون الرقم ١٨٣ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤، والتي أوجبت (في المادة ٢٠ منها) أن تتم مراجعة الحد الادنى للأجور دوريا لفترات لا تزيد على سنة، وذلك لتواكب الاجور الحقيقية مستوى تكاليف المعيشة». ورأى أن الزيادة يجب أن تعطى بنسب مئوية على الشطور لا مبالغ مقطوعة فأكد « ان اعطاء الزيادة بالشكل المقترح في المادة الثانية المذكورة، (مبلغ مقطوع بقيمة ٢٠٠ ألف ليرة او ٣٠٠ ألف ليرة)، يخالف التفويض المعطى من المشترع (لمجلس الوزراء) بموجب المادة ٦ من قانون ١٩٦٧ لأنه يعطي زيادة على الاجور محددة بمبلغ معيّن من المال، في حين أن المقصود بالمادة ٦ هو تحديد نسبة غلاء المعيشة وتحديد كيفية تطبيقها».

مواقف قطاعية ونقابية أكدت دعمها للاتحاد العمالي العام في سعيه لتصحيح الأجور ومعالجة المشاكل المعيشية.

مع اقتراب موعد الاضراب الذي دعا اليه الاتحاد العمالي العام في ١٢تشرين الأول ، تتالت المواقف المؤيدة للاضراب والداعمة للاتحاد العمالي العام في معركة تصحيح الأجور ، والتي غدت معركة استعادة الحق بتصحيح الأجور سنويا بعدما ازهق هذا الحق على أيدي غلاة الاقتصاد الحر ، وجشع اصحاب المال ، وطلاب تكديس الارباح على حساب تعب العمال واستقرار الوطن اقتصاديا واجتماعيا ، تتالت المواقف القطاعية والنقابية المؤيدة للاتحاد العمالي العام واضرابه المعلن ، وشهدت الساحة النقابية اللبنانية حراكا غير مشهودا استعدادا ليوم الاضراب العام أو ملاقاة لتصحيح الأجور ، فكيف بدا الحراكح النقابي في الايام الأحد عشر الأولى من شهر تشرين الأول عام ٢٠١١ والسابقة على موعد الاضراب الذي كان مقررا في ١٢ تشرين الأول ؟

بتاريخ ٣٠-٩-٢٠١١ رأت نقابة محرري الصحافة اللبنانية في اجتماعها الدوري الذي عقدته في مقرّها برئاسة نائب النقيب سعيد ناصر الدين ، أن الأحوال المعيشية باتت لا تطاق والبطالة إلى ارتفاع، لا سيما في صفوف الشباب، إضافة إلى الغلاء المستشري الذي يطاول السلع الغذائية وأسعار المحروقات والأقساط المدرسية. وان السكوت عن هذا الوضع البائس لا يجوز إطلاقاً»... وشدّدت النقابة على أن رفع الحدّ الأدنى للأجور هو حّل جزئي ينبغي أن يحصّن بسلسلة من التدابير مثل ضمان الشيخوخة والضمان الإلزامي، وتنظيم النقل العام على أسس عصرّية والرقابة الصارمة على أسعار السلع والدواء. وهي تدعو الزملاء إلى المشاركة في كل التحركات المطلبية التي يدعو إليها الاتحاد العمالي.

بتاريخ ٣٠-٩-٢٠١١ طالب المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان أعضاء لجنة المؤشر الموافقة على المطالب المرفوعة من قبل الاتحاد العمالي ، محذراً من زيادة الضريبة على القيمة المضافة، ومن عدم اقرار السلم المتحرك للاجور ورفع الحد الادنى الى مبلغ مليون و٢٥٠ ألف ليرة. وطالب بزيادة بدل النقل الى ١٦ ألف ليرة، وبرفع المنح المدرسية عن جميع الاولاد والتعويضات العائلية واعادة الدفع المباشر من الضمان للمضمونين، فضلاً عن تأمين التغطية الصحية الشاملة لكل الشعب اللبناني. واكد على ضرورة الفصل بين زيادة الايجارات السكنية وزيادة الأجور. ودعا إلى التحضير للتحرك والإضراب والتظاهر يوم الأربعاء في ١٢ تشرين الاول.

بتاريخ ٣٠-٩-٢٠١١ أكد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات موظفي المصارف «تأييده لمطالب الاتحاد العمالي العام ودعمه لتحركات الاتحاد لاقرار مطلب تصحيح الاجور واقرار مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، الذي لا يجوز نسيانه في ادراج مجلس النواب، كما فوّض المجلس رئيس الاتحاد اتخاذ الخطوات الآيلة الى مشاركة اتحاد موظفي المصارف في الاضراب الذي دعا اليه الاتحاد العام في ١٢ تشرين الاول».

بتاريخ ٣٠-٩-٢٠١١ أعلن المجلس التنفيذي للاتحاد المهني لنقابات عمال الكيماويات في لبنان، تأييده الكامل لقرار الاتحاد العمالي العام بإعلان الإضراب العام والتظاهر بتاريخ ١٢ تشرين الاول ٢٠١١، تأكيداً لأحقية واهمية المطالب المطروحة. وتبنى كل المطالب التي طرحها الاتحاد العمالي العام وفي مقدمها تصحيح الاجور، ورفع الحد الادنى الى مليون و٢٥٠ ألف ليرة مع تصحيح الشطور على أساس التضخم التراكمي منذ العام ١٩٩٦.

بتاريخ ٣٠-٩-٢٠١١ أصدراتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان أصدر بيانا أكد فيه على «أحقية المطالب الاقتصادية المعيشية التي يتحرك من اجلها الاتحاد العمالي العام، اذ ان ما وصلت إليه الأوضاع المعيشية والحياتية للناس باتت تتصدر أولويات اهتماماتهم، وهم بذلك سبقوا الحكومة بالتصدي لهذا الملف، وعليه فان الحكومة مدعوة بشكل أكيد لجعله ملفا أساسيا وشبه وحيد على طاولة جلستها في ٥ تشرين الجاري. مجلس الوزراء مطالب اليوم بأخذ المبادرة واختصار الطرق لمعالجة نضجت ظروفها واستحق قطافها، فليس الوقت غير وقت معالجة أوضاع الأجور، وتأمين شبكة الحماية الاجتماعية بما يريح اللبنانيين ووطنهم ويحفظ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي».

بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١ أعلن رئيس اتحاد عمال المصالح المستقلة والمؤسسات العامة والخاصة بشارة الأسمر على «تضامن الحركة النقابية في هذه المرحلة التي تتطلب دعم الاتحاد العمالي العام»، معلنا «المشاركة في كل تحرك يدعو اليه الاتحاد». وقال: «إن المرحلة صعبة وبحاجة إلى تكاتف الجميع والتعاون مع الاتحاد العمالي العام لتحقيق المطالب المطروحة، لا سيما تلك التي تتعلق بالعطاءات والأجور والضمان الاجتماعي وطرح الاتحاد العمالي العام متقدم جدا في هذا المجال وأكد الأسمر أن اتحاد المصالح المستقلة والمؤسسات العامة والخاصة يؤيد تحرك الاتحاد العمالي العام وسيشارك في الإضراب في ١٢ تشرين الأول ٢٠١١

بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١ دعا اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في لبنان الشمالي ، إلى «التحرك المطلبي السلمي في الشمال ولبنان كافة، تماشيا وتضامنا مع قرار الاتحاد العمالي العام، في قضية تصحيح الأجور والتقديمات الاجتماعية، من تعويضات عائلية وأجرة انتقال وبدلات تعليم والحد من ارتفاع الرسوم والضرائب»، منتقدا «إهمال الجهات المختصة واجباتها تجاه تفاقم الوضع المعيشي».

بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١ أعلن الاتحاد العام للنقابات القطاعية في لبنان برئاسة جورج حرب دعمه وتأييده لدعوة الاتحاد العمالي للإضراب في ١٢ الجاري. ودعا قيادة الاتحاد إلى التمسك بمطالبها المتعلقة بزيادة الأجور بنسبة ١٢٠ في المئة، ورفع الحد الأدنى إلى مليون و٢٥٠ الف ليرة، مع التشدّد في موضوع التقديمات الاجتماعية، لا سيما زيادة المنح المدرسية وبدل النقل وتامين الاستشفاء. واكد ضرورة المضي في تنفيذ الإضراب في حال فشل المفاوضات الجارية راهناً.

بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١ أكد اتحاد نقابات عمال محافظة بيروت برئاسة سعد الدين حميدي صقر والأمين العام للاتحاد توفيق المدهون اثر لقاء مع وزير الاشغال العامة والنقل،أكد على الحصول على المطالب العمالية من تصحيح الأجور وتفعيل التقديمات الاجتماعية. وفي حال عدم التوصل الى حل، الخيار سيكون الاضراب والتظاهر تحقيقاً للمطالب. مجدّدين رفضهم للزيادة المقطوعة على كامل الراتب والإصرار على الزيادة في الشطور.

بتاريخ ٤-١٠-٢٠١١انتقد مجلس نقابة موظفي المصارف في الشمال، موقف جمعية المصارف من العقد الجماعي ، ودعم موقف الاتحاد العمالي العام في تحركه للاضراب المقرر في ١٢ الحالي. ودعا بيان صدر عن الاجتماع أعضاء الهيئة العامة الى المشاركة والإضراب تلبية للمطالب المحقة .

بتاريخ ٤-١٠-٢٠١١ أيد المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي المصلحة الوطنية لنهر الليطاني وعمالها، «إعلان الإتحاد العمالي الاضراب في ١٢ الجاري».

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١أعلن رئيس اتحاد النقابات المتحدة للمستخدمين والعمال في لبنان موسى الفغالي انه «من المعيب ان نبقى نستجدي حقوق العامل اللبناني لينعم في معيشة لائقة ومتواضعة، ومن المعيب ان يتم تصحيح الاجور بمنة أو مذلة عوضا عن أن يكون مبرمجا ومتحركا كالتحرك الدائم في التضخم «.

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ رفض رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبد الله «اي زيادة على الضرائب التي تطال الفئات الشعبية والطبقة العاملة واصحاب الدخل المحدود، خصوصا ضريبة الـ TVA». وأكد على « المطالب المحقة للطبقة العاملة الداعية الى تصحيح الاجور على اساس الشطور ورفع الحد الادنى للاجور الى مبلغ مليون و٢٥٠ ألف ليرة، ورفع قيمة التعويضات العائلية على اساس ٧٥ في المئة من الحد الأدنى الجديد ورفع قيمة منح التعليم لتغطي كل الطلاب». ودعا الى «أوسع مشاركة في التحرك العمالي في ١٢ تشرين الاول، من عمال وموظفين وأساتذة وشباب وطلاب والنزول الى الشارع وتنفيذ الاضراب والتظاهرة من أجل لقمة العيش وإقرار المطالب».

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ دعا رئيس نقابة مستخدمي وعمال مؤسسة مياه لبنان الجنوبي قاسم غبريس العاملين في المؤسسة الى التقيد بالاضراب الذي دعا اليه الاتحاد العمالي في ١٢ تشرين الاول المقبل، طلباً لتصحيح الأجور وتحسين التقديمات الاجتماعية وكبح الأسعار.

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١أعلن ان اللقاء الوطني للهيئات الزراعية تعلن تأييده المطلق ومشاركه في الاضراب العام الذي دعا اليه الاتحاد العمالي العام نهار الاربعاء في ٢٠١١/١٠/١٢ دفاعا عن لقمة العيش».

بتاريخ ٦–١٠–٢٠١١ انتقد النقابي مارون الخولي في بيان، «التفاوض المتعثر والمستفز للحكومة مع ممثلي القوى العمالية، بحيث تجلى هذا التصرف اللامسؤول عبر تعيين لجنة مؤشر غلاء المعيشة قبل عشرة ايام من موعد الاضراب، واعلان وزير للمالية عن مشروع الموازنة والذي يتضمن زيادة في الضرائب والرسوم في توقيت سيئ و اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد بتاريخ ٥–١٠–٢٠١١ بجدول اعمال من ١٥٠ بندا وقد وضعت من خارجه مسألة تصحيح الاجور في تصرف غير مسؤول ويدخل ليصب في خانة اللامبالاة للحركة الاحتجاجية العمالية».

بتاريخ ٦–١٠–٢٠١١ أعلن حسن جعفر رئيس نقابة مستخدمي وعمال مصلحة مياه البقاع، المشاركة في الاضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد العمالي العام بتاريخ ١٢ الحالي، لرفع الحد الأدنى للأجور والدفاع عن حقوقهم المكتسبة .

بتاريخ ٧–١٠–٢٠١١اعلنت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان في بيان أننا نقف إلى جانب العمال بتصحيح الأجور التي هي حق من حقوقهم بما يؤمن العيش الكريم واعتماد السلم المتحرك للأجور ودفع قيمة التصحيح سنوياً.

بتاريخ ٧–١٠–٢٠١١أعلن اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان في بيان ، تأييده لمطالب الاتحاد العمالي العام ودعمه للإضراب المقرر في ١٢ الحالي. وأكد المجتمعون «تمسكهم بمطلب الاتحاد العام بضرورة تصحيح الأجور على أساس الشطور ورفضهم لأي زيادة مقطوعة على الأجر .

بتاريخ ٨–١٠–٢٠١١ أكد وفد من نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على دعم مواقف الاتحاد العمالي العام وخطواته على صعيد المطالبة بتصحيح الأجور وحماية الضمان الاجتماعي والمشاركة في الإضراب المقرّر في٢٠١١/١٠/١٢ في حال عدم التجاوب مع مطالبه، وذلك خلال لقاء رئيس الاتحاد غسان غصن بحضور الامين العام سعد الدين حميدي صقر.

بتاريخ ٨–١٠–٢٠١١ اعتبر النقابي مارون الخولي أن «ما خرجت به لجنة المؤشر من اقتراحات تحتاج الى لجنة لفك رموزها». ورفض «كل ما خرجت به هذه اللجنة من اقتراحات مبهمة ومفخخة ومنها ما هو خارج صلاحيتها. عكست تعثر الحكومة في معالجة ملف الاجور الذي يحتاج اولا الى حس بالمسؤولية حيال معاناة العمال واسرهم من جراء فقدان تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور».

بتاريخ ١٠–١٠–٢٠١١ أكدت نقابة اصحاب محطات المحروقات التزامها التحرّك الذي سينفذه الاتحاد العمالي الاربعاء.

بتاريخ ١٠–١٠–٢٠١١ أعلن المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي وعمال شركة الخطوط الجوية عبر المتوسط، تأييده الكامل والتزامه التام بتنفيذ الاضراب العام بغية تحقيق المطالب التي رفعها الاتحاد العام حول تصحيح شطور الأجر.

بتاريخ ١٠–١٠–٢٠١١ دعا المجلس التنفيذي في إتحاد نقابات العمال والمستخدمين في لبنان الجنوبي «عمال صيدا والجنوب وذوي الدخل المحدود» إلى الإضراب يوم الاربعاء المقبل.

بتاريخ ١٠–١٠–٢٠١١ دعا قطاع الشباب والطلاب في الحزب الشيوعي اللبناني – منطقية بيروت، الى المشاركة في الاضراب العام والتظاهر الذي دعا اليه الاتحاد العمالي العام يوم الأربعاء ١٢–١٠–٢٠١١ من أجل تصحيح الأجور ورفع الحد الأدنى واقرار السلم المتحرك للاجور...

بتاريخ ١١–١٠–٢٠١١ أصدرت مصلحة العمال والموظفين في «القوات اللبنانية» بيانا دعت كل محازبيها واللبنانيين كافة الى «التقيّد بالاضراب المقرر من قبل المرجعيات العمالية والنقابية بتاريخ الثاني عشر من الشهر الجاري»، متمنية «عدم تسييس هذا التحرك رأفة بلقمة العيش ووجع الطبقة العاملة».

بتاريخ ١١–١٠–٢٠١١ ، عقد اتحاد نقابات العمال في الشمال بمشاركة ممثلين عن الاحزاب وهيئات المجتمع المدني، اجتماعا تحضيرياً للاضراب.

بتاريخ ١١–١٠–٢٠١١ أكد المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي وعمال شركة طيران الشرق الاوسط والشركات التابعة لها في بيان «الالتزام بالقرار الصادر عن الاتحاد العمالي العام والقاضي بتنفيذ الاضراب العام.

بتاريخ ١١–١٠–٢٠١١ اعرب القطاع العمالي في التجمع الوطني الديموقراطي «عن تأييده ودعمه لقرار الاتحاد العمالي العام بالدعوة إلى الإضراب العام .

بتاريخ ١١–١٠–٢٠١١ اعلن مجلس طرابلس في المؤتمر الشعبي في طرابلس الانضمام الى الاتحاد العمالي المطالب بتحسين الأجور والرواتب في مواجهة ارتفاع الأسعار والغلاء.

بتاريخ ١١–١٠–٢٠١١ أعلن تجمع أصحاب محطات الوقود في النبطية تأييده التحرك الذي تقوده النقابة بقيادة المختار سامي البراكس لجهة الانضمام إلى التحرك العمالي والنقابي.

كيف تابع رئيس الحكومة والوزراء المعنيين قضية تصحيح الأجور وكيف كانت مواقفهم وكيف خرج القرار المنقوص بتصحيح الأجور عشية الاضراب المحلن ؟؟

دخلت الحكومة رئيسا ومجلسا ووزراء دخول المتأخر عن موعد الاستحقاق ، فبدا الركض المتعثر في حراكهم جميعا مسيطرا على مواقفهم ، لم يبدأ الحراك الرسمي الجدي لمواجهة استحقاق الاضراب الا صباح ٣٠-٩-٢٠١١ مع الاجتماع الأول للجنة المؤشر ، ولأن تجربة اجتماعات لجنة المؤشر غابت عن أذهان الجميع ، فقد اهدروا الوقت في نقاشاتها ولجانها الفرعية وسدد وزير الاقتصاد ضربته في اللحظة الحرجة بنشره مشروع موزنة العام ٢٠١٢ ، فكانت البلبلة التي قصمت ظهر لجنة المؤشر ، ووجد رئيس الحكومة نفسه عشية الاضراب، أمام استحقاق القرار الذي يجنب البلد هزّة الاضراب العام ، فكان القرار المنقوص والمنقوض من قبل مجلس شورى الدولة .. فكيف كان تابع رئيس الحكومة والوزراء ، في الايام الاحد عشر الأولى من شهر تشرين الأول قضية الاضراب العام والمطلب النقابي العمالي بتصحيح الأجور ؟

بتاريخ ٣٠-٩-٢٠١١ واثر انعقاد الجلسة الأولى للجنة المؤشر ، أعلن وزير العمل أنه في لجنة المؤشر « اتفقنا على أن نسير بموضوعين بالتوازي، إعادة النظر بالأجور من ناحية، واعادة النظر بالسياسات العامة سواء أكان على الصعد الضريبية أم الاستثمارات العامة أم التقديمات الاجتماعية، وأبرزها التغطية الصحية الشاملة• إذا، سنبحث في هذين الموضوعين بالتوازي، وسنخرج ان شاء الله بمواقف موحدة وواضحة•

بتاريخ ٢-١٠-٢٠١١ أعلن وزير العمل شربل نحاس اننا لا ندخل ببازار من هنا او هناك، وليست المسألة مسألة نسبة معينة من هنا ونسبة مقطوعة من هناك، فما يجري فعليا هو مقاربة جديدة وواقعية، لا تعنى فقط بالأجور والرواتب، بل هناك شق اساسي يتعلق بمسؤولية الدولة، فهناك عناوين كبرى ربما توازي موضوع الاجور، وتتعلق بالتغطية الصحية وإصلاح النظام الضريبي، وهنا الاساس.

بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١ اعتبر وزير العمل أن « تصحيح الأجور واقع لا محالة » وأكد ان الزيادة ستشمل رفع الحد الأدنى وتصحيح الأجور وفق خطة متكاملة تقضي بخفض كلفة عمل اللبنانيين من خلال تأمين التغطية الصحية الشاملة الممولة من الضرائب وليس من الإشتراكات وتفعيل النقل العام وتأهيله باعتبارها مكملات أساسية لتصحيح الأجور وإعادة هيكلة الإقتصاد من خلال نقل الثروة من مواقع الريع والإستهلاك الى مواقع الإنتاج•

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ نقل وزير الاعلام عن رئيس الحكومة كلامه في مستهل جلسة مجلس الوزراء :» نواصل اتصالاتنا مع ارباب العمل والعمال للوصول الى تصور مشترك يعالج، ولو تدريجا، موضوع تصحيح الاجور بالتوازي مع زيادة التقديمات الاجتماعية وغيرها من المواضيع التي تهم اللبنانيين، مع الاخذ في الاعتبار الواقع المالي للدولة..نأمل ان نتوصل من خلال اجتماعات لجنة المؤشر واللقاءات التي نعقدها مع الهيئات العمالية والاقتصادية الى صيغ تصون السلم الاهلي بمعناه الاجتماعي .اضاف: «على الوزارات المعنية العمل على مكافحة الارتفاع غير المبرر للسلع، وتفعيل مصلحة حماية المستهلك، ومنع الاحتكار والحد من ظاهرة التسعير العشوائي وغيرها من التصرفات التي تزيد المعاناة الحياتية للمواطنين».

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ وفي جلسته الرسمية قرر مجلس الوزراء « الموافقة على تكليف لجنة وزارية لتقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل الرواتب والاجور في القطاع العام».

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ وزير العمل شربل نحاس نقلا عن ممثل جمعية الصناعيين في لجنة مؤشر الغلاء وليد عساف يطرح تصحيحاً لكامل الأجر بنسبة ٣٢ في المئة، وربط ذلك بإلغاء الضمان الصحي وتحويل المضمونين الى وزارة الصحة، بالإضافة الى سلة من الضرائب والرسوم.

بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ نقل رئيس المجلس الوطني للاعلام عبد الهادي محفوظ عن رئيس الحكومة اشارته الى ان الموضوع الاجتماعي موضوع حق، لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي يتم العائلات اللبنانية، والمصاريف التي تضاعفت بفعل زيادة غير مبررة للأسعار، إلا أن هذا الموضوع يستغل في بعض الاحيان سياسياً، لذلك فإن القياس بالنسبة اليه هو كيفية معالجة التضخّم المالي، وخصوصاً ان المصادر المالية هي أقل من واردات الخزينة• وهو بهذا المعنى يخشى من التضخم المالي، وان لا يتمكّن المصرف المركزي من السيطرة عليه.

بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ أسف وزير المال محمد الصفدي لانسحاب الاتحاد العمالي العام من لجنة المؤشر وقال إن هذه الخطوة لا تساعد على إيجاد الحلول المناسبة للعمال وللمواطنين بشكل عام. وأضاف في بيان له: «لا بد من استمرار التحاور في موازاة العمل الجاري لتحديد الأرقام المناسبة لزيادة الأجور. أما الموقف السلبي والمتشنج فهو مستغرب فعلاً». وقال الصفدي: «أنا أنتظر نتائج اجتماعات لجنة المؤشر وقد سعيت من خلال مشروع موازنة العام ٢٠١٢ إلى زيادة التقديمات الاجتماعية والتغطية الصحية لما يقارب نصف الشعب اللبناني الذي لم يحظ أبداً بمثل هذه التغطية منذ قيام الدولة».

وأضاف وزير المالية: «ليس المهم زيادة الأجور بالمطلق ولكن المهم هو تحقيق الزيادة من دون أن تؤدّي إلى رفع نسبة التضخم الذي يمتص فوراً مفعول الزيادة. ولهذا لحظت الموازنة للمرة الأولى دعماً مباشراً للأسر ذات الدخل المحدود جداً والتي تلامس أوضاعها خط الفقر وما دون». وقال الوزير الصفدي: «إن زيادة الأجور لا تقرّرها وزارة المالية بل هي من مسؤولية مجلس الوزراء فيما تتولى وزارة المالية درس السبل الكفيلة بتنفيذ القرار في أفضل الظروف .

بتاريخ ٧-١٠-٢٠١١واثر اجتماع للجنة المؤشر بغياب الاتحاد العمالي العام قال وزير العمل شربل نحاس: طرحنا مجموعة من النقاط المحددة جداً وهي:

أولا: ضم الملحقات التي أضيفت الى الاجور تحت عناوين مختلفة الى الأجر، يعني تعويضات نقل وتعليم والى آخره، مع وضع آلية علمية دقيقة لتأثير هذا الضم على المترتبات التي تقع على المؤسسات تجاه الضمان الاجتماعي.

ثانيا: رفع الأجور بكاملها مع سقف غير محصور بالحد الأدنى واقترحنا نسبة ٢٠ في المئة كي تكون خطوة أولى تليها خطوة ثانية عنوانها تأمين التغطية الصحية الشاملة لّلبنانيين المقيمين ممولة من المال العام يعني من ضرائب جديدة. وفي موازاة وضع هذه موضع التنفيذ تلغى اشتراكات الضمان الاجتماعي لصندوق المرض والأمومة، وتستبدل هذه الاشتراكات بزيادة ثانية على الاجور بنسبة ٩ أو ١٠ في المئة. ويلي ذلك إجراءان مكملان: تصويب شروط عمل الاجانب في لبنان ووضع شروط محددة مع حوافز تعاقدية لفرص العمل التي تؤمنها المؤسسات للشباب الباحثين عن أول فرصة عمل. وشدّد على أنه خلال المناقشات بين النقابات وأصحاب العمل تبين أن كلاهما لم يلتزما بما أقرّ، لافتاً الى أنه يصرّ «على السير بهذه الخطة وهذه ستكون توصية لجنة المؤشر الى مجلس الوزراء .

بتاريخ ٨-١٠-٢٠١١ قال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ان «لا أحد ضد تحسين الاجور وزيادة القدرة الشرائية لدى المواطن، ولكن شرط أن لا تكون على حساب الانتاجية في لبنان، مع تفادي التضخم، وبالتالي السعي للمحافظة على القدرة التنافسية للانتاج اللبناني بالمقارنة مع محيطه، وعدم التسبب بأي بطالة لاحقة ومراعاة وضع الخزينة اللبنانية». كلام ميقاتي جاء خلال لقائه في السرايا الحكومية، بحضور وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، وفدا من الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، حيث تناول البحث موضوع غلاء المعيشة وزيادة الأجور. وشدد ميقاتي على انه «علينا جميعا العمل على تفعيل الضمان الاجتماعي وأن تكون تقديماته جدية ووازنة اجتماعياً للمواطن، وأن نسرع في وضع الخطوط التنفيذية لقانون ضمان الشيخوخة». وقال: «يجب إجراء حوار اقتصادي واجتماعي دائم يفضي الى سياسة اجتماعية شاملة».

بتاريخ ٨-١٠-٢٠١١ واثر لقاء له مع دولة الرئيس نبيه بري قال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي رداً على سؤال حول مطالب الاتحاد العمالي: نحن نتابع على صعيد الحكومة مع الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي الموضوع والأمور سائرة بما يرضي الجميع، لافتاً الى ضرورة ان تأخذ زيادة الأجور والرواتب للعمال بالاعتبار التضخم والبطالة ووضع الخزينة وعدم التأثير سلباً على القطاعات الاقتصادية.

بتاريخ ٨-١٠-٢٠١١ وفي لقائه مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي تمنى بري على رئيس الحكومة (كما نقل السفير) تكثيف اتصالاته وإبلاغه بحصيلتها في مهلة أقصاها الثلاثاء المقبل، «حتى أتمكن من التدخل لدى العمال إذا لزم الأمر بغية الدفع في اتجاه إنجاز التسوية قبل الاربعاء موعد الاضراب العام، مع رفضي منذ الآن لاي تسوية تأتي على حساب الطبقة العمالية»، مؤكداً معارضته زيادة الـ٨٠ ألف ليرة التي تقترحها الهيئات الاقتصادية .

بتاريخ ٨-١٠-٢٠١١ دعا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لجنة الشؤون الاجتماعية الوزارية ، إلى الانعقاد لأول مرّة منذ تشكيلها وذلك قبل ظهر الاثنين ١٠-١٠-٢٠١١ للبحث في المخارج الممكنة لمسألة تصحيح الأجور .

بتاريخ الاثنين ١٠-١٠-٢٠١١ عقدت اللجنة الوزارية الاقتصادية الاجتماعية اجتماعا لها وقل رئيس الحكومة في اللقاء « إن الاهتمام الحقيقي بالشأن الاجتماعي، لا يعني فقط زيادة الأجور والتقديمات الإجتماعية والصحية أو رفع الحد الادنى للاجر فقط، بل اطلاق المشاريع والبرامج التي تحمي أي زيادة على الاجر من ان تتآكل وتذهب سدى، وتعزز الانتماء الوطني وتجذر المواطن بأرضه، وهذا ما ننوي فعله، بالتزامن مع الجهد المبذول لتصحيح الاجور، ولذلك كان هذا الاجتماع لنطلق ورشة اهتمام بالشان الاجتماعي يكون علميا وواقعيا وهادفا، وأنا علي يقين بأن كل عضو في هذه اللجنة سيعمل من ضمن الاهداف المحددة والتي تتلخص بعبارة واحدة هي الاهتمام بالانسان ليسلم الوطن.

بتاريخ الاثنين ١٠-١٠-٢٠١١ قال وزير الصحة العامة علي حسن خليل لـ«السفير»: كلنا مسؤولون، والكل يلعب دوراً، ولننتظر نتائج اللقاءات التي تجري بين الرئيسين ميشال سليمان ونجيب ميقاتي وبين الاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية، والشغل يجري على التوفيق بين الارقام التي يطرحها كل من طرفي الانتاج. ونتائج الاجتماع الذي سيعقد اليوم بين العمال والهيئات. ونحن نرى مؤشرات حول امكانية التفاهم على الحلول، لكن لننتظر نتائج اللقاءات.

بتاريخ الاثنين ١٠-١٠-٢٠١١ اوضح وزير العمل شربل نحاس لـ«السفير» ايضا، ان «البحث خلال الاجتماع الوزاري تركز على الاستراتيجية الاجتماعية الشاملة التي تتولاها وزارة الشؤون الاجتماعية. وناقشنا أكثر من موضوع في هذا المجال. كما وَضَعَنا رئيس الحكومة في جو اتصالاته التي يجريها بين ارباب العمل والعمال من اجل التوصل الى تفاهم على تصحيح الاجور والتقديمات، وفي النهاية في ظل الخلاف القائم لا بد ان تدخل الدولة على الخط وتقول هذا رأينا ويجب ان يمشي به الجميع». وحول التوصية التي اقترحها للحل امام لجنة المؤشر والمدى اللازم لتنفيذها زمنياً، قال نحاس: سأعرضها أمام مجلس الوزراء، وهناك قسم آني يستغرق

تنفيذه شهرا وقسم نحو ثلاثة اشهر حتى نهاية السنة والقسم الابعد نحو ستة اشهر، يعني حتى آذار او منتصف العام المقبل على الاكثر يجب ان يكون منفذاً اذا اقره مجلس الوزراء.

تاريخ ١١-١٠-٢٠١١ ليلا أعلن وزير الاعلام وليد الداعوق قرار رئيس مجلس الوزراء (بناء على تفويضه من قبل مجلس الوزراء) جعل الحد الادنى للأجور ٧٠٠ ألف ليرة، وزيادة ٢٠٠ ألف ليرة للأجر الذي يقل عن مليون ليرة و٣٠٠ ألف للأجر الذي يتراوح بين مليون ومليون و٨٠٠ ألف (من يتقاضى ما يفوق مليون و٨٠٠ الف ليرة، لن يستفيد من الزيادة!)، ورفع بدل النقل ألفي ليرة من ٨ الى ١٠ آلاف ليرة يومياً، والمنحة المدرسية من مليون ليرة الى مليون و٥٠٠ ألف، اضافة الى عقد اجتماع سنوي للجنة المؤشر يبدأ في كانون الثاني من كل سنة، واعادة احياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ تعليقا على قرار رئيس مجلس الوزراء قال ووزير العمل شربل نحاس لـ«السفير»: أبلغنا اعتراضنا كوزراء لتكتل التغيير والاصلاح على كل بنود التسوية التي جرت وعلى طريقة ادارة المفاوضات وتمسكنا بالمشروع الشامل للحل الذي قدمته وزارة العمل قبل يومين الى مجلس الوزراء.

بتاريخ ١١-١٠-٢٠١١ تعليقا على قرار رئيس مجلس الوزراء قال الوزير جبران باسيل لـ«السفير» إن هذه ليست حكومة، بل محكومة. واضاف: ما تم التوصل اليه لا يعبر عن حل جذري، وإنما يعكس قصوراً في معالجة المشكلات بحد أدنى من المسؤولية، بعيداً عن الوصفات الترقيعية. واستغرب ان تنزلق الحكومة نحو حل «مسلوق»، فقط من أجل تجنب إضراب عمالي، متسائلاً: ما المشكلة لو حصل الإضراب، في مقابل ان نأخذ بعض الوقت الإضافي لبلورة مشروع متكامل، إلا إذا كانت الحكومة تعتبر أن إنجازها يتمثل في منع الإضراب وليس في المعالجة العميقة للأزمة.ولفت باسيل الانتباه الى ان «ما ناله العمال غير كاف، وما ندعو اليه يعطيهم أكثر ويرضي الهيئات الاقتصادية أيضاً، وما قدمه الوزير نحاس في هذا المجال يشكل تصوراً متكاملاً، يمكن تنفيذه على مراحل، إلا ان هذه الحكومة مصرة على إثبات عجزها وزيادة معدلاته».ويعكس موقف باسيل السخونة التي سادت الجلسة الماراتونية لمجلس الوزراء، والتي استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل، على وقع تباينات حادة بين وزراء التيار الحر وبعض حلفائهم، بينما كان ميقاتي على تواصل مفتوح مع قيادة الاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية.

بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١ أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن قرارات تصحيح الأجور خطوة ضرورية لمعالجة الشأن الاجتماعي، مشيراً إلى أن هذه القرارات ستتزامن مع سلسلة اجراءات وتدابير لضبط الوضع المعيشي ومنع الغلاء.

بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١ وتعليقا على قرار رئيس الحكومة قال وزير العمل شربل نحاس أن الحكومة بدت «وكأنها ساعي بريد بين العمال وبين أرباب العمل، وليست حكومة حقيقية تحدد المشاكل التي تقع على كاهل المواطنين وتضع الحلول العادلة، وتأخذ القرارات وتقوم بتبليغها للمعنيين».

وبذلك، أدت الحكومة، وفق نحاس، «دور الإطفائية أو الصليب الأحمر وهرعت عند وقوع الحادث للنجدة، ولم تبادر إلى معالجة احتياجات الناس ومشاكلهم».

ويكمل نحاس شارحا أنه «بهذا الموقف، وضعت الحكومة نفسها في موضع يشير إلى أنها لو لم تخف من الإضراب لما تحركت، وبأنها ليست مهتمة بنصف مليون مهاجر، وبكل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الضاغط على الناس.. فمن اقتراح خطة متكاملة وتغطية صحية شاملة وتقديم حوافز تعاقدية للمؤسسات التي تمنح فرص عمل للشباب وللعاطلين عنه، انتهت الأمور بتسوية مضرة سياسياً بالحكومة وبالاتحاد العمالي العام وبالحركة النقابية برمّتها» .

بتاريخ ١٣-١٠-٢٠١١ أكد وزير الإقتصاد والتجارة نقولا نحاس أن «القرار الذي توصّل اليه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن هو القرار الممكن في الوقت الممكن، ونتائجه جيدة حتى ولو لم يوافق أحد»، مشيراً الى أنه قرار «يرضي جميع الأفرقاء مئة في المئة».

بتاريخ ١٣-١٠-٢٠١١أوضح وزير المال، محمّد الصفدي، أنّ مشروع قانون زيادة الاجور لموظّفي القطاع العام يجب ان يُقرّه مجلس النواب «وستكون الزيادة بموجبه لكل الرواتب ولن يرتبط بسقف ١,٨ مليون ليرة أو بسقف معيّن». وأوضح أنّ وزارة المال تُعدّ حالياً دراسة حول الكلفة التي سيرتّبها إجراء كهذا «وستقدمه فور جهوزه إلى مجلس الوزراء في أقرب وقت ممكن».

بتاريخ ١٤-١٠-٢٠١١ نقلت « النهار » عن رئيس مجلس النواب نبيه بري ان في الامكان العودة الى التسوية السابقة وهي زيادة الـ ٢٠٠ ألف ليرة للراتب بين ٥٠٠ ألف ليرة ومليون ليرة و٣٠٠ ألف ليرة مقطوعة لما فوق المليون ليرة. وعلم ان بري نقل هذا الامر الى ميقاتي في اتصال اجري بينهما مساء ١٣-١٠-٢٠١١ . ونقل زوار رئيس المجلس عنه ان ما تمّ الاتفاق عليه الثلثاء الماضي (عشية الاضراب) لم يطبّق في جلسة مجلس الوزراء .

بتاريخ ١٦-١٠-٢٠١١ رأى وزير العمل شربل نحاس ان لبنان اضاع فرصة بالنتيجة التي بلغها في ملف الاجور، «اذ كان يفترض ان نجري تصحيحا في النمط الاقتصادي بدءا من تصحيح الاجور مرورا بالتغطية الصحية الشاملة وتوفير فرص عمل لتنشيط الاقتصاد والتخفيف من البطالة والحد من الهجرة».

كيف تعاطت الهيئات الاقتصادية اللبنانية مع مطلب تصحيح أجور شركائها في الانتاج ؟؟

استشرست الهيئات الاقتصادية في دفاعها عن مكتسبات العقود الماضية التي أوقفت بها تصحيح الأجور منذ العام ١٩٩٦، وحققت بفضلها ارباحا اضافية ، وأكثر من اضافية ، وبتنا نشهد منهم الطبقات العليا ، والطبقات الأعلى ، المتزاحمة على صناعة المواقع لانفسها محليا وعربيا ودوليا ، سياسيا واقتصاديا وماليا ، وأشياء أخرى ، استشرست على العمال والفقراء ، الذين ما طلبوا يوما غير حقهم في رغيف الخبز وحبة الدواء ، وما عرفوا يوما ولا سألوا عن طائرة يستقلونها ، ولاعن فندق يحطون به استجماما ، كما الكثير الكثير من مالكي الطائرات والفنادق من افراد الهيئات الاقتصادية .

دخلت الهيئات الاقتصادية في مواجهة مطالب تصحيح الأجور ، بتعال مفرط (كما دخلت سياراتهم الفارهة ، وربطات اعناقهم على البيال) وهي متناسية أن الجزء الأكبر منها هم تجار احتكار وتسلط على الاسعار ، فرفعت صوتها الواحد : لا لأي مس بقاعدة الأجور المغلقة ، وخاضت معركتها بوجه العمال مستحضرة مفردات الانكماش والانقباض والركود والانهيار ، واقفال المؤسسات وضياع فرص العمل ، وأوصلنا بعضهم الى أزمة اليونان ، وانهيار الاقتصاد العالمي ، وتناسوا أن في كل بلدان العالم يحصل سنويا تصحيح للأجور ، وهم من أوقف هذا التصحيح لخمسة عشر عاما ! في أية ذهنية ؟ ولاية أهداف ادارت الهيئات الاقتصادية صدامها مع عمالها ؟ هذا ما نجده في السطور التالية :

بتاريخ ٣٠-٩-٢٠١١ رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس قال: « نحن كجمعية تجار بيروت نعي صعوبة الشروط الحياتية والمعيشية بالنسبة إلى المواطنين، ونحن جاهزون لتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين والاسر اللبنانية من خلال مجموعة من التدابير المتعلقة بالضمان الاجتماعي والنقل المشترك والمدرسة الرسمية وخطة مكافحة الفقر، إضافة الى تحديد الحد الادنى للأجور • ولا يغيب عن بالنا أن تحديد هذا المستوى للأجور يجب أن يأخذ في الاعتبار الواقع المالي للمؤسسات والدولة والضمور للاستهلاك وللاستثمار ونسبة النمو في لبنان وأيضا المتغيرات الحاصلة من حولنا»•

بتاريخ ٣-١٠-٢٠١١حذر رئيس اتحاد الغرف في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير « من الاسراع بزيادة الاجور، وسأل شقير، «ايهما أفضل، ان يبقى العامل في عمله في ظل هذه الظروف الصعبة التي نمر فيها جميعا، أو المجازفة بزيادة الاجور، ووضع مصيره على المحك، مع الاحتمال الكبير بصرفه من العمل وذهابه الى منزله ، مشيرا الى امكانية وجود فريق سياسي يريد الضغط على رئيس الحكومة من خلال الاضراب لتحقيق أهداف اخرى، محذرا في هذا الاطار من اللعب بلقمة عيش المواطن ، «فبأي منطق نزيد الاجور في حين ان كل التوقعات لا تبشر بخير قريب؟ ».

بتاريخ ٤-١٠-٢٠١١ رأت «الهيئات الاقتصادية» أن «أية زيادة سيتفق عليها للحد الأدنى للأجور، لا تنسحب على سائر الشطور، بل تنحصر بالأجور التي هي دون الحد الأدنى الذي سيتم الاتفاق عليه».وأشارت «الهيئات» في اجتماع عقدته ، برئاسة الوزير السابق عدنان القصّار، لبحث موضوع تصحيح الأجور في ضوء اجتماعات لجنة المؤشر، إلى أن «أية زيادة غير واقعية ستؤدي إلى زعزعة قدرة المؤسسات على الصمود والاستمرار، فضلاً عما ستتسبب به من تضخم مالي ومن بطالة نتيجة اضطرار المؤسسات لتسريح العديد من عمالها»، مؤكدة «أنه لم يتم التفاهم حتى الآن على أية أرقام لتصحيح الأجور، خلافاً لما ورد في بعض وسائل الإعلام، وهي مستمرة في الحوار ضمن لجنة المؤشر، وضمن اللجنة التي سيشكلها رئيس الحكومة».

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ واثر اجتماع للجنة السياسات العامة والتقديمات الاجتماعية والإنتاجية المنبثقة عن لجنة المؤشر ، عقدت الجمعيات التجارية والنقابات ولجان الأسواق من المناطق والقطاعات اجتماعا طارئا في مقر جمعية تجار بيروت بدعوة من نقولا شماس خصص للبحث في ملف الاجور.واعتبر المجتمعون أن أي زيادة يجب أن تأتي مُحكمة، حجما وتوقيتا، آخذة في الاعتبار الوضع المأزوم والشلل الحاصل، مشددين على «ضرورة أن تندرج أي زيادة ضمن استراتيجية اجتماعية – اقتصادية شاملة، أهم مقوماتها الاستهلاك والانتاجية والتضخم ومالية المؤسسات وفرص العمل، اضافة الى ضرورة قيام الدولة بتفعيل الخدمات الاجتماعية وانعاشها».

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ أوضح ممثل اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان في لجنة المؤشر نبيل فهد أن «كلا الطرفين لا يزالان على رأيهما، فيما الوزير طرح رؤية جديدة، «لذلك استطيع القول إن هناك وجهات نظر متباعدة ومتعددة على مستويات مختلفة».

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١، استبعد ممثل جمعية الصناعيين في لجنة مؤشر الغلاء وليد عساف أن يتم الاتفاق في حدود يوم الجمعة، معتبراً أن طروحات وزير العمل تتطلب ثلاثة أشهر على أبعد تقدير.وأشار الى أن الوزير طرح تصحيحاً لكامل الأجر بنسبة ٣٢ في المئة، وربط ذلك بإلغاء الضمان الصحي وتحويل المضمونين الى وزارة الصحة، بالإضافة الى سلة من الضرائب والرسوم.

بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١ اعتبر نائب رئيس جمعية الصناعيين زياد بكداش، أن الطروحات التي يتم التداولها، أي زيادة الحد الأدنى الى ٧٥٠ ألف ليرة وزيادة بدل النقل ٤ آلاف ليرة وكذلك التقديمات المدرسية، سيؤدي فعلياً الى زيادة الأجور بحدود ٥٠ في المئة، فيما الإحصاء المركزي يؤكد أن نسبة الغلاء تراوح بين ١٥ و١٨ في المئة.وأشار الى أن لبنان الدولة الوحيدة في العالم التي تتدخل في شطور الأجور، فيما الدول تنظر فقط في الحد الأدنى. وقال بكداش الى متى ستبقى الهيئات الاقتصادية تدفع الطبابة والنقل والتعليم عن الدولة، فهذا الأمر غير عادل ولا يمكن أن نتحمله بعد الآن.واستبعد أن يتم التوصل الى اتفاق قبل ١٢ تشرين الأول الجاري، وتمنى على رئيس الاتحاد العمالي العام تأجيل الاضراب حتى انتهاء المفاوضات.

بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ قال عميد الصناعيين اللبنانيين جاك صراف حول موضوع تصحيح الأجور: نحن منفتحون على الحوار إنما ليس بالسقوف العالية، لا صوتاً ولا رقماً. نحن أصحاب مؤسساتنا ونعرف جيداً كيف نحافظ على عمالنا وكذلك على شركاء الإنتاج. لكن من يزايد على صاحب العمل الذي يعطي لقمة العيش ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي، ويهدّده بالإضراب، يُظهر كأننا لم نعُد أصحاب حوار، وهذا ليس من ثقافتنا. أضاف: نشعر بما يقوم به اليوم وزير المال محمد الصفدي، والتحدي الاكبر هو أن يحافظ على الاستقرار النقدي المالي والاجتماعي أيضاً، وهو أكبر صاحب عمل. هل في إمكان الدولة اللبنانية أن تغرق بالديون أكثر وأكثر؟ هل تريد هذه الحكومة أن تقود لبنان إلى يونان آخر؟ المطلوب أن يتكلم في هذا الموضوع أصحاب المؤسسات الخاصة ومن لديه عمال فقط.وقال: ما يتردّد أن تصحيح الأجور لم يحصل منذ العام ١٩٩٦ غير صحيح، لقد حصل ذلك في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في أواخر الـ ٢٠٠٨ وارتفع الحدّ الأدنى من ٣٠٠ ألف ليرة إلى ٥٠٠ ألف اضافة إلى زيادة بدل النقل من ألفين إلى ٦ آلاف..

بتاريخ ٧-١٠-٢٠١١ واصلت الهيئات الاقتصادية ، عنادها ضد قضية تصحيح الأجور وفق ما يقترح الاتحاد. فقالت إنّ «طرح الاتحاد العمّالي العام، لزيادة الأجور، والتهديد بالإضراب المفتوح، يتجاوز المنطق والواقع، كون ذلك يصب في خانة زيادة الأعباء، وزعزعة قدرة المؤسسات على الاستمرار». واعتبرت أنّ «إصرار الاتحاد على مواقفه المتصلّبة، وعدم إبداء أي مرونة في الحوار، وانسحابه من لجنة المؤشر وتجاهل جميع المؤشرات الاقتصادية السلبية، فيه شيء من عدم الواقعية».وكررت تمسكها «بالرقم الصادر عن إدارة الاحصاء المركزي للنسبة التراكمية للتضخم منذ آخر زيادة للأجور في العام ٢٠٠٨، (١٦ في المئة)وهي تعتبر أن هذا الرقم هو الوحيد العلمي والصحيح الذي يمكن الارتكاز عليه لتطبيقه على الحد الأدنى للأجور». (وبهذا ترفض الهيئات أي بحث يتجاوز زيادة الحد الأدنى للأجور من ٥٠٠ الف ليرة إلى ٥٨٠ الف ليرة).

بتاريخ ٧-١٠-٢٠١١ قال رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس اثر اجتماع للجنة المؤشر بغياب الاتحاد العمالي العام :إن موقفنا الرسمي كهيئات اقتصادية هو زيادة الحد الأدنى للأجور بالنسبة المئوية التي يحددها الإحصاء المركزي لزيادة كلفة المعيشة من العام ٢٠٠٨ وحتى تاريخ اليوم، (١٦٪) ، باعتبار أن سنة ٢٠٠٨ هي السنة الاساس التي حصل فيها آخر رفع للحد الأدنى للأجور...

بتاريخ ٨-١٠-٢٠١١ واثر لقاء للهيئات الاقتصادية برئاسة عدنان القصار مع رئيس الحكومة ، قال القصار: «كان الاجتماع مع الرئيس جيدا وبناء، وأود التأكيد على موقف الهيئات الاقتصادية الذي يستند الى اتفاق سابق مع الاتحاد العمالي العام، ففي العام ٢٠٠٨ كان هناك اتفاق لزيادة من ٣٥٠ الف ليرة الى ٥٠٠ الف ليرة للحد الأدنى، وكان ينص الاتفاق على أنه اعتباراً من هذه الزيادة، يجب ان تكون الزيادات مطابقة لنتائج مؤشر الإحصاء المركزي، الذي بلغ اليوم ١٦ في المئة والتزمت الهيئات بهذا الرقم وهي مستعدة لمناقشة الاتحاد العمالي العام بشأنه». أضاف: «ما أود التأكيد عليه هو أنه علينا أن نتطلع الى مصلحة البلد ككل، وفي الوقت نفسه نحن والاتحاد العمالي العام على تعاون مستمر لمصلحة البلد، كما أننا في الهيئات الاقتصادية ندعو الاتحاد العمالي العام الى الحوار لإيجاد سياسة اجتماعية شاملة وواضحة، لأن الحل ليس بزيادة الأجور، بل بإيجاد هذه السياسة لنتمكن نحن وإخواننا العمال الممثلون في الاتحاد العمالي العام من التعاون سويا لإيجاد هذه السياسة وتطبيقها». وعن مبرر رفض الهيئات الاقتصادية طرح وزير العمل في لجنة المؤشر، قال «الموضوع لا يطرح كما طرحه وزير العمل. لا أريد ان أدخل في تفاصيل هذا الطرح ولكن ما أريد قوله اننا على استعداد لدرس سياسة اجتماعية شاملة، ونحن نعتبر هذا الامر ضروريا وعلى استعداد لتخصيص الوقت والجهد اللازمين لتقديم مشروع اجتماعي كامل بالاتفاق مع الاتحاد العمالي العام .

في ٨-١٠-٢٠١١ أعرب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، محمّد شقير. عن خوفه من تحوّل الأوضاع الاقتصادية في لبنان إلى تجربة كتلك التي تعانيها اليونان حالياً «وربّما الوصول إلى حافة الإفلاس»؛ وأوضح أنّه منذ عام ٢٠٠٨، حين عُدّلت الأجور للمرّة الأولى منذ ١٢ عاماً بمبلغ ضئيل بلغ ٢٠٠ ألف ليرة، أُقفلت أبواب ٦٠ مصنعاً، نتيجة زيادة الأكلاف التشغيليّة على أصحابها. وتوقّع شقير أنّ تحقّق الزيادة المفترضة على الحدّ الأدنى للأجور

سيؤدّي حالياً إلى إقفال أكثر من ١٠٠ مصنع «فالصناعيون وأصحاب المؤسّسات لا يقدرون على تحمل زيادة الأجور الآن في ظلّ الوضع الاقتصادي، وخصوصاً في ظلّ تراجع التصريف في الخارج».

في ١٠-١٠-٢٠١١ التقى وفد الهيئات الاقتصادية صباحا رئيس الجمهورية وقال رئيس الوفد عدنان القصار بعد اللقاء : أكدنا لسليمان انفتاح الهيئات الكامل على الحوار الذي وحده يكفل الوصول إلى حقوق كل الأفرقاء. كما أكدنا أن الهيئات تعارض أي زيادة على الاجور من منطلق عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على تحمل أي أعباء في ظل الظروف الصعبة التي تجتازها، من هنا ضرورة البحث في سياسة شاملة اقتصادية واجتماعية تأخذ في الاعتبار مصالح كل الفرقاء والقدرة المالية للدولة وتؤمن شبكة امان اجتماعي على المديين المتوسط والطويل الاجل، وتساهم في زيادة القدرة الشرائية للمواطنين وتزيد الانتاجية وتأمين فرص عمل جديدة بدلا من اضطرار العديد من المؤسسات إلى صرف قسم من عمالها أو إقفال أبواب البعض منها.

قيادة الإتحاد العمالي العام تتابع تحركها لتصحيح قرار تصحيح الأجور

اليوم الذي كان مفترضا أن يشهد اضرابا عاما في لبنان ، تشارك فيه كامل القوى لنقابية والعمالية ، تحول الى يوم استئناف للاتصالات والمراجعات لتصحيح قرار رئيس الحكومة المفوض من مجلس الوزراء بتصحيح الأجور ، والذي علق الإتحاد العمالي العام بموجبه اضرابه ، متحفظا على حيثياته ، والتي جاءت منتقصة لحقوق شريحة واسعة من العمال والمستخدمين ، بحيث حرم من يتقاضى اجرا يفوق المليون وثمانماية الف ليرة من أية زيادة ، وهو ما تحرك من اجل تصحيحه الإتحاد العمالي العام مباشرة وابتداءا من صبيحة يوم الاربعاء ١٢ تشرين الأول ٢٠١١ ، فماذا في وقائع ومواقف التحرك من أجل تصحيح التصحيح ؟

الاربعاء ١٢-١٠-٢٠١١ أعلن رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أن وفداً من الاتحاد سيلتقي ظهر غد الخميس ١٣-١٠-٢٠١١ الرئيس ميقاتي في السراي لاستكمال البحث في عدم الزيادة على الرواتب التي تفوق المليون و٨٠٠ ألف، وانعكاس هذا القرار على الموظفين. واعتبر غصن أن حوالي ٨٠ في المئة من العمال اللبنانيين حصلوا على ٤٠ في المئة زيادة على أجورهم، وبقيت نسبة الـ١٥ في المئة التي أجحفها هذا القرار والتي تشكل الشطر الثالث من الاجر أي الذي يفوق المليون و٨٠٠ ألف ليرة. وهذا الموضوع أحدث خللاً:

– أولاً على المستوى القانوني، بحيث أن هذه الفئة ستسدّد فارق بدل الإيجارات القديمة بنسبة ٣٣ في المئة من الحدّ الادنى للأجر وهي لم تستفد أصلاً من الزيادة. – ثانياً على المستوى الإداري، أي في التراتبية الإدارية بحيث أصبح مساعد المدير أو مَن هو في رتبة أدنى، يتقاضى أكثر من المدير. مما يشكل خللاً في سلم الرتب والرواتب في المؤسسات. وتابع: لذلك طلبنا موعداً عاجلاً من رئيس الحكومة لنطالبه بتصحيح هذا الخلل، خصوصاً ما يتعلق بالشطر الثالث من الاجور، وغداً سنلتقيه في الأولى بعد الظهر لنشرح واقع الحال ونطالب بتصحيح هذا الخلل بعدما عالجنا جزءاً من الموضوع. والحركة النقابية مستمرة في العمل وفق مبدأ «خذ وطالب».

بتاريخ ١٣-١٠-٢٠١١ التقت قيادة الاتحاد العمالي العام رئيس الحكومة وبعد اللقاء قال غصن: أبدى الإتحاد العمالي تحفظاً شديداً على موضوع الزيادات لا سيما وأنه تم وضع سقف للزيادة التي يجب أن تطاول الجميع، وما إتفق عليه حول شطري الأجور: الشطر الأول ٢٠٠ ألف ليرة والشطر الثاني: ٣٠٠ والذي وضع له سقف ١،٨٠٠،٠٠٠ ليرة. هذا الامر رفضه الإتحاد العمالي منذ اللحظة الأولى. أما الموضوع الآخر فهو أن هذه الزيادة يجب أن تطاول القطاعين العام والخاص وليس القطاع الخاص فقط، لأنه منذ بداية «معركة تصحيح الأجور» التي تابعها الجميع، تعرفون كم هو صعب على العامل أن يأخذ حقه في هذا البلد خصوصاً عندما يواجه بشراسة من أصحاب العمل الذين لازموا رئاسة الحكومة لمنع إصدار هذا القرار وهذا المرسوم. أضاف: دولة الرئيس أكد أن هذا الموضوع يجب متابعته بحيث يحصل كل شخص على حقه، . من هذا المنطلق فاننا سنتابع هذا الامر من أجل تأمين العدالة لكل الأجراء في لبنان في القطاعين العام والخاص وفي كل الأسلاك العسكرية والمدنية كي يستفيد الجميع من هذه الزيادة التي نعتبر أنها لم تحقق لعمال لبنان ما يصبون إليه، ولكنها خطوة إلى الأمام لأن المبدأ عندنا في الحركة النقابية والعمل النقابي هو مبدأ <خذ وطالب>، سنأخذ وسنستمر في المطالبة وأعتقد أنه بتضامننا ووحدتنا ورص صفوفنا، نستطيع النضال في ظل مثل هذه السياسات، والجميع يعرف كيف غاب تصحيح الأجور لسنوات عن التداول، وكيف في كل المعارك التي خضناها كان موضوع الأجور من المحرمات ولم يكن مسموحا لنا الكلام عنه، بحجة عدم التسبب باهتزاز الوضع الإقتصادي والمالي، إنما اليوم خطونا خطوة إلى الأمام لأننا نعتقد أن لا أحد فوق القانون.

بتاريخ ١٦-١٠-٢٠١١ اتهم رئيس اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة شربل صالح «الحكومة بأنها تحاول مرة جديدة التهرب من مسؤولياتها في معالجة الشأن الاجتماعي بشكل منصف وموضوعي، ليأتي قرارها بزيادة الاجور في اللحظة الاخيرة قرارا مبتورا يوحي بانصياعها لضغوط الهيئات الاقتصادية».

وأوضح صالح في بيان ان «الاتحاد يعتبر قرار الحكومة غير كاف ويحذر من المماطلة في إقرار زيادة معتبرة للعاملين في الادارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة كافة بحيث تكون هذه الزيادة شطورا عادلة وشاملة تطال جميع الموظفين والمستخدمين والمتعاقدين والأجراء.

بتاريخ ١٦-١٠-٢٠١١ اثر لقاء قيادة الاتحاد العمالي العام وزير العمل شربل نحاس أعلن رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أن قيادة الاتحاد العمالي العام طالبت وزير العمل» بان يصوّب قرار زيادة الأجور من خلال سد الثغرات القانونية، بحيث أن هذه الزيادة ستطال قانون الإيجارات وبالتالي المستأجر سيدفع زيادة على عقد الايجار نصف الزيادة المقررة ولا يكون قد استفاد اذا كان راتبه يتجاوز المليون و٨٠٠ الف ليرة، وهذا يشكل ظلم وعدم مساواة أمام القانون. وهنا لا يجوز ان ننسى المتقاعدين بأن تلحقهم الزيادة لأنهم أدوا قسطاً كبيراً من جهدهم فلا يجوز تركهم».وأشار إلى أن «الشق الأخير الذي يجب ان نركز عليه هو مبدأ العدالة التي يجب ان يتساوى بها كل عمال لبنان في القطاعين العام والخاص أمام القانون، بحيث يستفيدون من الزيادة».

بتاريخ ١٦-١٠-٢٠١١ أعلن رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن رفض الاتحاد العودة إلى الحوار، الذي طلبته الهيئات الاقتصادية من وزير العمل ، باعتبار أن صيغة زيادة الأجور المقرّة في مجلس الوزراء كفلت حقوق ٨٥٪ من الأجراء ، ولم يبق سوى حقوق ١٥٪ منهم .

بتاريخ ٢٤-١٠-٢٠١١استقبل رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في السرايا، رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن والأمين العام للاتحاد سعد الدين حميدي صقر، وأشار غصن بعد اللقاء الى أن البحث تناول موضوع متابعة مرسوم زيادة الأجور ؟!

بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠١١ عقدت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان اجتماعها العادي برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن وحضور الأعضاء، واكدت « إصرارها على أن يشمل التصحيح كافة شطور الأجر لتتعدّى الزيادة الأجور التي تفوق المليون و٨٠٠ ألف ليرة بما يؤمّن العدالة بين مختلف فئات الأجراء ويحفظ التراتبية والأقدمية للعمال والموظفين في كافة المؤسسات والشركات فضلاً عن تطابقه مع القانون ليحقّق المساواة والعدالة». وأعلنت الهيئة انها تتابع «دقائق تنفيذ قرار مجلس الوزراء وإصدار مرسوم تصحيح الأجور وتعيين الحد الأدنى للأجور بنسبة ٤٠٪ على الشطر الأول من الأجر وزيادة غلاء معيشة حيث تبلغ الزيادة ٢٠٠,٠٠٠ ل.ل. ونسبة مئوية تصل إلى ثلاث مئة ألف ليرة على الشطر الثاني من مليون ليرة وما فوق.

بالإضافة إلى زيادة التقديمات الاجتماعية وبدل النقل اليومي ليصبح عشرة آلاف ليرة لبنانية عن كلّ يوم عمل فعلي. بالإضافة إلى زيادة منحة التعليم من ٥٠٠ ألف ليرة إلى ٧٥٠ ألف ليرة عن كلّ تلميذ لتصل إلى مليون ونصف مليون ليرة عن كافة الأولاد» وطلبت الهيئة من وزير العمل «أن يلحظ في المرسوم منع أصحاب العمل من إنهاء أي من عقود العمل الجارية في مؤسساتهم بسبب أو نتيجةً لتطبيق مرسوم تصحيح الأجور. كذلك نكرّر مطالبتنا الحكومة خصوصاً الوزارات المعنية التشدّد بتطبيق القوانين ومراقبة الأسواق ومنع الاحتكار وتنفيذ القرار ١/٢٧٧ المعدّل بالقرار ١/١٩٦ تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٨ والقاضي بوضع سقف للأرباح على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية وكذلك أقساط المدارس وأسعار الخدمات»، وأكدت هيئة المكتب جهوزية الاتحاد العمالي العام لاستكمال معركة الدفاع عن الحقوق العمالية والمطالبة بالعدالة الاجتماعية ودعوة المجلس التنفيذي للانعقاد متابعةً لتحقيق المذكرة المطلبية للاتحاد العمالي العام التي رفعها إلى رئيس الحكومة» .

قوى نقابية اعترضت على قرار تصحيح الأجور

بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١ أعلن رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان كاسترو عبدالله رفضه لهذه المكرمة • وقال : ان موقف الإتحاد العمالي العام لا يلبي طموحاتنا وقد خضع لتسوية سياسية مذلة، فنحن نرفض هذه التسوية ونتمسك بحقوقنا وسنبقى على موقفنا الرافض لهذه السياسات إلى حين تحرير لقمة العيش».

وقال: »الإتحاد العمالي العام لم يتعاط بصدقية إزاء هذه القضية المحقة.

بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١ اعتبر لمجلس التنفيذي لاتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان ان الضائقة الاجتماعية طاولت ايضاً اصحاب الاجور التي تفوق المليون و٨٠٠ الف ليرة لبنانية وبالتالي فإن حرمانهم من اي زيادة هو قرار تعسفي مرفوض ويشكل سابقة خطيرة في مسار العلاقة بين طرفي الانتاج• واضاف: ان قرار الاتحاد العام بتعليق الاضراب لا يعكس رغبات عمال وموظفي لبنان ، ودعا قيادة الاتحاد العام الى معاودة التحرك الضاغط على الدولة واصحاب العمل لتصحيح الخلل جراء قرار الحكومة.

بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١ اعرب اتحاد نقابات العاملين في القطاع الصحي رفضه لقرار زيادة الأجور• معتبرا « ان الصيغة التي خرج بها اجتماع مجلس الوزراء لتصحيح الاجور هي صيغة مرفوضة جملة وتفصيلا على رغم موافقة الاتحاد العمالي العام عليها. ويطالب الاتحاد الصحي بالعودة عن هذا المرسوم وتصحيحه فورا لأنه يحرم جميع الاجراء الذي تفوق رواتبهم عن مليون وثمانمئة ألف ليرة من اي زيادة علماً بأنهم سوف يتحملون جميع تبعاتها في الايجارات والغلاء».

بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١ اعرب اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في لبنان الجنوبي رفضه لقرار زيادة الأجور• وجاء في البيان:» إنتظرنا قرار تصحيح الأجور بما يحفظ كرامة العمال والمستخدمين ويحافظ

على ديمومة العمل والإنتاج، لنفاجأ بكلام هزيل وأطروحات لا ترقى إلى الحد الأدنى من متطلبات المرحلة.

بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١أعلن رئيس اتحاد الكيماويات سليمان حمدان: »هذه الحكومة ليست مسؤولة عن الشعب اللبناني بل عن شعب آخر لذلك نعلن تصعيد الموقف إلى حين تحقيق المطالب«.

بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١اعلن أمين عام جبهة التحرر العمالي عصمت عبد الصمد »ان المطالب العمالية دخلت في الصراع السياسي هذا الصراع الذي دوما ضحيته تكون الطبقة العاملة«.

بتاريخ ١٣-١٠-٢٠١١ رأت الامانة العامة للتكتل النقابي المستقل ان «كل ما حصل في موضوع تصحيح الاجور مرفوض شكلاً ومضموناً لتهديمه اسس الحركة المطلبية التاريخية ولإذلاله الحركة العمالية على ابواب اصحاب العمل والسياسيين»• واعتبرت « ان المفاوض العمالي كان ضعيفا فسقط بالتجربة وبالضربة القاضية».واعلنت مشاركتها ووقوفها الى جانب هيئة التنسيق النقابية. وحضورها الاعتصام امام السراي الحكوم

ي. بتاريخ ١٣-١٠-٢٠١١ عقد المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي وعمال شركة طيران الشرق الاوسط الـ«ميدل إيست» والشركات التابعة، اجتماعاً طارئاً ورفضوا قرار تعديل الاجور «رفضا قاطعا» ، وحمّلوا «المسؤولين الذين شاركوا فيه تبعة الانقسامات التي نتجت عنه وأدت الى ضرب التراتبية في الشركات والمؤسسات وضرب النقابات في الصميم، بعدما فوّضت أمرها الى مَن كان يجب أن يكون في موقع الحريص على حقوق العمال ولقمة عيشهم»•

بتاريخ ١٦-١٠-٢٠١١ استضاف الاتحاد الوطني لنقابات العمّال مجموعة من الاتحادات والنقابات العمالية بهدف مناقشة الانفصال عن الاتحاد العمّالي العام (كما قالت جريدة الأخبار) والمشاركة الكثيفة في إضراب الأربعاء والاعتصام أمام السرايا الحكومية.

بتاريخ ١٧-١٠-٢٠١١ دعت هيئة التنسيق النقابية التي تضم القطاعات التعليمية الى الاضراب يوم الأربعاء ١٩-١٠-٢٠١١ ، والاعتصام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم نفسه أمام السرايا الحكومية ، وطالبت « بتصحيح الأجور بما يوازي نسبة التضخم وفق الشطور على أساس النسب المئوية ورفض المبلغ المقطوع.

بتاريخ ١٨-١٠-٢٠١١ نظم الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين لقاء في مقره حضره: اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان. اتحاد النقابات العمالية للخدمات العامة. الاتحاد المهني للمواد الكيماوية. اتحاد نقابات عمال البناء والاخشاب في لبنان. اتحاد التأمين والضمان. الاتحاد اللبناني للنقابات العمالية. اتحاد نقابات عمال البقاع. اتحاد نقابات العاملين في التقنيات الحديثة. اتحاد نقابات مستخدمي وعمال المواد الغذائية في لبنان. وعدد من النقابات.

اكد المجتمعون رفضهم لتصحيح الاجور المبتور الذي اقر في مجلس الوزراء وإلغاء الاضراب ، ورأى المجتمعون ان قيادة الاتحاد العمالي العام في قبولها بهذه الحلول المبتورة والتراجع عن الاضراب فوتت على الاتحاد فرصة تاريخية كان بالامكان استخدامها في كل المعارك المطلبية المقبلة وتحقيق نتائج افضل. ويعلنون دعمهم وتأييدهم لمطالب هيئة التنسيق النقابية للمعلمين والعاملين في القطاع العام ومشاركتهم في الاعتصام يوم ١٩-١٠ الذي دعت اليه امام السرايا الحكومية.

بتاريخ ١٨-١٠-٢٠١١ اعتبر اتحاد الطباعة والاعلام انه من المؤسف حقا ان تصل الحركة النقابية وخاصة قيادة الاتحاد العام الى ما وصلت اليه من استهتار بعقول العمال والرأي العام، وأعلن اتحاد الطباعة والإعلام عن «تأييده وتضامنه مع مواقف الاتحادات والهيئات النقابية التي رفضت القرار الجائر، ويؤكد على تضامنه مع تحرك هيئة التنسيق النقابية ويدعو كافة النقابات الى رفض هذا الاتفاق المشوه والاستمرار في التحرك من اجل تعديله ، ويدعو كافة العمال الى ضرورة الانتساب الى النقابات بهدف ايصال النقابيين الحقيقيين لإجراء التغيير الضروري على مستوى القيادة .

بتاريخ ١٨-١٠-٢٠١١ قال رئيس الاتحاد الوطني للنقابات كاسترو عبدالله للأخبار «ممكن أن ننظّم تحرّكاً ثانياً يسبق المؤتمر النقابي العام المقرّر في ٣٠ تشرين الأوّل الجاري، والذي تم طرد الاتحاد العمّالي منه». ففي هذا المؤتمر «ستوضع الأسس للإعداد لحركة نقابية بعد المؤتمر .

في ١٩-١٠-٢٠١١ أكد رئيس اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية في لبنان عبد الامير نجده، انه «مع إعطاء العمال وأصحاب الدخل المحدود حقوقهم كاملة بتصحيح الاجور منذ ١٩٩٦ حتى اليوم، كما يتلازم ذلك مع ضبط الاسعار، وما جرى من مفاوضات حول هذه الحقوق المتوجبة على الدولة وأصحاب العمل لن تعطي أصحاب الحقوق حقوقهم».

في ١٩-١٠-٢٠١١ رأت الامانة العامة لـ«جبهة التحرر العمالي» «أن قرار تصحيح الاجور بالشكل الذي صدر فيه زاد الازمة المعيشية تعقيدا ودفع الى ارتفاع جنوني للاسعار قبل ان تدفع أي زيادة، واعتبرت «أن تصنيف العمال بحيث يستفيد فئة وتحرم أخرى، بدعة لم يسبق لها مثيل ولم تعرفها سياسة الاجور، ، لذا تطالب الجبهة بالعودة عن الخطأ وإعادة النظر في القرار قبل صدور المرسوم، واعتماد الشطور والنسب السنوية تحقيقا للعدالة».

في ١٩-١٠-٢٠١١ واثر تنفيذها للاعتصام أمام السراي الحكومي في بيروت التقى وفد هيئة التنسيق النقابية وزير العمل شربل نحاس، و قال رئيس رابطة التعليم الثانوي حنا غريب: «طلبنا من الوزير خطياً أن ينقل إلى اجتماع مجلس الوزراء طلب هيئة التنسيق بأن يعود مجلس الوزراء عن القرار ويعيد البحث في لجنة المؤشر حول موضوع تصحيح الرواتب والأجور وغلاء المعيشة. كما طلبنا أن يعاد البحث على قاعدة مشاركة هيئة التنسيق بلجنة المؤشر .

بتاريخ ٢١-١٠-٢٠١١ اعتبر رئيس اتحاد عمال الكيماويات سليمان حمدان قرار التصحيح مبتورا ومشوها. وأبدى أسفه ان تصل قيادة الحركة النقابية الى هذا الوضع الرديء والاستهتار بعقول العمال والرأي العام، ووصف الاتفاق بمثابة مجزرة وفخ لتفتيت الحركة النقابية.

بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠١١ اكد الامين العام لاتحاد النقابات العمالية للطباعة والاعلام ياسر نعمة ، على «رفض قرار مجلس الوزراء المتعلق بزيادة الاجور ، ودعا العمال للصمود حتى تصمد نقاباتهم واتحاداتهم في وجه هجمة الرأسماليين ، وطلب من رئيس الاتحاد العمالي العام ومن قادة الاتحادات والنقابات «اعلان موعد جديد وقريب للإضراب «المعلق» وبدء نضال نقابي قوي يواجه كل المتآمرين عليه المتجسد بالتكتلات الرأسمالية والسلطوية الجائرة .

الهيئات الاقتصادية ترفض قرار تصحيح الأجور

الهيئات الاقتصادية فور إعلان الصيغة النهائية لتصحيح الأجور عن مجلس الوزراء ليل ١١-١٠-٢٠١١ ، التأمت في ١٢-١٠-٢٠١١ في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان برئاسة الوزير السابق عدنان القصار داعية كل المؤسسات في القطاع الخاص إلى عدم تطبيق القرار ريثما يعاد النظر او يجري بت المراجعة التي سوف تتقدم بها الهيئات إلى مجلس شورى الدولة للطعن بالقرار• واكدوا ان القرار «يخالف قانون العمل اللبناني في المادتين ٤٤ و٤٥ منه والقوانين والاتفاقات الدولية التي تحصر حق الدولة بالزيادة في الحد الأدنى للاجور فقط»، رافضين تطبيق قرار الزيادة، لأسباب عديدة، أهمها عدم قدرة المؤسسات الإقتصادية على تحمل أعباءه، ورأوا انه لا ينصف العامل ولا يصحح أجور العمال، بقدر ما يضرب أسس الإقتصاد اللبناني وبنيته، معتبرين انه سيولد أزمات خطيرة لا تتناسب مع حجم النمو في لبنان، والرقم الذي حددته الدولة للزيادة، يتخطى أرقام الحد الأدنى للأجور بعدة اضعاف في البلدان العربية المجاورة، وسيحدث تضخما وبطالة وتسريحا للعمال وزيادة للعجز في ميزانية الدولة• وتمنوا على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي انطلاقا من كل ما تقدم، العودة عن القرار وإعادة النظر به مجددا، لإزالة ما اعترضه من إشكالات وما ألحقه من ضرر بالقطاعات الاقتصادية، من دون ان يحقق الغاية المرجوة منه في تصحيح الاجور، داعين كل المؤسسات في القطاع الخاص إلى عدم تطبيق القرار ريثما يعاد النظر او يجري بت المراجعة التي سوف تتقدم بها الهيئات إلى مجلس شورى الدولة للطعن بالقرار•

بتاريخ ١٣-١٠-٢٠١١ عقد اتحاد النقابات السياحية اجتماعاً طارئاً برئاسة بيار الاشقر وأيّد موقف الهيئات الاقتصادية الرافض لقرار مجلس الوزراء القاضي بزيادة الاجور كما صدر• واعتبر الاشقر في بيان صدر بعد الاجتماع، ان «القانون لا يعطي الحكومة الحق في التدخل في الشطور، لان لدينا اقتصاداً حرّاً ولسنا في اقتصاد موجه، مما يمنع الحكومة من التدخل في مواضيع كهذه تؤثر على حركة الاستثمار وجلب المستثمرين»•

بتاريخ ١٤-١٠-٢٠١١ أكدت جمعية الصناعيين اللبنانيين» في بيان اصدرته اثر اجتماع استثنائي لمجلس إدارتها برئاسة نعمة افرام تمسكها بثابتة متعارف عليها عالميا، في انتفاء أي علاقة للدولة في تحديد شطور الأجور بناء على مبدأ التعاقد الحر، واقتصار دور الدولة على تحديد الحد الأدنى للأجور. ورفضت الجمعية إلى جانب باقي الهيئات الاقتصادية تطبيق الزيادات المعلنة بالشكل والمضمون.

بتاريخ ١٧-١٠-٢٠١١ طلب وفد الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق عدنان القصار من وزير العمل أن ينقل إلى مجلس الوزراء موقفهم الرافض للقرار، والمطالِب بإعادة فتح النقاش حول موضوع الأجور في إطاره العام والواسع، انطلاقاً من توصية وزير العمل شربل نحاس التي شكلت خلاصة اجتماعات لجنة المؤشر .

بتاريخ ١٨-١٠-٢٠١١ اكدت نقابة المستشفيات الخاصة في لبنان تأييدها ودعمها لأي تصحيح عادل للأجور يساهم في تحسين اوضاع العمال والأجراء في القطاع الاستشفائي ويمكنهم من توفير عيش كريم لهم ولعائلاتهم، الا انها تعرب وبكل اسف عن عدم قدرتها على دفع اية كلفة إضافية سواء في الرواتب والأجور وملحقاتها أو سواها، لا سيما أن المستشفيات عاجزة حاليا حتى عن تسديد قيمة الرواتب الحالية وفواتير الموردين في اوانها، وكثيرا ما تعاني من إنقطاع في العديد من المواد بسبب عدم وجود السيولة الكافية لتسديد قيمتها

بتاريخ ٢٠-١٠-٢٠١١ نظمت الهيئات الاقتصادية، مهرجان خطابيا ، بحضور أكبر حشد في تاريخ القطاعات الاقتصادية، في وجه قرار تصحيح الأجور، المقرر في مجلس الوزراء. وأعلنت الهيئات : التأكيد على رفض القرار بزيادة الاجور ودعوة الحكومة للرجوع عنه؛ اعتبار القرار غير قانوني والدعوة لعدم تطبيقه؛ اللجوء الى مجلس الشورى لنقض القرار إذا أصرت الدولة على تطبيقه؛ تأكيد الهيئات الاقتصادية انفتاحها على جميع الفرقاء وتحديداً النقابات والاتحادات العمالية كون الجميع يسعى لحماية الاقتصاد الوطني وتحسين الظروف المعيشية للعمال؛التحذير الشديد من التداعيات السلبية للقرار وقد بدأت بعض المؤشرات السلبية تظهر منذ إعلانه.

مجلس شورى الدولة يبطل مرسوم تعيين الحد الأدنى للأجور وغلاء المعيشة

بتاريخ ٢٧-١٠-٢٠١١ أصدرت الغرفة الادارية في مجلس شورى الدولة، برئاسة القاضي شكري صادر وعضوية المستشارين زياد شبيب وريتا كرم القزي، قراراً قضى بعدم الموافقة على مشروع المرسوم الرامي الى تعيين الحدّ الادنى الرسمي لأجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل ونسبة غلاء المعيشة وكيفية تطبيقها.وأشار القرار الى «أن إعادة النظر في الحدّ الادنى الرسمي للأجور يجب ان تتم قانوناً بصورة سنوية على الاقل، وذلك تطبيقاً لنص الاتفاقية العربية الرقم ١٥ سنة ١٩٨٣ في شأن تحديد الاجور وحمايته». وأخذ على المرسوم أنه «يستثني فئة العمال والمستخدمين الذين تزيد أجورهم الشهرية على مليون وثمانمئة الف ليرة من أي زيادة، «في حين أن غلاء المعيشة هو مسألة واقعية يفترض أنها تطاول جميع المستخدمين».

الاتحاد العمالي العام مع قرار مجلس شورى الدولة ابطال مشروع مرسوم زيادة الحد الأدنى وزيادة الأجور : حذر من «المماطلة والتسويف»، وطالب مجلس الوزراء ب»التعجيل بتصحيح مرسوم تعيين الحد الأدنى للأجور وزيادة غلاء المعيشة على الحد الأدنى وباقي الشطور بنسب مئوية والا فالعودة الى التحرك

الخميس ٢٧-١٠-٢٠١١ اعرب رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن عن ارتياحه لقرار مجلس الشورى، وقال لـ«السفير» ان الكرة اليوم عادت الى الحكومة مجددا وباتت عليها مسؤولية المبادرة الى تصحيح الخطأ بناء على ما ورد في قرار مجلس الشورى، ، وأعلن غصن أنه اذا كان هناك من تعديل بالنسب على الشطور فاننا نتمسك بنسب ٦٠و٤٠و٢٠ بالمائة على التوالي والا فالعودة الى التحرك النقابي والاضراب.

الجمعة ٢٨-١٠-٢٠١١، رأى رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أن «رفض مجلس شورى الدولة لمرسوم تحديد الحد الأدنى للأجور هو باب لتصحيح الخلل الذي جاء في قرار الحكومة»، لافتاً إلى أن «دور اللجنة الوزارية التي شكّلها مجلس الوزراء بالأمس أساسي في معالجة المرسوم».وعلّق غصن على إعلان الهيئات الإقتصادية أن قرار مجلس الشورى جاء لمصلحتها بالقول: «أمر جيد ان تقرّ الهيئات الاقتصادية أخيراً حق العامل بتصحيح الأجور الذي تحدّده الدولة، فرأي مجلس الشورى أكد حق الدولة وحق العمال في أن يستفيدوا من أي نسبة تطرأ على غلاء المعيشة في تصحيح اجورهم لا بل لفت المجلس الى أن تصحيح الأجور يجب ان يتم سنوياً».وعن الخطوات التي قد يتخذها الإتحاد العمالي في حال حصلت مماطلة من قبل اللجنة الوزارية المكلفة صياغة مرسوم جديد لتصحيح الأجور، أجاب غصن «العودة الى الشارع مرهونة بقرار تصحيح الأجور، وكنّا قد قلنا اننا علقنا تحرّكنا على ضوء تنفيذ القرار. وإذا عادت الدولة عنه فسنعود الى الإضراب حتماً».

وعن إمكانية فتح الحوار بينهم وبين الهيئات الاقتصادية، قال غصن «لا ضرورة للحوار، لأن القانون بات يحكم بيننا اليوم، لا البهورة ولا إستفزاز الناس، وما يحكم بيننا الكلام السواء، إذ بات هناك مرسوم، علماً أن رأي مجلس شورى الدولة واضح لجهة كيفية إعداد المراسيم، لأنه يبدو أن من اعدّ المرسوم لا يعرف كيف يكتب، كما أن مضمونه تضمن فجوات قانونية وليس فقط ثغرات».

بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠١١ قال نائب رئيس للاتحاد العمالي العام حسن فقيه :» نحن نقرأ هذا القرار بإيجابية كاملة لاننا نعتبر أن القرار الذي أرسل إلى شورى الدولة كان قرارا خاطئا، لان الشطر الثالث لا تلحق به الزيادة• وكنا قد طالبنا وزير العمل بأن المرسوم الذي أعده لارساله إلى شورى الدولة كان يجب أن يتماهى مع القانون، ولكن للاسف وزير العمل أرسله كما أتى من الحكومة، فكان رد الشورى الذي نعتبره لمصلحتنا ولمصلحة الفريق الذي يتقاضى أكثر من مليون وثمانمئة ألف ليرة لبنانية، واضاف: « أما القول بالعودة إلى لجنة المؤشر فهذا كلام لا داعي له، فعلى أي أساس نعود للمؤشر والاسعار قد ارتفعت• الموضوع قيد المعالجة ولا ضرورة لأي مماحكات التي تدعي المزايدة علينا، فنذكرهم أن أصحاب العمل كانوا لا يريدون أن يعطوا أي شيء على الاطلاق بل كانوا يريدون زيادة الحد الادنى للاجور فقط»• وختم: «لا أحد يستطيع إلغاء الزيادة نهائيا لا من قريب ولا من بعيد، وهذا الموضوع ستتم معالجته قريبا خلال الاسبوعين المقبلين كحد أقصى والامور ستسير طبيعية.

بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ – اعتبرت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام بعد اجتماع عقدته برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن وحضور الأعضاء ان «ما جاء في قرار مجلس شورى الدولة لجهة شمول جميع الأجراء زيادة غلاء المعيشة، يتفق مع مطلب الاتحاد الذي شدد تحفظه على قرار الحكومة الذي حرم شريحة من المستخدمين تفوق أجورهم المليون و ٨٠٠ ألف ليرة من الزيادة».وطالبت الهيئة وزير العمل شربل نحاس «المعني المباشر باقتراح المرسوم، بأن يتنبه الى هذه الثغرة القانونية ويصحح الخطأ لدى صياغة المرسوم، أسوة بما اتجه إليه وزير المال محمد الصفدي حين أكد تصحيح قرار الحكومة لدى إعداده مشروع القانون الذي يعطي موظفي القطاع العام الزيادة المقررة أسوة بموظفي القطاع الخاص».ورأت ان «ما أعلنه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي عن تفهمه لقرار مجلس شورى الدولة واحترام ما ورد فيه للوصول إلى مرسوم زيادة أجور يحقق العدالة والواقعية»،معتبرت ان «تكليف لجنة برئاسة دولته لدرس ملاحظات مجلس شورى الدولة على مرسوم تعيين الحد الأدنى للأجور وزيادة غلاء معيشة وفقا للمادة (٦) من القانون ٦٧/٣٦ والمراسيم اللاحقة، يحسم الجدل ويقفل السجال حول مطالبة الهيئات الاقتصادية بأن تطال الزيادة الحد الأدنى للأجور فقط دون كامل الأجر، مما يؤكد أحقية مطلب الاتحاد العمالي العام بوجوب تولي الحكومة تحديد الحد الأدنى الرسمي للأجور ونسبة غلاء المعيشة وكيفية تطبيقها كلما دعت الحاجة، وفقا للنسبة المئوية التي لحقت بغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار».كما طالبت وزير العمل ب»التقيد بمضمون قرار مجلس الوزراء الذي أكده رأي مجلس شورى الدولة لجهة دعوة لجنة مؤشر الغلاء الى الانعقاد دوريا، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة التي طرأت بعد قرار الزيادة على الأجور وفقا لمرسوم تشكيل لجنة مؤشر الغلاء رقم ٤٢٠٦ الصادر في ٨ آب ١٩٨١، لا سيما المادة الأولى المتعلقة بتشكيل اللجنة والمادة الثانية المتعلقة بآلية عملها وفقا لدرس تطور الأسعار وأسباب ارتفاعها، رصد قضية الغلاء وإعداد مؤشر دوري لتقلبات الأسعار، درس الأرقام القياسية لغلاء المعيشة في إدارة الإحصاء المركزي ودرس سياسة الأجور وتقديم الاقتراحات الآيلة إلى مكافحة الغلاء والحد من ارتفاع الأسعار. وايضا يستطيع وزير العمل أن يستعين ووفقا (للمادة ٣) بإدارة الإحصاء المركزي وبمن يشاء من ذوي الاختصاص في الإدارات العامة وغيرهم من ذوي الخبرة من أجل انجاز مهامها وذلك بالنسبة للزيادة على الأسعار».واذ حذرت من «المماطلة والتسويف»، طالبت مجلس الوزراء ب»التعجيل بتصحيح مرسوم تعيين الحد الأدنى للأجور

وزيادة غلاء المعيشة على الحد الأدنى وباقي الشطور بنسب مئوية، إضافة إلى زيادة التقديمات الاجتماعية، من بدل النقل والمنح التعليمية، لتطال كل العاملين في القطاعين العام والخاص».

الهيئات الاقتصادية : نرحب ، لكن....

بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠١١ قال نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر قال : نحن نرحب بالقرار الصادر عن مجلس الشورى شرط ان تتم زيادة الأجور بشكل علمي وقانوني، مشيراً الى أن مؤشر الغلاء ارتفع ١٦٪، وبالتالي الزيادة تكون وفق هذا الواقع بناء على المنطق والعلمية .

بتاريخ ٣١-١٠- رئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانيين فؤاد زمكحل أبدى «نيتنا الكاملة في الجلوس جميعا الى طاولة مستديرة لنصل سوياً الى شبه نجاح. وأبدينا استعدادنا للعمل جميعاً، من رجال أعمال وشركات وكذلك العمال والدولة، لنصل الى نتيجة. مما لا شك فيه أن ما من نتيجة استطاعت أن ترضي الجميع أو ترضي كل الطموحات، ما نريده هو الوصول الى نتيجة أو خطة إجتماعية صغيرة متوسطة وطويلة الأمد .

ومجلس الوزراء يقرر اعادة النظر بقرار تعيين الحد الأدنى للأجور وغلاء المعيشة

بتاريخ ٢٧-١٠-٢٠١١ قرر مجلس الوزراء اعادة درس المشروع الرامي الى تعيين الحد الادنى للاجور وغلاء المعيشة بعد قرار مجلس شورى الدولة في هذا الخصوص، وتم تكليف لجنة مؤلفة من دولة رئيس مجلس الوزراء والوزراء: محمد الصفدي، نقولا نحاس، شربل نحاس لدرس ملاحظات مجلس شورى الدولة على المشروع الرامي الى تعيين الحد الادنى للاجور وغلاء المعيشة.

ووزير العمل يتوقع اعادة فتح موضوع الأجور بشكل كامل

الجمعة ٢٨-١٠-٢٠١١ اعتبر وزير العمل شربل نحاس، في حديث إذاعي أن «الرأي القضائي أعاد الأمور الى نصابها، وأتى لينصف الدولة في موقعها كراعية للعلاقات الإجتماعية في البلد».واضاف «أما القرار الذي سيصدر عن الحكومة، والذي أكد عليه مجلس شورى الدولة سيستند الى نقاط عدة أبرزها نسبة غلاء المعيشة التي تصدر عن لجنة المؤشر باعتبار أنها المبرر لإصدار المرسوم الذي سيحدد الحد الادنى ونسب زيادة الغلاء التي يمكن أن تكون مقطوعة على الجميع أو بحسب الشطور، وهذا ما يتعلق بصلاحيات الحكومة.

بتاريخ ٢٩-١٠-٢٠١١ أكد وزير العمل شربل نحاس لـ«السفير» انه «بعد تعليق قرار التصحيح السابق في مجلس الوزراء، اثر صدور قرار مجلس شورى الدولة، وتشكيل اللجنة الوزارية في الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء، سنلتقي مع وزير الاقتصاد، قريباً جداً، ونبحث في العودة إلى اجتماعات لجنة المؤشر للوصول إلى الصيغة المرجوة، على أن ينضم إلى اللجنة عضو من لجنة التنسيق النقابية، بعد موافقة رئيس الحكومة على مشاركتها في اللجنة».وردا على سؤال حول موعد اجتماع لجنة مؤشر الغلاء، أجاب نحاس انه لن يتعدى بداية الأسبوع المقبل، ونباشر بالبحث من النقطة التي توقف عندها النقاش قبل مقاطعة الاتحاد العمالي للجنة.

بتاريخ ٢٩-١٠-٢٠١١ قال وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس في تصريح، ان «مجلس الوزراء سيعيد النظر في مرسوم تصحيح الاجور ، وأشار الى ان «اللجنة الوزارية المكلّفة درس الملف لن تأخذ الكثير من الوقت كي تعيد النظر في هذا الموضوع .

بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠١١ قال وزير الاقتصاد نقولا نحاس لـ«الأخبار» إنّ قرار مجلس الشورى سيُستكمَل درسه، وتقويم ما سيأتي به وزير العمل بعد إجراء الحوار في لجنة المؤشّر، حيث يعود له أن يدعوها مجدداً أو يكتفي بالنقاش السابق، ودرس الواقع الحالي مع وزير المال، للخروج بقرار لا يمكن الطعن به، بأسرع وقت.

الاجتماع الاول للجنة المكلفة درس ملاحظات مجلس شورى الدولة

بتاريخ ٢٩-١٠-٢٠١١ ترأس رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الاجتماع الاول للجنة المكلفة درس ملاحظات مجلس شورى الدولة في شأن مشروع المرسوم الرامي الى تعيين الحدّ الأدنى للأجور وزيادة غلاء المعيشة، قبل ظهر السبت ٢٩-١٠-٢٠١١ في السرايا، وشارك فيه وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، ووزير العمل شربل نحاس الذي طرح خلال الاجتماع قراءة متأنية لرأي مجلس شورى الدولة وطرح المخارج القانونية الممكنة، على ان تتم مناقشتها مع المعنيين.

الاتحاد الوطني للنقابات يطالب بالتغطية الصحية الشاملة وبالأجر الاجتماعي وبالانضمام للجنة المؤشر

بتاريخ ٢٩-١٠-٢٠١١ واثر صدور قرار مجلس شورى الدولة بابطال مشروع مرسوم تصحيح الأجور طالب الاتحاد الوطني للنقابات وزير العمل شربل نحاس بإعادة فتح الحوار من خلال لجنة المؤشر من اجل تصحيح ما كان قد فُرض على العمال من خلال قرار مجلس الوزراء وتحالف أصحاب العمل وترك الساحة أمامهم من خلال تراجع من كان يفترض به الدفاع عن حقوق العمال والطبقة العاملة في لبنان. كما طالبه بضم الاتحادات التي كانت قد اعترضت على قرار مجلس الوزراء الى لجنة المؤشر وفتح النقاش بإعادة تصحيح الأجور ومشروع التغطية الصحية الشاملة على ان يتم التوصل الى حل من خلال اللجنة خلال مدة لا تتجاوز ١٠ أيام من اجل إصدار قرار لجنة المؤشر وإعادة إقرار تصحيح الأجور مع كل الملحقات في مجلس الوزراء وأخذ قرار مجلس الشورى في الاعتبار بمندرجاته كافة

الحركة النقابية، بين مطرقة الحكومة والصناعيين وسندان المقتنصين..

شهد رفع الحد الأدنى للأجرالاخير، نزاعا بين مكوّنات الحركة النقابية نفسها، خرج إلى العلن على شكل تهديدات وخطابات ومواقف كيدية، ينم بمجمله عن تدني بمستوى الخطاب النقابي، ممّن يفترض بهم التعالي والتماسك حفاظا على ما تبقى من حراك نقابي وطني.

لا يشك عاقل بأهمية المطلب المحق والضروري لهيئة التنسيق النقابية، وما رفعُه والمطالبة به، إلا دليل على أن الحكومات السابقة والحالية، لم تعط أولوية بعد، للتعليم الرسمي الثانوي والجامعي، وللمدرسة الرسمية بشكل عام، والذي يمثلهم الأستاذ الرسمي، الذي إن لم يُنصف بحقه الطبيعي، لن ينصف التعليم في لبنان.كما أنه لا يشك عاقل، أن المطالب المرفوعة من قبل الاتحاد العمالي العام، لها صفة القدسية، وتمثل الشريحة الأكبر من اللبنانيين المسحوقين، بفعل الإهمال الحكومي السابق والحالي، وبفعل الجشع والاستبداد الذي يمثله بعض تجار المال في لبنان.رفع الاتحاد العمالي سقف مطالبه (المتواضعة)، حتى كأنه لامس محرمات السلطة السياسية والمالية في لبنان، كما فعلت هيئة التنسيق النقابية، مع فارق أن مطلب هيئة التنسيق متعلق بالحكومة، أما مطالب الاتحاد فمتعلقة بالحكومة والهيئات الصناعية والتجارية معا، استطاعت الحكومة الالتفاف، بالضغط وبالتهويل، وأن تمسخ المطلبين معا، ولأن الفارق بين المطالب واضح، كما هو بين الجهتين الممثلتين أيضا واضح، استعجل الاتحاد العمالي الموافقة على مشروع الأجور المسخ الذي قدمته الحكومة، لأنه يلبي جزء من الطموح العمالي لذوي الحد الأدنى، على قاعدة (خذ وطالب)، وهذا أمر معتمد في كل المسيرة النقابية المحلية والعالمية، وقد مارسه الكثير ممن اعترضوا على أداء الاتحاد العمالي العام، منذ انطلاقة الحراك النقابي في لبنان.

تستطيع هيئة التنسيق النقابية، الاعتصام وإقفال الجامعات والمدارس، وهذه نقطة ضعف داخلية تسجل لصالحها، ولا يستطيع الاتحاد العمالي أن يهدد بإقفال البلد والتظاهر، ولا يستغل هذا التحرك من أطراف محلية لها حسابات سياسية وخارجية، لتصفية حسابات محلية، وهذا ما عرضه وزير الداخلية في جلسة مجلس الوزراء، عندما كشف عن تحضيرات في الشوارع لنشر الفوضى، إذا صحّت؟لا تستطيع الحكومة ممارسة الترهيب والضغط على المعلمين، لأن ملعبهم ضيق، لكنها تستطيع أن تمارسه على الاتحاد العمالي لأن ملعبهم على مساحة الوطن، وهو نفس ملعب الحكومة ونقطة ضعفهما.

لكن الملفت أن القوى السياسية الداعمة لكلا الحركتين النقابيتين، دفعت باتجاه موافقة الاتحاد على مشروع الحكومة، ولم تدفع باتجاه موافقة هيئة التنسيق على الأربع درجات، لأسباب ستبقى مجهولة؟!والملفت أن وزارة العمل، ووزيرها تحديدا، تعاطى مع الخلاف بينه وبين الاتحاد العمالي، على قبول الأخير بمشروع الحكومة، بعقلية فيها شيء من الاستبداد، كذلك حين انسحب الاتحاد من لجنة المؤشر، ومحاولة الوزير ضم هيئة التنسيق إليها، بغض النظر عن صحتها أو عدمه. كما أن المشروع الصحي الذي قدمه معاليه جدير بالتقدير والدراسة،ولكن إذا حصل شيء من النقاش والاستفهام حوله، نظراً لدقة ما يحمله من مضمون وما يعكسه من تداعيات، ويحتاجه من مشاورات بين القوى النقابية وعلى رأسها الاتحاد العمالي العام والقوى السياسية الممثلة في الحكومة، تستنفر دوائر الإعلام الملحقة، لشن حملة عنيفة على الاتحاد العمالي والقوى النقابية الممثلة فيه، بنفس العقلية الاستبدادية.ما نأمله أن يترفع الحراك النقابي للنخب العمالية والتعليمية، عن أسلوب الشماتة والنكد، وأن يكون لمعاليه الدور الريادي الحاضن للجميع، والمبلسم للجراحات النقابية، وكذلك أن يرسم حدودا أخلاقية لبعض المستشارين الإعلاميين لمصلحة العامل والعمال والحراك النقابي، ولديه من السمعة والأهلية ما يؤهله.ويبقى أنه على الحكومة أن تلتفت بجد وبصدق إلى الواقع الاجتماعي والصناعي وتوائم بينهما، كما أن العمال والأساتذة بحاجة إلى حياة لائقة وكريمة، الصناعة أيضاً بحاجة إلى رعاية وتطوير وتشجيع عبر تخفيف الأعباء المختلفة.

(كلنا على متن مركب واحد والتشاور والتنسيق خير من التفتيت)

كيف جرت أعمال لجنة المؤشر التي شكلت ودعيت لدراسة نسب غلاء المعيشة في لبنان وتقديم اقتراحات نسب تصحيح الأجور؟؟

بعد طول تسويف ونقاشات ، شكلت لجنة المؤشر ، ودعيت للاجتماع ، فهل التزمت مهمتها ، وانجزت وظيفتها ، أم سارت باتجاهات ، واتجاهات ، فضاعت ، وضيعت حقوق العمال في فرصة الحصول على حقهم المستحق ، وكانوا على استعداد للسير الى مشاريع اقتصادية واجتماعية أخرى لطالما طلبوها دهرا فما كان عليهم لو أنها اردفت شهر ؟! الى أين ذهبت لجنة المؤشر في نقاشاتها وجداول أعمالها في الوقت الضيق لها ؟ والى أين وصلت ؟ لنر معا :

الجمعة ٣٠-٩-٢٠١١انعقدت الاجتماع الأول للجنة مؤشر غلاء المعيشة برئاسة وزير العمل شربل نحاس في مقر الوزارة ، ونجح ممثلو العمال في هذا الاجتماع الذي استمر حوالى ساعتين ونصف الساعة في انتزاع إجماع كل الأطراف على مبدأ تصحيح الأجور وأولويته. ومفاد ذلك أن الخلاف سيتركز من الآن فصاعداً حول حجم التصحيح المنشود، والفترة اللازمة لوضعه في التنفيذ، مع رجحان كفة إدراجه ضمن موازنة ٢٠١٢. الاجتماع أفضى إلى تأليف ثلاث لجان فرعية الأولى تعنى بمسألة المؤشر، الثانية تعنى بسياسة الأجور والتشغيل، والثالثة تعنى بالسياسات العامة للدولة والتنافسية والإنتاجية الاقتصادية ككل. وهذه اللجان سوف تجتمع تباعاً على مدة ثلاثة أيام ثم تعود اللجنة الأصلية للاجتماع في نهاية الأسبوع لاستخلاص النتائج. وإذا لم تكن هذه الجلسة هي الأخيرة، ربما يكون هناك جلسة ثانية ونهائية للصعود الى مجلس الوزراء باقتراحات واضحة ومتكاملة.

الاثنين ٣-١٠-٢٠١١ اعتبر النقابي مارون الخولي أن «ما جرى في اجتماع لجنة المؤشر الجمعة الماضية من تأليف لثلاث لجان هو خارج عن مهام اللجنة المكلفة حصرا بدراسة تطور الأسعار وأسباب ارتفاعها، ورصد قضية الغلاء وإعداد مؤشر دوري لتقلبات الاسعار، ودرس الارقام القياسية لغلاء المعيشة، ودرس سياسة الاجور وتقديم المقترحات والتوصيات الآيلة الى مكافحة الغلاء والحد من ارتفاع الاسعار": ولفت الخولي الى ان "المكان المناسب لتأليف هذه اللجان كلجنة سياسة الاجور والتشغيل واللجنة الثالثة التي تعنى بالسياسات العامة للدولة التنافسية والإنتاجية للاقتصاد هو المجلس الاقتصادي الاجتماعي". وأكد" تمسك العمال بمهام لجنة المؤشر حسب ما نص عليه المرسوم ٤٢٠٦ الصادر في ٨ آب ١٩٨١ خوفا من انحرافها الى مسائل غير اختصاصها مما يفسح المجال امام اجتهادات تؤول ضد مصلحة العمال في تحديد عناصر الحد الادنى للاجر، وخصوصا ان رغبة الهيئات الاقتصادية في إلغاء عمل ومهام هذه اللجنة او تحريفه واضح «.

الاثنين ٣-١٠-٢٠١١نقلت صحيفة الأخبار عن وزير العمل شربل نحاس أن «التوجه هو لتغيير النمط الاقتصادي من جذوره»، وقال إن مشاركة التيار الوطني الحر في الحكومة كانت على أساس تعديل وتصحيح النمط الاقتصادي بمكوناته الضريبية والإنفاقية، وهذه الأعمال يجب إدراجها في متن الموازنة.

الاثنين ٣-١٠-٢٠١١ عقدت لجنة الخبراء الاقتصاديين المنبثقة عن لجنة المؤشر، اجتماعا برئاسة وزير العمل شربل نحاس استمر ساعتين ونصف الساعة. وأشار نحاس الى ان البحث تناول موضوع الاسعار، وتم التوافق على ان تستقبل ادارة الاحصاء المركزي فريق عمل مؤسسة البحوث والاستشارات لتزويد لجنة المؤشر بصورة متكاملة عن تطور الاسعار، على ان تستكمل الاجتماعات في وزارة العمل بعد ظهر اليوم برئاسة نحاس الذي أعرب عن أمله في الوصول الى تفاهم مع العمال قبل الاضراب المحدد في ١٢ تشرين الأول ، وقال رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن لـ«السفير» إن «الهدف الأساس من اجتماع لجنة الخبراء الاقتصاديين ، إجراء جوجلة عامة وتبادل وجهات النظر حول مختلف الطروحات والاقتراحات المقدمة من كل طرف من الأطراف الموجودة، توصلاً إلى تصور مشترك لمعدل التضخم وللمدة الزمنية الداخلة في عملية الاحتساب. فأصحاب العمل وممثلو الهيئات الاقتصادية يصرون على أن تكون سنة الأساس والانطلاق ٢٠٠٨، في حين أننا كممثلين للعمال نصر على أن ما حصل عام ٢٠٠٨ لا يعدو كونه «مكرمة» وليس تصحيحاً حقيقياً للأجور. ما يقتضي الانطلاق من عام ١٩٩٦ وهو تاريخ آخر تصحيح فعلي للأجور» و عن الرقم المطروح من قبل الاتحاد العمالي، يؤكد غصن أن معدل التضخم التراكمي منذ عام ١٩٩٦ حتى اليوم بلغ ١٢٢ في المئة. وهو رقم سيحاول أصحاب العمل التحايل عليه والإقلال منه قدر المستطاع. فكل نسبة بالنازل للعامل، تنعكس ربحاً صافياً في ميزانية أصحاب العمل. يضيف غصن «إن الهيئات تتلطى خلف أرقام الإحصاء المركزي المسجلة منذ العام ٢٠٠٨ بحجة أنها رسمية. ما يعني أن التصحيح المرجو سيحصل بناء على نسبة تضخم لا تتخطى الـ٢٥ في المئة منذ ٢٠٠٨. وهو أمر غير مقبول ولن نرضى به بأي حال من الأحوال» .

الثلاثاء ٤-١٠-٢٠١١ عقدت لجنة سياسة الأجور الفرعية المنبثقة عن لجنة المؤشر اجتماعا برئاسة وزير العمل شربل نحاس بحثت خلاله في سياسة الاجور. وعرض الوزير نحاس لمشروعه حول فرض رسوم على تشغيل العمال الاجانب وفرض ضرائب على الارباح العقارية لتمويل مشروعه الذي يتعلق بالضمان الشامل

لكل اللبنانيين. وفي حين تمسكت الهيئات بأرقام الاحصاء المركزي عن نسب التضخم والاسعار لزيادة الحد الادنى، رفض «العمالي» هذا الطرح، منطلقا من اعتباره ان الاحصاء المركزي حديث الولادة في ما يتعلق بتحديد نسب التضخم التراكمي. كذلك استمهلت الهيئات المجتمعين نحو اسبوعين لاجراء درس معمق عن سياسة الاجور، ولكن الاتحاد اصر ان يحسم ملف الاجور قبل اضرابهم المقرر في ١٢ الجاري. وخلص الاجتماع الى طلب الهيئات الرجوع الى مرجعياتها لاطلاعها على اجواء الاجتماع واوضح وزير العمل شربل نحاس انه جرى درس موضوع المداخيل بما فيها الاجور والحد الادنى منذ منتصف التسعينيات وحتى تاريخه وانعكاس رفع الاجور على القدرة الشرائية لافتاً الى ان البحث تناول كذلك تطور الاجور بالنسبة لتأثرها بأوضاع العمالة الاجنبية والبطالة.

الاربعاء ٥-١٠-٢٠١١ عقدت لجنة السياسات العامة والتقديمات الاجتماعية والإنتاجية المنبثقة عن لجنة المؤشر اجتماعا لها برئاسة وزير العمل شربل نحاس . وقد تداول الحضور بالسياسات العامة المواكبة لإعادة النظر بالأجور، لا سيما على صعيد السياسات الضريبية والتقديمات الاجتماعية بحيث يتم تعزيز القطاعات المنتجة بمجملها لمصلحة العاملين فيها وأصحاب الرساميل الموظفة فيها بعد ان «تورمت» المداخيل الريعية فيها وباتت تضغط على الحياة الاقتصادية برمتها. وتم التأكيد على عقد اجتماع لجنة المؤشر الأساسية عند الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم ٦-١٠-٢٠١١ على أن تتقدم الهيئات الممثلة لأصحاب العمل والاتحاد العمالي العام بمقترحات محددة حول: ١ – الأجور. ٢ – الأجراءت الضريبية ٣ – التقديمات الاجتماعية. ٤ – شروط عمل الأجانب. وأكد غصن في الاجتماع أن الاتحاد العمالي العام حسم قراره بشمولية التصحيح لكامل الاجر تعويضا لما خسرته الاجور من قيمتها الشرائية. وطالب بحماية اليد العاملة الوطنية عبر زيادة رسوم اجازة العمل بما يوازي ٣ اضعاف الحد الادنى للاجور للفئتين الرابعة والثالثة و٥ أضعاف الحد الادنى للفئتين الاولى والثانية، والغاء اتفاق العمل غير المبرم مع مصر والمتعلق بالاعفاءات من الرسوم على اجازة العمل والاقامة. بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ قرر الاتحاد العمالي العام سحب ممثليه في لجنة مؤشر الغلاء ومقاطعة اجتماعاتها، اعتراضاً على سلسلة الضرائب التي يتضمنها مشروع موازنة ٢٠١٢. الذي اعلنه وزير المال محمد الصفدي واعتبر رئيس الاتحاد أن الحوار لم يعد مجدياً

بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ أكّد الوزير شربل نحاس في اتصال أن لجنة المؤشر ستجتمع غدا الجمعة ٧-١٠-٢٠١١ في الوزارة في الموعد المحدد، وانها ستتخذ قراراً مبنياً على المناقشات التي حصلت على مدى خمسة أيام في ما يتعلق بتصحيح الأجور معرباً عن أمله في الوصول الى حل لموضوع الاضراب .

بتاريخ ٧-١٠-٢٠١١ اجتمعت لجنة مؤشر غلاء المعيشة في غياب ممثلي الاتحاد العمالي. وشدد وزير العمل شربل نحاس اثر الاجتماع « أنه خلال المناقشات بين النقابات وأصحاب العمل تبين أن كلاهما لم يلتزما بما أقرّ، لافتاً الى أنه يصرّ «على السير بهذه الخطة وهذه ستكون توصية لجنة المؤشر الى مجلس الوزراء :

أولا، ضم تعويضات النقل والتعليم الى الأجر الأساسي).يرتفع الحد الأدنى من ٥٠٠ ألف إلى ٧٥٠ ألفا.)

ثانيا، رفع الأجور بعد عملية الضم بنسبة ٢٠ في المئة مع حد أقصى للزيادة قدره مليون ونصف مليون ليرة).يرتفع الحد الأدنى من ٧٥٠ ألفا الى ٩٠٠ ألف.(

ثالثا، تأمين التغطية الصحية الشاملة لّلبنانيين المقيمين ممولة من الموازنة، مع وضع ضرائب جديدة على المداخيل الريعية. (يستفيد كل الناس وليس فقط الأجراء حتى سن ٦٤ سنة كما هو الوضع اليوم.)

رابعا، في موازاة تأمين التغطية الصحية الشاملة، إلغاء اشتراكات المرض والأمومة وزيادة الأجور بالقدر ذاته، أي بنسبة ٩ في المئة. (يرتفع الحد الأدنى من ٩٠٠ ألف إلى ٩٨١ ألفاً.(

خامسا، تصويب شروط عمل الاجانب في لبنان.

سادسا، وضع حوافز تعاقدية لفرص العمل الجديدة التي تؤمنها المؤسسات للشباب الباحثين عن أول فرصة عمل.

صدر قانون دعم النقل العمومي في الجريدة الرسمية ، والدفع للسائقين اعتبارا من أول تشرين الثاني ٢٠١١

بتاريخ ١٣-١٠-٢٠١١ صدر في الجريدة الرسمية ، القانون الرقم ١٨٢ المتعلق بـ«الإجازة للحكومة دعم النقل العمومي»، وقبض السائقين مبلغاً «يوازي ثمن اثنتي عشرة صفيحة ونصف الصفيحة من البنزين أو المازوت شهريا».

وجاء في الجريدة الرسمية العدد ٤٧، «أن القانون ينفذ وفقا للآلية التي سبق أن جرى التوافق عليها بين وزارة المالية ووزارة الأشغال العامة والنقل، موضوع التعميم الصادر عن وزير المالية تحت الرقم ١٤٠٩/ص١، تاريخ ٢٠١١/٦/١». ويجيز القانون للحكومة، «ولمدة ثلاثة أشهر تسري اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون،(١٣ تشرين الأول) بدعم النقل العمومي»، مفيدا أن المستفيدين هم كل الحائزين «ترخيصاً لمزاولة النقل العمومي، ويستخدم فعليا وحاليا مركبة مرخصاً لها القيام بأعمال تتناول نقل الأشخاص والبضائع». وأشار «القانون» إلى أن الدعم يتوقف إذا وصل ثمن صفيحة البنزين إلى خمسة وعشرين ألف ليرة وما دون، أو صفيحة المازوت إلى عشرين ألف ليرة وما دون، ويسدد بدل الدعم شهريا ومسبقا في بداية كل شهر من الأشهر الثلاثة، على أن يحتسب على أساس السعر الوسطي خلال الشهر الذي يسبق الشهر الذي تسدد خلاله قيمة الدعم.

بتاريخ ١٩-١٠-٢٠١١ طالب رئيس اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية في لبنان عبد الأمير نجدي، في تصريح له « المسؤولين في وزارة المال بدفع المستحقات للسائقين (دعم المحروقات) بعدما صدر القانون ١٨٢ في الجريدة الرسمية.

بتاريخ ٢٠-١٠-٢٠١١ وجه وزير المال محمد الصفدي ، كتابا إلى «مديرية الخزينة» للبدء فورا بدفع الردّيات للسائقين العمومين، وذلك وفق الآلية التي وضعتها وزيرة المال السابقة ريّا الحسن.

ولا تزال دوائر الوزارة في المناطق كافة، تتسلّم طلبات الدعم التي تردها من مالكي اللوحات العمومية ومستأجريها، وتسجيل هذه الطلبات، تمهيدا للمباشرة بالدفع.

بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١ أوضح رئيس اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية في لبنان عبد الأمير نجدة ورئيس النقابة العامة للسائقين العموميين مروان فياض لـ«السفير»، عدم وجود مشاكل أو عراقيل تواجه السائقين أثناء تقديمهم الطلبات، وأكدا «أن السائقين العموميين كافة، بدءا من الشهر المقبل،(تشرين الثاني) بإمكانهم التوجه إلى دوائر الوزارة وفق الرقم المعطى لهم لقبض الردّيات»، متوقعين أن يبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من الدعم حوالى ٥٥ ألف سائق عمومي من شاحنات وصهاريج وحافلات وسيارات سياحية. وأشارا إلى «أن تعبئة السائقين استمارة «طلب الحصول على دعم المحروقات في مركبات النقل العام للركاب» عبر الدوائر الحكومية التابعة لوزارة المالية في المناطق، تسير طبيعيا، وبلغ عددهم لغاية الآن أكثر من ٣٠ ألف سائق

وفد الإتحاد العمالي العام يزور دمشق:
نثق بقدرة الشعب السوري على تجاوز الأزمة.. والسوريون ملتفون حول قيادتهم

أكد وفد الاتحاد العمالي العام في لبنان وقوفه إلى جانب سورية ضد ما تتعرض له من حملات سياسية وضغوط إقتصادية تستهدف النيل من قرارها الوطني المستقل ووحدتها الوطنية. وإستنكر الوفد خلال لقائه عضو القيادة القطرية لحزب «البعث» العربي الإشتراكي رئيس مكتب العمال والفلاحين القطري أسامة عدي الحملة الإعلامية المضللة التي تعمل ضمن منظومة عالمية تسعى لكسر إرادة سورية ومواقفها الوطنية الداعمة للمقاومة والقضايا العربية المشروعة، منددا بمحاولات بث الفوضى وأعمال التخريب والقتل وزعزعة الأمن والاستقرار. وإعتبر الوفد أن زيارته تنطلق من علاقة سورية التاريخية بلبنان جغرافياً وسياسياً وإجتماعياً، وتأكيداً جديداً على الوفاء لمواقف سورية القومية تجاه الأزمات التي عصفت بلبنان أولاً وبالوطن العربي ثانياً، لافتاً إلى أن ما تتعرّض له سورية اليوم جزء من إستهداف المنطقة العربية برمتها وإقصاء النبض المقاوم للمشاريع الإستعمارية المدعومة من الأمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

بدوره، قال غسان غصن رئيس الإتحاد العمالي العام في لبنان إن الإتحاد على يقين بقدرة الشعب السوري على تجاوز الأزمة وتخطيها والسير بخطى ثابتة لبناء مستقبل سورية الحديثة، نظرا لخصوصية السوريين وأصالتهم والتفافهم حول قيادتهم، مشيراً إلى أن محاولات النيل من سورية ومواقفها مستمرة لأنها ملتزمة بخطها العروبي القومي المدافع عن كرامة الأمة العربية وخيراتها، داعياً إلى إنتهاج الحوار الوطني كأسلوب حضاري وحيد قادر على توحيد الأفكار والرؤى للخروج من الأزمة. من جهته، أكد عدي أن الشعب السوري بوعيه وحكمته أثبت للعالم أنه قادر على تجاوز الأزمة وإحباط مخططات التدخل الخارجي في شؤون سورية الداخلية، مشيراً إلى أن هذه المؤامرة التي تشارك فيها قوى عالمية وإقليمية ومحلية مدعومة بأدوات إعلامية وضغوط سياسية إقتصادية تستهدف مصادرة القرار الوطني المستقل وحرف سورية عن مسارها النضالي المتمثل في التصدي للمخططات الإستعمارية التي تستهدف المنطقة العربية ومقدراتها. وقال عدي إن سورية تجاوزت المرحلة الأصعب للأزمة وأن الضغط الأميركي والغربي والعقوبات الإقتصادية المتواصلة دليل إفلاس وفشل في تمرير مخططات التآمر أو كسر إرادة الشعب السوري، لافتاً إلى أن سورية لديها وفرة في السلع الغذائية وهي قادرة على تجاوز الأزمة كما تجاوزت غيرها من خلال تماسك الشعب السوري وإتباع سياسة الاعتماد على الذات. وأوضح أن ما تقوم به المجموعات الإرهابية المسلّحة في بعض المناطق من إستهداف للمواطنين والجيش وقوى الأمن وتخريب للممتلكات العامة والخاصة يتنافى مع المطالب الشعبية والإصلاحية التي قابلتها الدولة ببرنامج إصلاحي كبير من شأنه بناء سورية قوية وحديثة، منوهاً بالموقف العمالي اللبناني تجاه ما يحدث في سورية، وداعياً عمال البلدين إلى تنسيق الجهود والمواقف في المحافل العربية والعالمية لما فيه مصلحة البلدين والأمة العربية. كما إلتقى وفد الإتحاد العمالي العام اللبناني بأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في سورية وعبّر عن وقوف طبقة العمال في لبنان إلى جانب أشقائهم في سورية. وقال رئيس إتحاد نقابات العمال في سورية محمد شعبان عزوز إن زيارة الوفد الشقيق تعبير صادق عن أصالة الشعب اللبناني وتضامنه مع سورية صوناً لإستقلالية القرارات الوطنية وتمسكاً بثوابت الماضي والمستقبل والمصير المشترك، مؤكداً أن ما تتعرّض له سورية لن يثني العمال عن مواصلة العمل والإنتاج والدفاع عن الوطن ومنشآته الاقتصادية دعماً وتعزيزاً لعملية الإصلاح التي يقودها الرئيس الأسد. وأوضح عزوز أن السنوات العشر الماضية شهدت حركة إصلاحية في المجالات كافة حيث صدرت العديد من القرارات التي أسهمت بإنعاش الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما كان لرزمة القوانين والمراسيم التي أعلنت عنها القيادة السورية كبير الأثر في نفوس المواطنين كقانون الأحزاب والانتخابات والإدارة المحلية والإعلام معتبرا أن المطلوب من سورية اليوم ليس تطبيق الإصلاحات بل املاءات تستهدف قرارها الوطني ومساراتها العربية والقومية

إتحاد الوفاء يحيي اليوم الدولي للعمل

في اطار فعاليات اليوم الدولي للعمل ، نظم اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان والمكتب الإقليمي للاتحاد العالمي للنقابات لقاء نقابياً في مركز الاتحاد العمالي العام، بعنوان «ضمان اجتماعي للجميع أم تغطية صحية شاملة؟»، برعاية وزير العمل شربل نحاس.

حضر اللقاء رئيس وأعضاء هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد وعدد من رؤساء الاتحادات النقابية وأركان وزارة العمل ومسؤولي المكاتب العمالية في الأحزاب ومنظمة العمل الدولية ونقابيين، إلى جانب أعضاء من مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وقدم نحاس شرحاً مسهباً عن تطور بنية سوق العمل في لبنان منذ الستينيات والتراجع الكبير الذي طرأ عليها وانعكاساته على قوة العمل وما يحيط بها من معطيات.

كما عرض نحاس لمفهوم الأجر، مشدداً على الجانب المتعلق بالأجر الاجتماعي مقابل الأجر النقدي، منطلقاً من هذا المفهوم لتوضيح مشروعه ورؤيته لنظام التغطية الصحية الشاملة للبنانيين.

وأشار إلى أن نسبة الأجراء المضمونين من القوى العاملة في لبنان في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا تتجاوز الخمسة عشر في المئة وحوالى عشرة في المئة تغطيهم هيئات ضامنة أخرى مثل تعاونيات الموظفين وقوى الأمن الداخلي ... فيما حوالى ثلاثة أرباع اللبنانيين يعيشون من دون ضمانات صحية.

وأكد خطورة أن يحرم العامل المضمون بعد التقاعد من أي تغطية صحية، فيما يكون في هذا العمر المتقدم أحوج ما يمكن لتلك الرعاية التي قد يدفع كامل تعويضاته لدى حصول أي طارئ صحي، خصوصا أن المواطن اللبناني والعامل يدفع الضرائب مرتين، مرة تحت اسم رسوم وضرائب ومرة تحت اسم اشتراكات.

كما طرح نحاس جملة من الأسئلة التي تتعلق بضرورة أن تكون الدولة وحدها مسؤولة عن صحة المواطن وحقه في العمل والسكن والتعليم والنقل

متمنيا أن تبقى "همة اللبنانيين مستمرة في كل الاستحقاقات الوطنية
طباجة : اليوم الاعلامي للتصويت لمغارة جعيتا"، يؤكد شعور اللبنانيين بالمسؤولية الوطنية

نوه نائب رئيس الاتحاد اللبناني للسياحة علي طباجة في تصريح "بالحماس غير المسبوق الذي أبداه اللبنانيون في مهرجان اليوم الاعلامي للتصويت لمغارة جعيتا"، ورأى فيه "يوما وطنيا بامتياز يؤكد شعور اللبنانيين بالمسؤولية أمام الاستحقاقات الوطنية الكبيرة".وأشاد ب"الدعم الذي قدمته وزارات السياحة والاعلام والداخلية والبلديات لانجاح عملية التصويت في هذا اليوم الطويل"، متمنيا أن تبقى "همة اللبنانيين وحماسهم واندفاعهم عملية مستدامة ومستمرة في كل الاستحقاقات الوطنية والسياحية والتراثية التي تخدم لبنان وشعبه وبمنأى عن الصراعات والسجالات التي لا طائل منها".ودعا إلى "أخذ العبرة من هذا اليوم الذي شارك فيه معظم اللبنانيين وتوظيفها في حل الكثير من المشكلات الخلافية".

... ويعلن تأييده التزام المؤسسات السياحية المعايير العالمية للسلامة الغذائية

في بيان أصدره بتاريخ ٨-١٠-٢٠١١ اعلن نائب رئيس الاتحاد اللبناني للسياحة رئيس نقابة اصحاب المطاعم والملاهي والمؤسسات السياحية في الجنوب علي طباجة، تأييده موقف نقابة اصحاب المطاعم والملاهي حيال «التزام المؤسسات السياحية والمطاعم والمقاهي الشروط والمعايير التي توفر السلامة الغذائية المتعارف عليها عالميا».

أخبار نقابية متفرقة..

بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ زار رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، ، المؤسسة العامة للاسكان، وعقد لقاء مع رئيس مجلس إدارتها بالإنابة عبد الله حيدر ومديرها العام بالإنابة محمد يونس، ونقل غصن ما سماه «شكوى المقترضين من العمال وباقي المواطنين طالبي القروض السكنية من كلفة التأمينات على القروض السكنية في مجالات الحياة والحريق». وتم خلال اللقاء البحث وبالتفصيل «في الجهود التي بذلت للتخفيف من كلفة هذه القروض .

بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ انتقد امين عام جبهة التحرر العمالي عصمت عبد الصمد في بيان «مشروع موازنة عام ٢٠١٢ لوزير المالية لخلوه من أي اعتمادات لتقديمات اجتماعية ولا لتصحيح الاجور، بل انه يحمل ضرائب جديدة اهمها زيادة الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب المباشرة. ان الاستمرار في هذا النهج في مقاربة المطالب المعيشية والحياتية للشعب اللبناني يهدد فعلا السلم الاهلي والامن الاجتماعي

بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ واصل عمال ومستخدمو «مؤسسة مياه البقاع» إضرابهم المفتوح ، مطالبين وزراء ونواب البقاع أن يعطوا الاهتمام اللازم للمؤسسة، مع مناشدة وزير الطاقة والمياه باسيل «وقف الاستهتار بحقوق العمال»، معلنين « التوقف عن العمل حتى تحقيق المطالب، ودفع جميع المستحقات المالية المتراكمة».

بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ قال رئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان جورج الحاج، في جمعية عمومية عقدتها نقابة موظفي المصارف في البقاع، في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة، «أن العقد الجماعي المنوي تجديده وتوقيعه متعثر حالياً بفعل الرفض المطلق من جمعية المصارف لتلبية مطالب الموظفين في العقد الجديد». غير أنّه أشار إلى أنّ «المفاوضات لا تزال جارية، لكن لا يوجد ما يبشر بتقدم إيجابي».

بتاريخ ٦-١٠-٢٠١١ صدر عن لجنة العمال المياومين في مؤسسة كهرباء لبنان، بيان افاد ان وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، اشار اثر لقاء انه «سيتم ضم العمال المياومين الى الشركات الخاصة التي لها كامل الحرية والحق باتخاذ قرار بقائهم أو صرفهم بعد ثلاثة أشهر، وسيتم اجراء مباراة مفتوحة للفئة الثالثة على أن يعطى جباة الاكراء والعمال المياومين نسبة ١٥ ٪ علامة ترجيح»، واشار البيان الى «ان باسيل لفت الى انه سيتم ادخال ٤٠٠ عامل متعهد الى ملاك مؤسسة كهرباء لبنان عبر المباراة المحصورة، وذلك دون مراعاة لأي من الأمور التالية الشهادة – السن والأقدمية».

بتاريخ ٧-١٠-٢٠١١ طالب المجلس التنفيذي لنقابة فنيي وتقنيي كهرباء وميكانيك السيارات في لبنان، في بيان بعدم التجديد لشركة «فال» المكلفة بالمعاينة الميكانيكية لعدم قدرتها على إتمام مهامها بما يلبي إدارة هذا القطاع والاعتماد على المعايير الدولية في المعاينة المكانيكية..

بتاريخ ٨-١٠-٢٠١١أكد المجلس التنفيذي لنقابة سائقي سيارات نقل النفايات في لبنان ، انه بصدد تقديم شكوى عاجلة امام المحاكم القضائية لحماية العاملين صحيا. ورفض المجلس أي زيادة على الضرائب، وطالب الحكومة باعتماد سياسة اقتصادية تبدأ بزيادة الاجور.

بتاريخ ١٣-١٠-٢٠١١ نفذ موظفو مكتب الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي في الشمال والجنوب اعتصاما ملتزمين الإضراب التحذيري الذي دعا اليه مجلس نقابتهم، احتجاجا على سياسات مجلس إدارة الصندوق بعد إقدامه منذ أيام على تخفيض نسبة الزيادة السنوية على رواتب المستخدمين.

بتاريخ ٢١-١٠-٢٠١١ أكدت نقابة العمال الزراعيين في لبنان، في بيان ، ان «القدرة الشرائية للمواطنين عموما وللعمال خصوصا دون المستوى المطلوب، لا بل هي تحت خط الفقر بالنسبة للعمال»، ورأت ان الحل المقترح هو: «تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خفض سعر صفيحة البنزين إلى سعر واقعي مقبول تستطيع الطبقة العاملة تحمله بخمسة وعشرين ألف ل.ل.، دعم القطاعات الإنتاجية، خفض الضرائب بما يسمح بتعزيز القدرة الشرائية الحالية للأجور، واعتماد السلم التصاعدي للضرائب المباشرة، تعزيز التقديمات الصحية والاجتماعية، وقف الهدر والفساد في معظم المؤسسات الإدارية للدولة

بتاريخ ٢١-١٠-٢٠١١ رأى رئيس نقابة مكاتب السوق حسين غندور ان شركة عدادات الوقوف قد اتخذت مركزا لها في مصلحة تسجيل السيارات والآليات في الدكوانة، وهي من القطاع الخاص، حيث منع القانون والأنظمة أخذ امكنة قطاع العام الى القطاع الخاص، وتوجه الى من تقع المسؤولية على عاتقه نتيجة هذا الإجراء بضرورة إبعاد هذه الشركات من داخل حرم مصلحة تسجيل السيارات الى خارجها، ومن اجل مقاضاتهم أمام القضاء .

"الاقتصاد" تحدّد شروط استفادة المزارعين الراغبين بزراعة القمح من الدعم

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس بلاغاً، بتاريخ ٢٦-١٠-٢٠١١ ، حمل الرقم ٦/ح ش، حدد بموجبه الشروط الواجب التقيد بها لاستفادة المزارعين الراغبين بزراعة القمح من الدعم، وفي ما يلي نص البلاغ:

إشارة إلى علاقات التعاون والتنسيق القائمة بين وزارتي الزراعة والاقتصاد والتجارة والى التفاهم بينهما في اجتماعهما المشترك الأخير بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٢ على تحديد تواريخ البدء باستلام طلبات البذار وتسليمه من قبل وزارة الزراعة واستلام طلبات زراعة وتسليم القمح والشعير من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، تحيط وزارة الاقتصاد والتجارة – المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري مزارعي القمح في لبنان، الراغبين بزراعة القمح للاستفادة من الدعم بضرورة التقيد بما يلي:

١- تقديم طلب زراعة القمح والشعير لموسم عام ٢٠١٢، ابتداء من ٢٠١١/١١/٢١ وحتى ٢٠١٢/٠٢/٢٠ على نموذج خاص تقدمه الإدارة مجانا على أن يرفق بالمستندات التالية:

أ – صورة عن الهوية، وفي حال عدم وجودها فإخراج قيد إفرادي وصورة عن إخراج قيد عائلي، لم يمض على صدورهما أكثر من ثلاثة أشهر.

ب – إفادة عقارية شاملة للعقار موضوع الزرع، لا يتجاوز تاريخ صدورها الثلاثة أشهر.

ج – بيان مساحة للعقارات غير المبينة مساحتها على الإفادة العقارية لا يتجاوز تاريخها الثلاثة أشهر.

د – علم وخبر للأراضي غير الممسوحة (خارج البندين ب وج) مع خريطة للعقار تبين حدوده ومساحته مصدقة من البلدية، وفي حال عدم وجودها فمن المختار.

ه – عقد إيجار زراعي لمن يزرع في غير ملكه.

و – هذا العقد منظم:

١ – عند كاتب العدل لكل عقار تفوق مساحته المزروعة ٧٥ دونما، أو عند إيجار مزارع واحد عدة عقارات تفوق مساحتها المزروعة مجتمعة ٧٥ دونما شرط أن تعود لمالك واحد.

٢- عند رئيس البلدية، أو المختار في القرى التي ليس فيها بلديات، وذلك للمساحات دون ٧٥ دونما.

ز- الأخذ في الاعتبار احترام الدورة الزراعية لسنة واحدة على الأقل.

على أن يذكر رئيس البلدية أو المختار بوضوح أن أصحاب العلاقة وقعوا أمامه بعد اطلاعه على هويتهم أو معرفته الشخصية بهم، وأن يلصق على هذا العقد طابع أميري بقيمة ألف ليرة لبنانية عن كل توقيع، و٣ بالألف من قيمة بدل الضمان النقدي المحدد بالعقد، وإذا لم يحدد هذا البدل نقديا فرسم طابع مقطوع بقيمة ٥ آلاف ليرة لبنانية.

٢- يقدم الطلب أثناء الدوام الرسمي وفي الأمكنة التالية:

– مصلحة الاقتصاد والتجارة في زحلة لمزارعي زحلة والبقاع الغربي.

– مركز وزارة الزراعة في بعلبك لمزارعي بعلبك – الهرمل.

– مصلحة الاقتصاد والتجارة في النبطية لمحافظتي الجنوب والنبطية.

– مصلحة الاقتصاد والتجارة في طرابلس لمحافظة الشمال.

٣- يقدم الطلب صاحب العلاقة مباشرة من دون أي وسيط مكلف آخر.

٤- عدم التجزئة: وتقديم أكثر من طلب وإن بأسماء أخرى ما زالت في عهدة مقدم الطلب.

٥- ضرورة التقيد التام بتقديم الطلب ضمن المهلة المحددة أعلاه، والتي لن تمدد إطلاقا، وذلك تحت طائلة رفض قبول الطلبات أياً تكن الذرائع، وذلك لكي تتمكن الإدارة من إجراء المسح اللازم في الوقت المناسب.

٦- يستفيد من دعم القمح المزارعون الذين سبق وقبلت الإدارة طلباتهم، ووافق عليها ديوان المحاسبة، وبالتالي لن يستفيد أي شخص لم يتقدم بطلبه خلال المدة المحددة لقبول الطلبات أو إجرائه تبديلا بالمعلومات بعد فترة السماح.

٧- سيقوم مهندسون ومساحون، بإجراء المسح ميدانيا للتأكد من أن القمح المزروع يعود فعلا للعقارات الواردة في الطلب وذلك بعد مقارنته بخرائط المساحة، وبالتالي لن يحجز أي اعتماد مالي. ولن يدفع إلا للعقارات المحددة بطلبات المزارعين التي جرى مسحها.

٨- يلاحق بجرم الغش ويحال أمام النيابة العامة كل من يحاول إعطاء معلومات خاطئة أو كاذبة يظهرها المسح خاصة لجهة العقارات غير المزروعة بالقمح أو بالشعير عملا بالقوانين المرعية الإجراء

الصحافة الأميركية تتساءل عن مصير الاحتجاجات «محتلو وول ستريت» غاضبون.. وإن لم يحرقوا أنفسهم

«هل هي حفلة عشاء أم ثورة؟»، يتساءل الكاتب في مجلة «نيويوركر» الأميركية هندريك هرتزبرغ بشأن «احتلال وول ستريت»، مستفيضاً في وصف حال المتظاهرين وسلوكهم، ليخلص في النهاية إلى مجموعة من الأسئلة يطرحها «بغض النظر عن طبيعة تلك الظاهرة».. ما سيكون مستقبلها؟ من يديرها؟ هل ستحتفظ بقدرتها على الإبهار أم أنها ستتلاشى؟ هل ستشعل النيران وتحقق مرادها أم أنها ستشتعل بنارها؟ هل ستصب في نهاية المطاف لمصلحة الديموقراطيين أم الجمهوريين؟ وفي النهاية، يطرح هرتزبرغ السؤال البديهي «ما معنى ذلك كلّه؟».

ومثله يقول هرتزبرغ إنه «من السابق لأوانه التكهن بخواتيم الأمور، إلا أن الأوان لم يفت للأمل.. فللوهلة الأولى، تبدو ساحة «زوكوتي بارك» وكأن الفوضى تعمّها، إلا أنها سرعان ما تظهر على حقيقتها بعد وقت قصير حيث جميع من فيها قد نظموا حياتهم على أحسن وجه، سواء أكانوا سيبيتون في المكان او سيغادرونه في وقت متأخر للعودة صباحاً، كما تنقسم الساحة إلى مراكز ومجموعات عمل، وهي تضمّ كذلك مركزاً طبياً ومكتبة ومطبخاً، كما توجد نقطة وحيدة حيث يتم توليد الكهرباء وهناك تتمركز وسائل الإعلام والناشطون الذين يستخدمون حواسيبهم».من جهة أخرى، يؤكد الكاتب في «نيويوركر» أن ما يفتقر إليه هؤلاء، على تنظيمهم، هو وجود أجندة تقليدية تضم لائحة من المطالب، ومجموعة من المطالب التشريعية، إلا أنه يرى أن هذا النقص هو جزء أساسي من الجاذبية..»صحيح أن احتلال وول ستريت هو مشروع سياسي، إلا انه كذلك صرخة من القلب قد يجدر إبقاؤها عفوية».

من جهتها، ترى كاتبة «احتلال وول ستريت والربيع العربي» آن ماري سلوتر في مجلة «أتلانتيك» أن الخطوط المشتركة التي تجمع الربيع العربي واحتجاجات وول ستريت تلعب دوراً أساسياً في التكهن بمستقبل هذه الأخيرة. تعلّق سلوتر بالقول «هناك العديد من الفروقات بين الظاهرتين إلا أن الجوهر نفسه: الاثنتان نابعتان من قهر الشعوب واضطهادها، حتى لو اختلفت أشكال الاضطهاد»، مضيفة «إذا زرت موقع «نحن الـ٩٩ في المئة» سترى بوعزيزيي الولايات المتحدة المظلومين، وإن لم يحرقوا أنفسهم، واحداً تلو الآخر من أبناء الطبقة الوسطى يدلون بشهادتهم عن الصعوبات المالية والاقتصادية والمعيشية التي يرزحون تحت وطأتها».

قد ينتقد البعض قائلاً بعدم جواز المقارنة بين شبان ونساء كانوا مستعدين للتعرض للقمع وإطلاق النار من أجل تغيير النظاموبين شبان يتظاهرون في ظروف أقل خطورة، وبالأحرى ممتعة في كثير من الأحيان، تقول الكاتبة الأميركية مؤكدة على وجهة نظرها بأن «ما يجمع الطرفين هو شعور عميق بالظلم، وأن السبيل الوحيد لتلبية مطالبهم يكون من خلال تغيير سياسي ذي مغزى».

وفيما يرى الكاتب في «واشنطن بوست» إيلي ساسلو أن الأوان قد حان للحركة التي بدأت من دون أهداف محددة كي تقرّر ما عليها فعله بما باتت تملكه من قوة داخليّة، تجزم شارلوت شاباس في «لوموند» الفرنسية أنه ليس باستطاعة أحد أن ينكر أن حركة الاحتجاج في «وول ستريت» خرجت عن سيطرة وسائل الإعلام الموالية وعن إدارة اوباما نفسه الذي اعترف، قبل أشهر على الانتخابات الرئاسيّة، أن التظاهرات تعبّر عن «الاستياء الذي يشعر به الأميركيون».وتستشهد شاباس عند طرحها السؤال حول مستقبل هذه الحركة، بما كتبته «شيكاغو تريبيون» عن أن «وسائل الإعلام الأميركيّة قد تلكأت فعلاً» في القيام بالتعبئة الإعلاميّة اللازمة، إلا أن التوسّع الذي شهدته حركات الاحتجاج في غضون الأسبوعين الماضيين قد فرض نفسه، فضلاً عن أن «تصريحات الرئيس هي خير دليل على أن هذه التجمعات قد تحوّلت تدريجياً إلى حركة سياسيّة».سؤال المرحلة إذاً «إلى ما سيؤول التحرك»؟ أميركا التي لم تستطع بلورة موقف واضح مما يجري فوق ساحات «وول ستريت» وساحات أخرى، ما زالت غارقة في حيرتها. وهي حيرة تجمع عليها كذلك الصحف الأميركية، التي يفرقها واقع أن بعضها يرى أن الاحتجاجات ظاهرة لا بدّ أن تؤتي ثمارها في أجل قريب فيما لا تتوانى أخرى عن توجيه الكثير من الانتقادات إلى «محتلي وول ستريت»، ليذهب البعض حدّ السخرية منهم كصحيفة «وول ستريت جورنال» التي هزئت من أولئك «الذين يكافحون ديناصورات الاقتصاد الأميركي ويحبون ستيف جوبز في الوقت عينه»، لافتة إلى أن الكثيرين من المتظاهرين اعتبروه «خسارة كبيرة عند نعيه على الموقع الإلكتروني للمتظاهرين

خلف الأرقام المذهلة لقمة اليورو: هل سيتكرر سيناريو الأزمة اليونانية؟

وسيم ابراهيم

حتى الآن لا شيء حاسما حول أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. خرج زعماء تكتل العملة الموحدة ولوحوا للأسواق بأرقام باهرة للوهلة الأولى، فاستجابت الأسواق بقفزات احتفالية. نقاشات ومفاوضات صعبة، مع ممثلي المصارف والقطاع الخاص، ويخرج زعماء اليورو وكأنهم حصلوا على زهرة الحل السحرية بعد رحلة مقارعة المارد والوحوش. كثرت التخمينات والاقتراحات قبل القمة وخلالها، وسادت الضوضاء بعدها، لدرجة أنه لم يعرف بدقة إن كان كل ما يعلن عنه ببهجة هو بالفعل ضمن حزمة الحل الشاملة التي أعلنوها. لكن النتيجة أن خبراء الاقتصاد يرجحون أن سيناريوهات الأزمة ستتكرر، لأن ما تم الاتفاق عليه «ليس كافيا». هذا ما قاله بول دو غراوا، استاذ الاقتصاد في جامعة لوفن البلجيكية وفي مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، لتلفزيون بلاده الذي استنفر لتغطية نتائج القمة على الأسواق. ما قاله دو غراوا سبق وصرح به العديد من علماء الاقتصاد، لكن الفارق أن الرجل تحدث وقرارات الحل الشامل لا تزال خارجة من الفرن. النقطة الأضعف فيها، كما يقول، هي قصة زيادة حجم صندوق الانقاذ إلى ألف مليار يورو. رقم باهر بالطبع، لكن الرجل، الذي عمل لدى صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، يفضل النظر إلى أرقام أخرى لا تقل إدهاشا. فالديون العامة الايطالية تبلغ حوالي ١٩٠٠ مليار يورو، ومع استمرار تدني قيمة السندات الايطالية، وما نتج عنه من زيادة الدين، فديون الدولة المهددة بانتقال عدوى الأزمة ستصل إلى ما يقارب ضعف حجم صندوق الانقاذ. بحسابات أكثر بساطة، يبلغ حجم الاقتصاد الاسباني حجم اقتصادات الدول الثلاث التي حصلت على خطة انقاذ، وهي اليونان وايرلندا والبرتغال. وحجم الاقتصاد الايطالي هو ضعف حجم الاقتصاد الاسباني. وبما أن صندوق الانقاذ يراد له الآن، بحسب حزمة الحل الأخيرة، أن يعمل بمثابة مؤسسة تأمين على الاقتصادات المهددة، فعليه أن يوفر ما يوازي حجم هذه الاقتصادات. بهذه الطريقة، يبدو مستحيلا أن يشكل صندوق الانقاذ ضمانة كافية للأسواق، مهما كان نطق رقم الألف مليار باعثا على الدهشة. طبعاً، زعماء اليورو، والخبراء الذين هيأوا حزمة الحل يعرفون ذلك. لهذا، وبالتوازي مع زيادة حجم الصندوق تم الاعلان أن البنك المركزي الأوروبي سيواصل شراء سندات اسبانيا وايطاليا من الأسواق عند الحاجة. هذا ما يعزز آلية ضمان الاقتصادات المهددة، وما ينتظر منه أن يحافظ على قيمة فائدة منخفضة لسندات الديون، وأن يحفز على شراء سندات الديون وجعلها رابحة من جديد. لكن، حزمة الحل لم تقرْ أن يؤدي البنك المركزي الأوروبي هذا الدور. هذا دور ترفضه ألمانيا جملة وتفصيلا، ولا تزال صرخة مستشارتها أنجيلا ميركل عالقة في الأذهان وهي تقول أن البنك المركزي الأوروبي لم يؤسس ليلعب هذا الدور. لم يؤسس لشراء سندات الدول الأعضاء. وميركل تقول أن لعب دور كهذا يقتضي تغييرا في معاهدة استقرار منطقة اليورو، الناظمة للآليات الاقتصادية السارية في التكتل الموحد. وكما يوضح المفوض الاوروبي للتجارة، كارل دو خوخت، يشكل شراء البنك المركزي للسندات «الباب الخلفي» لحزمة الحل الشاملة المعلنة، بالرغم من أنه ليس موجودا فيها. ففي حال أظهر الأوروبيون الحزم الكافي وتمكنوا من وضع بنود الحل «سريعا» قيد التنفيذ، فربما تهدأ الأسواق، لكن إذا لم يفعلوا فسيكون محتما على البنك المركزي شراء السندات، برغم الرفض الألماني. وعندما يتحدث مفوض أوروبي بشيء من القلق عن سرعة التنفيذ، فذلك لأن هناك أمثلة قريبة. في ٢١ تموز الماضي خرج قادة اليورو بمظهر خطة لا يقل كرنفالية، وقالوا: لقد أنقذنا اليونان. وقتها قرروا الخطة الثانية لانقاذها، وكان رقم ١٠٩ مليارات مبهرا أيضا. تريث المحللون وقتها، وقالوا إن الحديث عن خروج المريض اليوناني من المستشفى تسرّع لا داعٍ له، وأن كل ما هنالك أن هذا المريض خرج من غرفة العناية المشددة إلى سرير العلاج الطويل، وهو تحت المراقبة الدائمة. وبالفعل، بعد أشهر أخذت اليونان تستجير، ومنذ أيام فقط كادت تفلس تماما، من دون أية سيولة في البلد، لولا أن ممولي خطة الانقاذ الأولى قبلوا أن يفرجوا عن دفعة ٨ مليارات، وليس قبل أن تتبنى الحكومة اليونانية خطة تقشف جديدة. سألنا فريدريك رينفلت، رئيس وزراء السويد التي لم تنضم لليورو، قبل القمة عن موقفه من حكومة مستقبلة للعملة الموحدة، فرد أنه يرحب بالأمر، لكنه أبدى بعض الملاحظات. فهو يرى أن المشكلة الآن ليست مشكلة منطقة اليورو أو عملتها، بل مشاكل هيكلية لدول محددة عليها معالجتها. ويضيف رينفلت :« إذا كانت منطقة اليورو تريد ان تجري مناقشات أكثر عمقا، فبطبيعة الحال سنقول إنه أمر جيد للغاية بالنسبة لهم. لكن السويد تريد ان تكون جزءا من النقاش عندما يتعلق الأمر بالقطاع المصرفي على سبيل المثال. لهذا السبب أنا هنا اليوم، وذلك لأن حل تخفيف الديون في بعض الدول سيكون له تأثير على القطاع المصرفي في أوروبا كلها». مثل عديدين غيره، لم يبد رينفلت ارتياحاً حيال إيطاليا، وللدقة حيال حكومة سيلفيو برلوسكوني التي وعدتهم منذ الصيف بخطط تقشف. عندما سئل عن مخاوفه، تحفظ على الاجابة، وقال مبتسما بسخرية «الرجل الذي مر هنا قبل قليل كان يفترض به الرد» حول التخوفات. بالفعل، قبل لحظات كان برلسكوني يمر بتباهيه المعتاد، متجاهلا نداءات الصحافيين. لكنه كان مصراً على ابراز ملف تأبطه. إنها رسالة من ١٥ صفحة تتعهد فيها حكومته باجراء خطة تقشف، وتشرح تفاصيلها العريضة خصوصا حول نظام التقاعد. يقول المفوض الأوروبي للتجارة أن مساعدة اليونان، وتخفيض ديونها، لم تكن لاعطاء رسالة طمأنة للايطاليين: تأزموا، وسنكون هنا لمساعدتكم لا محالة. بل للقول أنه من الأفضل لهم فعل شيء الآن وبسرعة، قبل أن تغرق البقرة ويفوت الأوان. المفوض أكد أن الطريق الذي سارته اليونان لا تريد أي دولة أخرى السير فيه. يكفي هنا معرفة أن التوقعات المتفائلة تتحدث عن عجز يوناني بنسبة ١٢٠ بالمئة عام ٢٠٢٠

عن جريدة السفير ١-١١-٢٠١١

عيون على العدو

صدى النقابات بدأت اعتبارا من العدد ٥٥ تخصيص صفحة "عيون على العدو" لتتابع مع قرائها الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعدو الاسرائيلي عبر نصوص من صحافة العدو تنشرها الصحافة العربية وغيرها أوعبر معطيات وتحليلات أخرى تحصل عليها صدى النقابات ، وفي هذا العدد كيان العدو تحت واقع الاحتجاجات الاجتماعية للقطائه يجدد نفسه امام معادلة العدالة الاجتماعية على حساب الاستعداد الامني الاسرائيلي

عدالة اجتماعية على حساب الاستعداد الامني الاسرائيلي

في اللحظة التي تلقى فيها بروفيسور مانويل تراختنبرج خطاب تعيينه من رئيس الحكومة، بدأ صراع موحل بين وزارة المالية والمؤسسة العسكرية. وقد كان الطرفان مستعدان جيدا للمعركة، ليس فقط لأنهما توقعا أن تطبيق توصيات اللجنة سيتكلف مليارات الشواكل، وبعضها على الأقل سيأتي حتما من موازنة الدفاع، ولكن في الأساس لأن المؤسسة العسكرية كانت تعتزم المطالبة قبل بدء الاحتجاج الاجتماعي بإضافة كبيرة لموازنة الدفاع الحالية.وقبل بضعة أسابيع من قيام (دافني ليف) بدق خيمتها في شارع روتشيلد، استكمل الجيش خطة العمل الخماسية القادمة، والتي كان من المفترض أن تبدأ في التحقق في العام القادم. هذه الخطة، والتي يطلق عليها (حلميش/ حجر صوان) كان من المفترض أن توفر استجابة لاحتياجات الدفاع والتهديدات التي تغيرت وتزايدت في العام الحالي. بدءا من احتمال أن يضطر الجيش خلال عامين أو ثلاثة لمواجهة ساحات قتال جديدة سوف تندلع في الجنوب والشرق نتيجة موجة الانتفاضات في العالم العربي، وحالة الأسلمة التي تشهدها المنطقة، مرورا بالزيادة الهائلة لكميات السلاح المتقدم والتحسن في أساليب القتال الخاصة بإيران، حزب الله، حماس، والجهاد الإسلامي، وضرورة خلق حالة ردع مقابل التقدم في البرنامج النووي الإيراني، وكذا ضرورة مواجهة الاستفزاز الذي يهدف إلى زيادة عُزلة إسرائيل على الساحة الدولية ومحاولات سلب لشرعية عنها.أضف إلى ذلك أن الجيش دخل في العام الأخير إلى مجال حرب الإنترنت، والتي تحتاج هي الأخرى استثمارات كبيرة في الطاقات البشرية النوعية وفي المواد. وينبغي التأكيد – التقديرات الإستخباراتية التي يتبناها الجيش هي أن معظم التهديدات المشار إليها لن تتحقق في العامين – الثلاثة القادمين. ولكن في الظروف الإقليمية الراهنة، هذه التهديدات من شأنها أن تندلع بشكل مفاجئ، وحتى لو لم يحدث – ينبغي البدء في الاستعداد تحسبا لليوم الذي ستحدث فيه لكي يكون الجيش على استعداد لمواجهتها بالحد الأدنى من الخسائر والأضرار ، هذا لو أو حين تتحقق، لكي لا تتكرر أخطاء حرب لبنان الثانية. وكل ذلك كان في إطار توجيهات العمل التي أصدرها وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة لمخططي (حلميش).وفي نهاية المطاف تمت بلورة الخطة التي تصل كلفتها الإجمالية طبقا لحسابات المؤسسة العسكرية ٢٠ مليار شيكل، أي بإضافة ٤ مليار شيكل بالمقارنة بموازنة الدفاع المخطط لها في كل خمس سنوات قادمة. وفي وزارة المالية علموا بشأن هذه الخطة وعلموا أن رئيس الحكومة وافق عليها من حيث المبدأ، وأدركوا المغزى الخاص بالموازنة، وخططوا لعرقلتها أو على الأقل لتقليصها، كما هو معروف في كل جولة نقاش حول الميزانية حين تطلب المؤسسة العسكرية زيادة المخصصات.ولكن وقتها جاءت الاحتجاجات الاجتماعية، وفي أعقابها لجنة (تراختنبرج)، وأضفت بُعد اجتماعي – أيديولوجي وسياسي على ما كان سيعتبر قتال تقليدي على الميزانية بين شباب وزارة المالية وبين مرتدي البذلة باللون الكاكي (الجيش). وفي المؤسسة العسكرية فهموا فورا أنهم والاستعدادات العسكرية التي خططوا لها توشك أن تتلقى ضربة قاصمة. ولم يتبدد أملهم تماما في الحصول على مخصصات إضافية لتمويل خطة (حلميش) في العامين القادمين فحسب، ولكن طبقا لتوصيات (لجنة تراختنبرج) فإن الموازنة السنوية القائمة توشك أن تخضع لعمليات تقليص بقيمة تصل إلى ٣ مليارات شيكل كل عام. ومن هنا سوف يقف الجيش في الأعوام القادمة أمام فارق يصل إلى ٧ مليار شيكل بين ما يحتاج إليه قبل خطة العمل الجديدة، وبين الموازنة التي ستخصص له.ولا يوجد شك في أنهم في الجيش والمؤسسة العسكرية هناك الكثير مما يطلق عليه (أكياس دهنية) غير مرغوب فيها، وهناك مجال واسع لتحقيق إعادة تنظيم، ولكن بالنسبة لفارق في الميزانية بهذا الحجم لا يمكن تسوية الأمور، حتى ولو من خلال خطوات إعادة تنظيم أو ادخار حاد. وعلى سبيل المثال، أعلن رئيس هيئة الأركان العامة الفريق بني غانتز، أنه يعتزم تقليص الطاقات البشرية في الجيش النظامي بنسبة ٥٪ وتقليص القيادات. ولكن في وزارة المالية يعلمون أيضا أن هذه الخطوة ستتيح للمؤسسة العسكرية أن تجمع من ميزانيتها في أفضل الأحوال مليار أو مليار ونصف المليار في العام، وسوف ينقصها أيضا أكثر من خمسة مليارات شيكل سنويا لو حاولت تطبيق (خطة حلميش).أضف إلى ذلك، خطوات إعادة التنظيم والتوفير لا تتم من اليوم إلى الغد، و في مستهل المسيرة سوف تتكلف أكثر بكثير مما يمكن ادخاره. وما يزيد الأمور تعقيدا هي حقيقة أن المؤسسة العسكرية قامت بالفعل بعملية إعادة تنظيم لجزء كبير من الميزانية للسنوات القادمة حين وقعت على عقود تبلغ مليارات الشواكل مع مؤسسات الصناعات العسكرية في الوطن وفي الولايات المتحدة الأمريكية لشراء نظم مبدئية لا يوجد جدال على مدى الحاجة إليها، مثل منظومة (القبة الحديدية)، طائرات بدون طيار، تسليح هجومي دقيق ونظم حوسبة متقدمة.حتى فرصة الحصول على دعم عسكري إضافي من الولايات المتحدة الأمريكية أمر بلا أي فرصة بسبب الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وبسبب المفاوضات العالقة مع الفلسطينيين. والمخرج الوحيد الذي تبقى بيد الجيش هو مخرج وحشي – يتمثل في تقليص مكونات عسكرية رئيسيةالمصدر: " يديعوت أحرونوت - رون بن يشاي"

سياسة الأجور واسعة ومعقّدة

الدكتور إيلي يشوعي

علاقة عضوية وفي الاتجاهين، تربط بين تطور الاجر وانتاجية العمل. فالمستوى الجيد للاجر يوفر الحوافز لدى الاجير ويدفع في اتجاه زيادة الانتاجية بما يتيح للمؤسسة زيادة اجور عمالها من دون المس بالأسعار النهائية لسلعها وخدماتها. انتاجية العمل تقيس على المدى القصير، تطور نسبة القيمة المضافة المحققة داخل المؤسسة الى الاجور المدفوعة وملحقاتها وعطاءاتها. فإذا جاء ايجابياً، تحققت انتاجية العمل وسمحت بزيادة حقيقية للاجر.

القيمة المضافة التي تحققها الشركات اي الفارق بين قيم الانتاج ومدخلاته التقنية، تكافئ رأس المال والعمل، فتنقسم بين توزيع الارباح على المساهمين ودفع الاجور. وبقدر ما يكون التوزيع عادلاً يخيم جو من التفاهم في الداخل. اما اذا انحاز التوزيع نحو مكافأة رأس المال على حساب العمل، تشنجت العلاقات وانفجرت الخلافات وعمت الاضطرابات والتوترات الاجتماعية. اذاً، تطور الاجر الحقيقي محكوم بتطور انتاجية العمل وارتفاع حجم الانتاج، والاجر الحقيقي اهم بكثير من الاجر الاسمي لانه يلحظ عند زيادته مؤشر اسعار الاستهلاك، ويعبّر عن قدرة الاجير على زيادة استهلاكه، وتحسين مستوى حياته. وبما ان الانتاجية تختلف من قطاع الى آخر، لا تتدخل الدول في مختلف شطور الاجور التي تترك للمفاوضات المباشرة بين اصحاب العمل والعمال، بل تتدخل فقط في تحديد الحد الادنى الذي يفترض ان يوفر للناس وخصوصاً المعدمين منهم، حياة تقع على درجة اعلى من خط الفقر. وتعادل نسبة زيادة الاجر عموماً نسبة زيادة الانتاجية على المدى الطويل، لان ما يسقط هذه العلاقة على المدى القصير، نفوذ الجمعيات المهنية واصحاب العمل.

ان تضييق مروحة الاجور في الاقتصاد افضل بكثير من توسيعها خدمة للعدالة الاجتماعية. ففي لبنان، غالبية الاجور الشهرية المدفوعة تراوح مقوّمة بالدولار بين ٥٠٠ و١٥٠٠ دولار مع نسبة للاجر الادنى الى الاجر الاعلى تقل عن ٣،٥٪. كذلك تقل الاجور الشهرية للغالبية عن المتوسط الاجمالي البالغ نحو ١٨٠٠ دولار شهرياً، والذي يمثل نسبة الكتلة الاجرية المدفوعة في القطاعين العام والخاص والمقدرة بـ١٥ مليار دولار سنوياً الى الناتج المحلي السنوي البالغ ٤٠ مليار دولار. من جهة اخرى، يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد من الناتج ٨٨٨٠ دولارا، وهي نسبة قيمة الناتج ٤٠ مليار دولار الى عدد السكان ٤،٥ ملايين نسمة، اي ٧٤٠ دولارا شهرياً يمثل نحو ضعفي الحد الادنى الحالي للاجر، مما يشير الى ان الحد الادنى اقل بكثير من المتوسط الاجمالي للدخل الشهري.يجب ان تشكل الاجور حافزاً للاستثمار لا رادعاً له، كما ان رفعها يجب ان يسمح بزيادة استهلاك العائلات. ان الاستثمار في التربية والتدريب والتأهيل يقود الى مستويات جيدة لانتاجية العمل وتالياً للاجور. ولو كانت انتخابات مجلس النواب على الابواب، لكان الاهتمام الرسمي بمسألة تصحيح الاجور أسرع وأفعل، ولكان السياسيون طلبوا من المصارف تخصيص قروض خاصة للشركات بشروط مسهلة لتدفع كل المتأخرات المتعلقة بأجور عمالها وموظفيها وملحقاتها.يجب ان يرتفع الحد الادنى للاجر في لبنان. لكن مثل هذا القرار لا يمكن اتخاذه من دون اجراءات رسمية مكملة تطول القطاعين العام والخاص وتخدم تصحيح الشطور الاخرى للاجور.فرفع الحد الادنى من الدولة والتفاوض على بقية الشطور بين اصحاب العمل والعمال، يفترض اراحة الشركات ومساعدتها في تحسين ادائها ونتائجها المالية. فحمايتها جمركياً من مستوردات تأتي من دول يقل فيها الحد الادنى عما هو معتمد في لبنان ضرورية لحماية العمالة المحلية والامن الاجتماعي، علما ان منحها قروضا مصرفية ميسرة الفوائد، ضروري لتحديث وسائل انتاجها ورفع مستوى قيمها المضافة واجورها. اما القطاع العام الغارق في الديون والعجز، فهل يستطيع زيادة اجور موظفيه من دون ان يذهب الى الاستدانة مجددا؟ الجواب بديهي في ظل هيكليته الحاضرة. لذلك، لا بد من اعادة تعريف المهمة والدور للقطاع العام خصوصاً بمسألة ادارة الخدمات العامة التي بدا بوضوح فشله الذريع في ايجاد الحلول المناسبة لها رغم انفاق ضخم عليها خلال عقدين. من دور المخطط والمنفذ الى دور الوصاية والرقابة، هذه هي المهمة الجديدة التي نريد ان يضطلع بها القطاع العام. فالقطاع الخاص قادر بقدراته المالية والبشرية، ان يدرس ويستثمر وينفذ في ميادين الخدمات العامة (كهرباء ومياه ري ومياه شفة ونقل مشترك واتصالات ثابتة ومصافي نفط وصيانة طرق وادارة مستشفيات ومدارس رسمية وادارة ضمان اجتماعي) من دون تملك اي حصة منها. يجب ان يرفع الحد الادنى للاجر لوقف توسّع الفقر، على ان تتمّ المفاوضات على الشطور الاخرى بالتزامن مع الاجراءات المكملة الضرورية لعدم ارهاق القطاعين العام والخاص باعباء مالية اضافية. سياسة الاجر ليست قراراً يتيماً تتخذه الحكومة، بل رؤية وادراك لتفرعاتها وتداخلاتها وتأثيراتها في احوال العائلات والمجتمعات والاقتصاد.

النهار ١٣-١٠-٢٠١١

كيف يتجاوز العالم أزمته... وبأي رأسمالية؟

عبد الحليم فضل الله

يرسم متظاهرو نيويورك وأثينا مشهداً سوريالياً وواقعياً في الوقت نفسه. سوريالي لأنه يقلب هرم السلطة العالمية رأساً على عقب. القمة تنغرس في رمال الأزمة، والقاعدة المكونة من دول ناشئة شرقاً تتحكم بمزيد من قرارات العالم الصعبة. لنتذكر أن بيد العملاق الصيني بعض مفاتيح استقرار الاقتصاد الأميركي، وأنه لن يصمد طويلاً أمام إغراء استثمار مكاسبه الاقتصادية على مسرح السياسة العالمي. ولنراقب التبادل اللافت للأدوار بين المركز والأطراف: تنسج شوارع نيويورك وأثينا وسواها على منوال الأصل في ميدان التحرير، وتمنح واشنطن الآخرين حق المشاركة في قرارات تخصها هي. وها هو رئيس البنك الدولي يقر بانقلاب ميزان القوى الاقتصادية في العالم، مع مضاعفة البلدان النامية حصتها من التجارة العالمية ثلاث مرات في أقل من عقدين، وهي التي حققت في المدة نفسها نمواً يساوي على الأقل ضعف النمو العالمي.الواقعي في المشهد، هو أن الرأسمالية الغربية لم تستطع الخروج من نفق الأزمة، رغم مرور ثلاث سنوات على نشوبها؛ فلا هي تكيفت مع التطورات، ولا هي جددت نفسها كما كانت تفعل، لتتمدد الأزمة في اتجاهات شتى، ولكي لا يعود هناك فارق معتد به بين الدين العام والديون الخاصة، بين انهيار الأسهم الناتج من المضاربة أو من تراجع النمو، بين فساد الدولة وضعف حوكمة الشركات. وأخطر ما في الأمر هو أن المصارف المركزية صارت الملجأ الأخير، مع ما يصاحب تدخلاتها الكثيفة من مخاطر تضخمية واقتصادية.لماذا لم تقوَ الرأسمالية الغربية على أن تجدد نفسها حتى الآن، بينما فعلت ذلك مرات عدة في مواجهة أزماتها الكبيرة؟ ربما كان السبب يعود إلى المنافسة التي تلقاها من الرأسماليات الآسيوية الصاعدة التي ما فتئت تلتزم بعض القواعد التقليدية للاقتصاد الصناعي مثل الاعتماد على مصادر التمويل المحلية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، لكن بشروط تتوافق مع رؤيتها للتنمية الطويلة الأجل. لكن السبب الأهم هو أنها تعمل الآن في بيئة مشوهة اقتصادياً وأخلاقياً وسياسياً أكثر من أي وقت مضى.

لم تحمل الرأسمالية منذ نشأتها هاجساً أخلاقياً، واستفادت من الوفرة التي تحققت في البداية لإظهار اليد الخفية بمظهر لا يخلو من الرفق. في الصيغ الأولى لليبرالية نجد أن النمو والتطور هما معيار الأخلاق، وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أرسى التقليد الأنغلوساكسوني فكرة مفادها أن الرفاهية هي وحدها معيار الشر والخير. لكن المنافسات الفكرية والاقتصادية التالية أفضت إلى مراجعات عدة، فمع أن الاتجاه الرئيسي للرأسمالية التقليدية ظل منقاداً وراء العقلانية الأداتية الباحثة عن السيطرة المنظمة على كل جوانب الحياة، إلا أن دولة الرفاهية لم تكن مجحفة تماماً بحق عنصر العمل؛ فحفظت للإنسان مقعداً داخل عملية الإنتاج، ومنعت بالتالي ذوبان الأخلاق الاقتصادية داخل إطار المنفعة والمصلحة الخالصتين. وهذا هو حبل النجاة الذي مكن الرأسمالية من الصمود في وجه العقائد المغايرة في القرن الماضي. لكن الليبرالية الجديدة قطعت هذا الحبل عندما صرفت اهتمامها عن تنمية الإنتاج مع ما يتطلبه ذلك من علاقات إنتاج متوازنة بين العمل والرأسمال، وأولت اهتماماً أكبر بتضخيم الثروات النقدية وتعزيز السيطرة، وهو ما أفضى إلى انحرافات أخلاقية سمحت مثلاً بتوظيف الأموال في المقامرة والحروب وعظمت من شأن الثروات المكونة بلا جهد.إن تعاظم دور المال واستقلاله النسبي عن دورة الإنتاج، قلل من سيطرة الدولة على سياساتها الأساسية، فصارت الهيئات غير المنتخبة الموجه الأساسي للبرامج المالية والاقتصادية، وأصبح صعباً ضبط حركية رؤوس الأموال الفائقة في إطار إجراءات وتدابير تتخذها دولة واحدة من دون تنسيق وتشاور مع دول أخرى. إن المواجهة الجماعية للأزمات أمر ممكن ومطلوب، لكن تطابق المصالح بين الدول لا يستمر طويلاً، وهذا ما أصاب الإجماع الذي عبرت عنه اجتماعات الدول العشرين في أعقاب أزمة ٢٠٠٨؛ إذ لم يمض إلا وقت قصير حتى بدأت تظهر تناقضات المصالح والآراء بين المراكز العالمية الثلاثة المعنية بالأزمة. لقد استنفدت الرأسمالية المالية كل المكتسبات الاقتصادية الناشئة عن الإنجازات التكنولوجية التي وضعت في خدمة طموحات قصيرة الأجل. وقد قيل في بداية عصر العولمة الراهن إن رأسمالية ما بعد الصناعة لن تتعرض لركود مطلق بفضل الفرص التي توفرها إنجازات العلم والمعرفة والتدويل الواسع النطاق. فالدول، منفردةً أو بالتضامن والتكافل في ما بينها، ستتمكن من تجديد قواها المنتجة والتكيف مع الأوضاع الجديدة واسترداد ما تخسره أثناء الأزمات.وبالفعل، حمل تدويل الإنتاج والتبادل معه فرصاً عدة، لكن تدويل حركة الرأسمال بالمقدار نفسه كان خطيراً ومغامراً ومحبطاً لإمكان الاستفادة التامة من الثورة العلمية الحالية. لقد أغرق الطوفان المالي الجسور التي اعتادت الرأسمالية استخدامها للعبور إلى ضفاف جديدة، وهذا كان ممكناً في مواجهة ذيول الأزمة الراهنة، إن من خلال إحداث تقسيم عالمي جديد للعمل وتعظيم التجارة المتكافئة وزيادة حجم الاعتماد المتبادل في مجالات الاقتصاد الحقيقي، أو عبر توجيه موارد إضافية نحو ابتكارات تصب في خدمة الإنتاج لا الاستهلاك فحسب.سيتظاهر كثير من الناس ضد خصوم افتراضيين، وفي مواجهة رأسماليات تديرها دول عاجزة، لكن تغيير السياسات لم يعد كافياً، فالحاجة الماسة هي لإصلاح المجال الأخلاقي والسياسي والاقتصادي للرأسمالية، التي بدأت تفترس نفسها بعد اندثار أعدائها السابقين وغياب منافسيها.

عن صحيفة الأخبار العدد ١٥٣٢ السبت ٨ تشرين الأول ٢٠١١

الحملة على الاتحاد العمالي العام في ملف تصحيح الأجور وتعليق الاضراب

(الخبر): اثر قراره بتعليق الاضراب الذي كان مزمعا تنفيذه في ١٢ تشرين الأول ٢٠١١ شنّ نقابيون معارضون واعلاميون حملة تشهير بالاتحاد العمالي العام سخرت لها صفحات في صحف محترمة وعناوين نقابية مختلفة .

(التعليق) : فتح الاتحاد العمالي العام الأزمة المعيشية الخانقة للشعب اللبناني وارتفاع الأسعار و ملف تصحيح الأجور منذ اليوم الأول لتكليف الرئيس نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة ، ونشط في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من مستوى ؛ على مستوى اللقاء مع معظم القيادات اللبنانية من رئيس الجمهورية الى رئيس الحكومة ، الى الوزراء المعنيين مباشرة ، وغير المعنيين مباشرة ، وعقد اللقاءات النقابية ، وأطلق الصرخات ، ودق أجراس الانذار مرارا ، لكن أحدا لم يسمع سماعا جنّب الاتحاد العمالي العام قرار اعلان الاضراب العام .

ورغم أن الجميع سمع بما فيهم القوى السياسية ، والاعلام ، والقيادات النقابية ، بمختلف فئاتها وألوانها وشرائحها ، قرار الاضراب العام ، (وباستثناء الايام العشرة الأخيرة التي سبقت ١٢تشرين الأول ، موعد الاضراب) لم نر حماسا ، ولم نسمع مواقف داعمة ، تتناسب مع حجم برودة الحكم ، ومع حجم تجاهل وانكار اصحاب العمل ، ولم نلمس اصطفافا حول الاتحاد العمالي العام كما شهدنا اصطفافا أو انصرافا عنه ! بل ومهاجمة له ابان وبعد قرار تعليق الاضراب بتحفظ ؟!

الهجمة التي شنّت على الاتحاد العمالي العام من خارجه ،ارادت التعمية على اهداف قراره بتعليق الاضراب بتحفظ ، وهو التحفظ الذي هدف الى تحصين التحرك المطلبي وضمان قوة اضافية لاستئنافه بعد الحصول على سلاح حق الحكومة في التدخل بتحديد الحد الادنى للأجور والزيادة على الشطور ، وهو ما استماتت الهيئات الاقتصادية لمنع الوصول اليه . من قام بالتعمية على ذلك ، انما قام به لخطف الكلمة والقرار في ساحة مطلبية غدت ملتهبة ومتأججة عماليا وشعبيا ، نجح الاتحاد العمالي العام في الهابها وتأجيجها ، اذا هو التفاف، ومحاولة خطف للفرصة النقابية ، وهذا ما تؤكده خطاباتهم وانشطتهم اللاحقة .

نفهم الالتفاف على الفرص النقابية المتاحة للنجاح من قوى سياسية سلطوية ، ذات مصلحة في ضرب الحركة النقابية العمالية ، ولا نفهمه من قيادات نقابية وقف الى جانبها الاتحاد العمالي العام وما زال في قضاياها ومطالبها ، أو من نقابيين ما زالوا حتى الآن اعضاء في الاتحاد العمالي العام ! نفهم ذلك من القوى السياسية هذه ، ولا نفهمه من بعض الاعلام الوطني ، الذي لم يرنا اسنادا للاتحاد العمالي العام وتنظيرا لمطالبه كمطالب نقابية (غير تلك البحثية والفضائحية) ، كما ارانا حملته الشعواء على الاتحاد العمالي العام وتشكيكا به في عز المعركة التي تفترض تكاتفا من المخلصين ودعوة للتوحد، وعلى الأقل تعليقا للمعارضة ذات الخلفيات "العتيقة " حتى ينجلي غبار المعركة . لا ندري كم كانت مصيبة هي محاولات تظهير المتحجرة من الاتحاد العمالي العام معارضة واعتراضا على قرار تعليق الاضراب بتحفظ ، ألم يكن هذا الجمع – نوعا وميلا – جمعا معترضا على كل نتائج انتخابات الاتحاد ، التي حصلت في السنوات الثلاث عشر الماضية ، الم يك هذا الجمع طاعنا دائما بدستورية قيادة الاتحاد العمالي العام ،وقانونية هيئاته المنتخبة وبأكثرية تمثيله ؟! هل الاعتراض الذي نشهده اليوم اعتراض على سياسات الاتحاد الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى ادارته للحراك المطلبي ؟ أم أنه اعتراض من أطياف معهودة لها " اجندتها الأخرى " ؟!! التأكيد أن للمعارضة النقابية ادوارا نقابية وأصواتا مطلبية مشهودة ، لا ينفي أن البعض منها هو في المكان الذي يثير تساؤلات حول الاهداف غير النقابية وغير المطلبية لموقفه من الاتحاد العمالي العام ، وحول أسباب امتناعه عن الممارسة الديمقراطية في اعتراضه عليه، والعمل على اقناع الآخرين برؤيته وبصوابية خياراته وانشطته داخل المؤسسات الدستورية للاتحاد العمالي العام ؟! يبدو أن مقولة " قبول الآخر" في لبنان ما زالت تحتاج الى جهد مناسب أمام مقولة " رفض الآخر " حتى نصل الى تقارب بين رؤانا وأهدافنا وأدواتنا في الاداء النقابي وقراره .

والتأكيد أن الاقلام البالغة الحرفية والمهنية في الصفحات الاقتصادية والنقابية لبعض الصحف المحترمة وذات المصداقية العالية ، لا يعفيها من واجب الاجابة على استغراب الالفاظ والعبارات التي استخدمت في مهاجمة الاتحاد العمالي العام ، وكل هذا التصحيف والتزوير لمواقفه ، والاصرار على وضعه في المكان المعاكس تماما للمكان الذي اراد أن يذهب اليه في تحفظه على قرار تصحيح الأجور ، المكان الصالح ليدير منه معركته ويستكملها فيه بمسؤولية يحملها ، لاهداف مطلبية معيشية بحتة ، لا بسير خلف محاولات استدراجات من التحق بركب المعركة في اليومين الأخيرين لأهداف مختلفة تماما ؟!

تتمة صفحة ٢

ما زلنا في نقاش معكم حول بديهيات العمل النقابي التي كان عليكم احترامها ، وكان عليكم أن لا تقبلوا من جاء إليكم من النقابيين العمال، خارجا على قيادته ، وعلى دستور مؤسسته النقابية الأم ، هؤلاء النقابيين الذين كان عليهم أن يكونوا أكثر "ديمقراطية" في العمل النقابي الجماعي ،المؤسساتي ، فيحتكموا إلى المؤسسات التي صاغوا معها قرار الإضراب ، فيناقشوا ، ويجادلوا ، وإن شاؤوا صرخوا وقاتلوا ، لكن تحت سقف الوحدة النقابية العمالية ، لا أن يخرجوا على زملائهم كعادتهم في كل استحقاق ، شاتمين ، مخوّنين ! قاطعين كل طريق للنقاش والتلاقي، فليست هذه آخر حدود الدنيا، وليس هذا آخر ما يمكن أن يكون من تحرك ونضال نقابي !

فهل في هيئاتكم، وفي تجمعاتكم النقابية ما تدينون به في العمل النقابي غير الحرص على القرار النقابي الديمقراطي، وغير ضابطة اجتماع كلمتكم ووحدتكم ؟ ! هل دفعتكم ثقافتكم (الزائدة علينا نحن العمال) إلى دين نقابي آخر لم ندرك بعد ثقافته وحضارته ؟! أم أنه حقا كما يقولون أن القديم إذا تقادم أكثر، عاد يوما فكان الجديد وأكثر ؟!ومع ذلك نحن نحترم خياركم، ونحترم خيارهم، ولكن نضع أداءهم القديم منه والجديد، بين أيدي العقلاء، ليقولوا إن كان فيه التزام بمبدأ احترام الآخر، وحق الآخر، الآخر الذي نعمل معه، أو إلى جانبه ! أو كان فيه احترام للديمقراطية الأكثرية أو التوافقية، أو هو يحقق يوما وحدة نقابية يقوى بها الجميع. نحترم خياركم، ونحترم خيارهم، في هذا الأداء النقابي، ولكن ليس لكم أن تلبسونا ما ضاق علينا، ونراه صنع في قالب ليس لنا.. في قالب بريت وبليت خيوطه ، وصدأت مساميره . نحن نحترم خياركم وسوف نجد الطريق المضيء للتعاون معكم ، وإن جهلتم علينا... ولكن، لكل أداؤه وقراءته ، وتقديره ، ومسؤوليته النقابية والوطنية . فلا يعدو أحد منّا على أحد، وتعالوا إلى كلمة سواء... بقيت كلمة في الموضوع، من حق زملائنا أن يسمعوها إن كنتم أنتم لا ترغبون: الاتحاد العمالي العام في لبنان لم يعلق الإضراب الذي كان مقررا في ١٢ تشرين الأول ليلغي به تحركه المطلبي في ملف تصحيح الأجور ، كما روّجتم في حملتكم عليه تشويها لموقفه، ويتخلى عن واجبه ، كما أشعتم ، وأردتم إظهاره ، بل هو مستمر في قراره وتحركه لتصحيح قانوني عادل للأجور ، وبالنسب المئوية العادلة لكل الشطور ، ومستمر بالتصدي لجميع المطالب المعيشية والاجتماعية ، بنهج نقابي وطني مسؤول ، متمسكا بحقوق العمال وكل اللبنانيين ، ولن يستدرج أبدا لخطابات وساحات نضال لا يحددها هو ، ولا لأشكال نضال يحددها غيره .